تقدیم میشود بکتابخانهٔ مجلس شورای ملی

[illegible]

طهران - [illegible] ۱۳۲۳

۳
۲۹۶۰

مطول

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
تقدس عن كشفه نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد براعته فرق الانام وطرق الاحكام والاتصال والصلوة
على نبيه محمد خير من نبع من منبع الكرم والسماحة واشرف من فصح من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله
واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين فان احق
الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة
بما في الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق
التنزيل رايق مفتاح لدقايق التأويل فايق ببيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز
واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله ومعضله تقريب للغوص في كل ذلك مجمله ومفصله
قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل
ادبه ظهر لباب اثار تراكيبه وضح وسند عذب محبا جار اساليبه وصفا لا يلزم الا واصف الهزل
خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا الله فقد وقع في ايدي جماعتهم اسراء القيل طفقوا

طفقوا يتعاطونه من غير تروية وتدبر ويحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون
تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم
ولا يرتفع غشاوة التعصب عن نظار بصرهم حتى يطلع دقايق التعقل في نظار بصرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد
وجل صناعتهم الاعراض عن منهج الرشاد فنبهت ابا التنبيه الشان او لتغطيه التعقيد المكان
واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق
الهمة الى الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الرحلة الى جرجانية خوارزم
محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت
عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناص الاوانس من عيون اللطايف فصرفت شطرا من الزمان
الى الفحص عن دقايق علم البيان لجمع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على
على غرر الفرايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام
قدوة الانام افضل المتأخرين كمال المتبحرين جلالة الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق
افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه في فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده حاويا للنكت ومسائله وعوائده محفوفا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي
نتايج افكار المتأخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز يا عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز ٥
في كل لفظ منه روض من المنى ٥ وفي كل سطر منه عقد من الدرر ٥ وكان يعوقني في ذلك اني في زمان ارى العلم قد
عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه
حتى انكسفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل وابناء الخمول يتلهفون على انطماس اطلال العلوم والفضايل
ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل هكذا ابتهج الزمان على البر ويبقى العلم فيه ويندرس العصر
لكنه لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله
الكثرتهم فتعرضوا لتوفيق الاعتداد والهمامة من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه

من ابناء الاسنار يرى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تقصر والسلوك طريقه من غير دليل وضلوا فاضلوا كثيرا عن سواء السبيل اختلست

اثناء التحصيل مع ما اخترع من الزمان غصصا وطفقت افتح موارد السهر غائصا في لجج الافكار وملتقطا فرائد

الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان ومطالعة الكتب المصنفة في

فني البيان لاسيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة فقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم

جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل للاصحاب صعاب الابنية ويسهل طرق الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية

واودعته زبد تحقيقه وشحنته بما كتب الفضلاء وصنفوه من اللطايف فتقر العين بما فيها من عين التحقيق وتمسكت

في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف واكثرت

من الكشف عن اسرار المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح للفاضل العلامة في شرح المفتاح

واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الاخرين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض منهم في هذا

الكتاب من غير بضاعة ورفضت التاسي بجماعة حظهم التحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي من

تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك اللطايف رماني الدهر بالازعاج حتى نوادي

وغشاء من بال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار

بتفاقم المصايب في الاشياع والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما ديار بها حل

الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد ورد الدهر على اهاليها سيف العدوان ولم يدع من كان

فيها من السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم من امرأة ولم يبق من حريمها الا قوم سلح

عجفا كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطارحت الاوراق في زوايا الهجران و

نسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا

والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال و

ضيق البال الى ان يلفظني ارض الى ارض ويخرجني من ربع الى حفظ حتى القيت بجرجانية خوارزم حماه الله تعالى

تعالى عن الافات ففتح الله تعالى عيني منها على جنات النعيم بلدة طيبة ومقام كريم قد جمعت فيها المحاسن

كلها واحسنها الايمان والامن فتباعدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل

والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته واخضر روض

الفضل الجادية ونظم شمل الخلايق بعد الشتات ووصل حبالهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل

والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام ظل الله تعالى على الانام

مالك رقاب الامم خليفة الله تعالى حامي بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القديمة

سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف الحاوي لانواع المفاخر

والاوراق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان المتشبث بحبل الله

بامر العدل والاحسان المخلص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته احيا سنة رسول الله صلى الله

عليه واله خليفة ملك الافاق سلطانه والحق كان حول ابنه سلكا نجوم حول قرار العالم كما

ترى الحجيج بيت الله معتركا يجبى نسيم رحمته منه الزمان وكم مكافي بالطي من سخط سلكا اطار حلقه

من نصل فيها الى السماوات لولا الشرع قد سمكا وصادق الرشق منها كل معتسف فلكان في فلك التي هو مكا

فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال معتصما على فاضح بدعوة الورى ملكا ورثيا فغدا عينا غدا

ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين

ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته

فهو الذي صرف عنان العناية عن حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اذ ما اشرف على الانهدام واطبق على

العالمين سحايب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام فاقامت في الرقاب

لايادي في الاطواق والناس بحمام فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ونسيت من نسيان الاحبة

والوطن وصرت بنعم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فتذكرت ذلك عضدي كما

طفق ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق واخذ على سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت في شرحي

الذيل القصير وترتيبه مع استعجال الرجل والايراد في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح في
اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للناظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد عجائبا
مشحونا بنفايس الغرايب فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجا لطوايف الانام
وملاذا لهم من حوادث الايام وهو حسنا حمى بيضة الاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والرجو من
خلان بن خلص اخواني ان يتبعوني بصالح الدعاء ويذكروا الى ما عنيت لهم ان الفتي الفريض الكد والعنا
والى الله مع انفرغ ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل
الحق المبين لا تصوير الباطل بصور حقائق يقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام
فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء والجميل في العاجل
فحسبي ما ارجوا من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهذا اوان الشروع
في الكتاب والله ولي توفيقي اعلم بالصواب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد
التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد
هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب
الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو
اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة
وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء
باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون
وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم
الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان

فيه ايضا دلالة على اختصاص الجنس والله به تحقيق ذلك بعد ان ظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله
تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب
والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا
ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك فتح لا مانع من
ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق والاولى ان ذكره الجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال
سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق وعلى ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه
فاذا لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية اي على انعامه لا موصولة لفساد اللفظ والمعنى اما لفظا
فلاحتياج الموصولة الى التقدير اعني انعم به مع تعذره في المعطوف اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان
التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او مفعول بتقدير اعني فقد تعسف
واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع
اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس
والمساكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات
والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة يتفق الجميع عليها لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة الا بان يكون
من قوانين كلية وهي علم الشرائع والحكم لا بد من واضع مقنن يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع
ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات

واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان

بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب داعيا

الشارع المتقن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما ذكر في الكشاف ولفظ اوتي فيه تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يقع الا

الله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب

البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب

الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعا لمن عاون الشارع في تبليغ الاحكام

وتبعها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن

الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب

وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد **اما بعد** اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة

اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط تضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء

اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها الصق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان

وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف

بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما

يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت

الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبلاغة والبيان وعلم توابعها هو

البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعلها اجل جميع

العلوم بل اجل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء مسند وكل

حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها

فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون

من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على

الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه

وسلم في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم

لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان

قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس

الا وتفسير وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها فهذا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة

وقد صرح بهذا وما ذكره هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق

المكتسب لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك

السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة

والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين واخرى لا يمكن بيان وجه الاعجاز زيادة الى عجيبة

لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام العلوم فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل كما ذكر

في المصباح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية

واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة

استعارة بالكناية واثبات الوجوه لها استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرى في القول

على اصطلاح المص والقرآن فعلان بمعنى المفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي والنظم تاليف

كلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي الفاظ في النطق وضم بعضها

الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالي النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل

مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطايف العلمين مدخل

فيه لانها متعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة

والاشارة الى ان كلماته كالدرر ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج
الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة
وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مقام ابتنى عليها البعض من بعض فيضعها فيه
لحسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر رحمه الله فانها قد انفصم فيها ترتيبه
ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول اي القواعد هو متعلق بمحذوف
تفسيره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان
المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والقول
بتكلف ليس كل ماول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا
ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه وبهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع
في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل
وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا
يتوعر الذهن عن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر كان اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما
اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي
حكم كلي منطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه
ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقع هذا الكلام مع المنكر وكل
كلام مع المنكر يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها

[illegible]

بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او الحديث او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الا
مثلة ولم آل من الالو في قولهم الا الوا جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا فحذف
ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق
ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا
وهو الاصل هذا البدل الحسن ليعم من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر
الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت
المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول الفعل
المنفي بالمثبت على ما ذكر كان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا
مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما
ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث ان فيه حشوا وتطويلا
وتعقيدا ثم تعرضا ولا يليق بها ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا بان الشارحين وصف مطلقه بانه مختصر منقح سهل
الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد
وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز
اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد والاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها بمعنى لم يتعرضوا اليها لا نفيا ولا اثباتا كبعض
اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خواطره
زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله تعالى لا لغيري لما في تقديم المسند اليه من حسن اذا لم يقتضي
للتخصيص ولا للتقوية وكانه قصد جعل الواو للحال لا العاطفة بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع
به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو

[illegible]

صح

محسبي

حسبي اي محسوبي وكافي لا اسئل غيره وعلى هذا كان الاولى ان يقول والله اسئال بتقديم المفعول
ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف وكذا في قوله نعم العبد فيكون من عطف الجملة
الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير
المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور
فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن
الخطاء في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن
الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبته
الخاتمة على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة
من الفن الثالث على ما سنبين ان شاء الله تعالى ثم لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون
الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها لا صريحا ولا كناية
فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار
علم البلاغة في علم المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يساق اليه الكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة ال
المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم وهي مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع فيه سواء توقف
عليها ام لا وعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امرها احتاجوا في التفصي عنها
الى تكلف احدهما بان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكره في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في
اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه

وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن
وافصح اي صرح ثم يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح وقصيدة فصيحة في النظم
والمتكلم يقال كاتب فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم
فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من الاسماء الافعال بمعنى انته
وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة هي كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء
كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما
بينهم هي التي يكون جارية على اللسان سالمة عن تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والمخالفة والتعقيد
اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة
والتعقيد وقد يسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة
في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة
المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عند بعضهم لمعان محصولها كون الكلام
على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادراك لا تقع بها
باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كل واحد منها على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع المعاني المختلفة
في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة
على الاقسام الثلثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق الجنس
الشامل للمشترك الذهني وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه
لما علم من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما

به بانه لا اصطلاح للادباء في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وحيث قدمهما او لما لم تعرف بعينه وجب
تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المستنبطة من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول
اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره
ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم
الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح من استشزره رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل اي تغيب في الاخرين والعقاص جمع عقيصة اي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل
خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزر هو من المهموسة
الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل
وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فينبغي ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع
هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل
الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه نحو ملع بمعنى اسرع وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من الانتقال
من الشفة الى الحلق لانا نجد نحو غلب وبلع وحلم وملح بلا ثقل والحاصل ان كل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر
النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه
وبيان سببه لتعذر ضبطه واحاله الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن

فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن
الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
من الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فانما
هو باعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما شرط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير التسليم لا يخرج السورة عن
الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير
فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير
ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كما روي ان عيسى بن عمر النحوي سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم علي
كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال
الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه
فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه
يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا
اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج
الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يجدوا وعلى هذا لا استعمال له
فهذا قول استحسنه الشارح الا انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع
لا يقال الكلمة من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي يجب فيه دون الغرابة

قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يخل
بالوحشي بل الوحشية فقط بل تخل بالفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى
تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار
استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن وهو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر
ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة
فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة
والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف
واما ابى يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة وكانه قال القياس الا في
هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر من الكراهة في السمع بان تمج الكلمة ويتبرأ من سماعها
كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه
ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي عليه السلام واللقب
مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت
الغرابة المفسرة بالوحشية اذ هو ان الجرشى انما هو ثقيل لكمال ... او الجحيش في اطلخم وقد ذكر هنا ...

[illegible]

وجوه الاول ان الكراهة ان ادى الى الثقل فقد دخل تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل
في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس صوتا بل كيفية له كما عرف في موضعه
وضعف هذا ليس الوجه من هو يمكن من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت
طيب وليس شيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا خفت وطعن
ونحوت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض
لاسباب لا اخلال بالفصاحة مما يمنع النسبة فيصير اللفظ فصيحا لان مفردات الالفاظ يتفاوت باختلاف
المقامات كالسبي في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد
اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون
كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين
معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان
مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل
المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله ؎ جزى ربه عني عدي بن حاتم ؎ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ؎ ادى اليه الكيل صاعا بصاع ؎ ورد بان الضمير لمصدر المدلول عليه بالفعل اي
رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب واما في قوله جزى بنوه
ابا الغيلان عن كبر ؎ وحسن فعل كما يجزى سنمار ؎ وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه ؎ زهيرا على ما جر من كل جانب
فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس
قرب قبر حرب وهو اسم رجل قبر وهو قبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله

كريم متى امدحه

اما وجه ضعف الشارح فقد ... اورد والنظر في المتن والنظر في الكلام ذكر في المتن ولم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت شديد ... بين ... ان قوله من قبيل الاصوات لا يستلزم ان يكون صوتا منه

اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ له خبر معي والواو
للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي
ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح
باللوم دون الذم والهجاء مما عابه الصاحب قال المعيب فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب
ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل
بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح ابن الاثير في المثل السائر بعيبه وهو اول من عاب هذا البيت على
ابي تمام حيث قال انما هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن
حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال في تكريرها امدحه فقط لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة
لجمع سطل مع قنديل ومسعد بالنسبة الى الحامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان وانما يخل
بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا اي مغلقا اسم مفعول من المبني للمفعول ان لا يكون
الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب
المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في
الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال
في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى
فذكر ضعف التأليف ليكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال
هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو
امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجل اعطي الملك
والملك يعني هشاما ابو امه اي ابو ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي

مملكا ابو امه ابوه فالا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه وابوه بالاجنبي
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى منه اعني حي
مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب
زيادة في التعقيد فيل ... مثله مبتدأ وحي خبره وما غير ملغاة على اللغة التميمية وقولنا العكس بطلان العمل
لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مثله في الناس حي يقاربه
يقاربه او ليس حي يقاربه مثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله
ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من
المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب عيناي الدموع بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنية عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب وهم فيه سانى
الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما
يجعل دليلا عليه يقولون ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه
اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود
العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور
الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يدعى في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى
الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان
عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدموع مجاز
مرسل واستعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن السرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته
ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليه بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي
ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ وانما

الكلام الذي ليس له معنى فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة
الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود
واني الى الآن كنت اطلب القرب فيطلب وقد يحصل الا البعد والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال
واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وجعل ان تسكب في تقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعه
كما هو الصواب فالمعنى اني اتحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ومما لا يدخل سكب
الدموع تحت الطلب لكنه الكتب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب لظن الدهر انه مطلوب فينبغي تصد بهذا هو
المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف التعسف ومنافاته عدم التعمق في المعاني وقلة
التصنع لكلام العرب السالف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه كانه امر مطلوب والمعنى
اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض
الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية
نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعليه ان العلي وليس طلبه مجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
ثم سلك سبيلها الواو وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته
ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات وكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما
يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح هو سيرة عدو الفرس يستوي فيه الذكر والمؤنث
والمراد بها فرس حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها
متعلق بها او بشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها السبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فيه اضافة
حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع وقصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم
الشيء واضافة حومة الى الجندل اي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع
اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى ومسمع اي بحيث اراه واسمعه قوله كذا في الصحاح وفيه نظر

وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز
عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر
انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك
في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله وظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه
ملاح ومنه الاطراد المذكور في البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وعلم من كلام الشيخ مشعر
بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير
مترتبة كما في الحديث وانما اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع جميعا وانما اراد بتتابع الاضافات ما فوق
واحد لاني ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار والنسبة الى امر لعدد كما في
والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وتباعدا فذاك والا فلا جهة للاخلال بهما بالفصاحة
كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما
سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف واسم الفعل ما الكيف ما
هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه
والهيئة باعتبار حصوله قوله القارة احتراز عن الغير القارة كالحركة والزمان والفعل والانفعال
وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقوله لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والمشهور ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا
يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذي الانفس سميت كيفية
نفسانية وهي ان كانت راسخة في موضوعها سميت ملكة والا سميت حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس
وقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ
ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يعبر اشعارا
يقول

بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا
ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا اجيب ان يفهم هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك ان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا ممتنع لان من
المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها
فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام
فصيح او لفظ فصيح ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة
ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لا ثم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب
لان السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم ما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال
المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية
ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له
ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف
المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة
الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا
لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضي
فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن
وغير ذلك فتفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار
اللائق بذلك وهذا عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال

الحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة والجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا
اما الى نفس المسند اليه لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه
لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص موصوفا بشيء من التوابع او غير موصوف مقدما
او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل واما الثاني فكوصل الجملتين
او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهو حديث اجمالي تفصيله علم المعاني
اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع
او شرط او مفعول وما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين تاخيره وكذا
مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين
مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما
التنبيه على عظم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة
باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزء
ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي
اليه الكلام مقام فان كلا من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدود ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين
مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة
للنفس معدة لاكتساب الاراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة
والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة
معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله

مع كل من الادوات مقام ليس مع الاخر ومع الماضي مقام ليس مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه
كذا بين مثلا لسمع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام وعلى الجملة الاسمية والفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبية الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا كمع المسند السببي مقام
ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك فكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام في جميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء
يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة
عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيره مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح وسيسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم
ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير
لان اضافة المصدر يفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب
والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فوجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال
واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ
عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام
وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو
وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق
زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج

اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو
مسرع وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في
الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان
تأتي بما في نفي الحال وبلا في الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن
وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم في الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم
الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار
والاضمار فتضع كلا من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة
من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي لكن تعرض لها
بسبب المعاني والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب
منكر مثلا للمزية في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح او هذه اللفظة منكرة في بيت اخر تبعته والحاصل ان
المعتبر قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى
الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك ظاهر من ايضا عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير افادته المعنى عند التركيب لا يتصف
بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ
لها الكلام وكثيرا ما نصب الظرف على انه من صفة الاحيان وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل فيما يليه
على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ
نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي
والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون

المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من
صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا
خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح دلايل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه
فيه ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعهما الى نفس اللفظ
(وهو كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة)
والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل
ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان
منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ يبكت على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي
يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية
على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم
الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان
الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في
المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها (التكلم م)
تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني الثواني (المعاني م)
التي جعلت مطروحة في الطريق وسوي فيها بين الخاصة والعامة ولست ابالي حمل كلامه على هذا بل هو
مصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يمكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ثم اتبعوا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه
لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني
لما فهم انها من صفات المعاني الاول المفهومة بحسب اللغة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة

كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى الاول والخاصية التي تجددت فيه ولنا
صورت تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق
بان قلنا للمعنى في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما (في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور م)
ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ
وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في
معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطايف تدرك
بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها (منها م)
مما يوجب الفضيلة وتؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويجعل هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في
الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول لمعنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ لان يوصف
بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان
عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة
في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى
الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما
حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم
الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فان كان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن
نراه لا يقتدر على تاليف الكلام البليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية

ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ التناسب ان يجعل ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعلى
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول لحد لا يمكن للبشر ان يعكس
والثاني حد لا يمكن ان يتجاوز او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول
فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني
فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز بمعنى مرتبته
فالاضافة للبيان بل يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد
تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضه ما بين
بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى اي حد الاعجاز
اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح
من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه ايضا
منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع معارضته وفيه نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو
ما اي طرفه للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان
صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة
على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة
والفصاحة تورث الكلام حسنا وهذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين
هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشارة بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد
رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا
بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف

بالفصاحة الكلام بليغ فصيح فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد
الكلام الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا
وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق
والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي مما يحققها ويحصلها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا
لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره
والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق ان البلاغة عبارة عن المطابقة
مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت
قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بها
بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا
هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف
ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يتوقف على الامرين ويتوقف
عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق جدير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاول
منهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة وبعد السلامة المحوج
البلاغة الى تلك العلوم جميعا الا الى علم المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره بمعنى معرفة
ان هذا الكلام فصيح وذا غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من
الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان
تكأكأتم وافرنقعوا غريبة غير مأنوس الاستعمال وكالسرج الى من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المكتوبة
علم ان ما عداهما مما يفتقر الى تنقيل وتخريج فهو غير سالم من الغرابة او بضدها تبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل

وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة
ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره

مخالفة القياس ودون الاول وفرع على هذا البواقي فانقسم ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في
علم متن اللغة فلا تطلق كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف
التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس
تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم من هذا الكلام تمييز ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس
ومحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه يبقى لنا مما يرجع اليه البلاغة امران الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز
السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطاء وعلم به يحترز عن
التعقيد المعنوي ليتم به امر البلاغة وصنفوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص
لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين
الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصاحة عن غيره فانما هو
الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي
المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال
الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه
التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من
الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخرين يعني البيان والبديع علم البيان البديع ولا يخفى
وجوه المناسبة والله اعلم **الفن الاول علم المعاني** قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان
علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار
في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا
ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا

واحدا يليق بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة يضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة
لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات
جزئية ويقال للعلم ايضا للقواعد المعلومة ... وضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من
تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
متى اريد وهي العلم ولذا قالوا ... بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان
يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبداء التفاصيل التي
بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال لادراك
الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم
او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة
في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي
معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل
جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية
او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم
حاصلا لاحد والبعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من
التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في
تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة
خفية على ان المراد به انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا
اعتبار هذه الحيثية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف

تنبيها على ان معرفة حاصله ان تتبع تراكيب البلغاء متى ان معرفة العرب تلك بحسب السليقة لا ينبئ علم المعاني وبعرفان

الاوليا وستعونه بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب تراكيب البلغاء وبان المراد

بها التراكيب المتصفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بعض

عرف الناس لمرى القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن

لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية

الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظ واقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون

ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان

زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا و والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا

كان المخاطب حاكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصيته ان زيدا لقائم ان يكون لنفي شك او رد انكار

وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده

وفيما اصول وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا

لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله وتادية المعاني وكذا قوله ايراد

انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز

وكناية كما ينبغي على ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيها البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في

غاية المتن ونهاية الاطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي

انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء وهو في الشيء بعينه معا ليس قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها

نطاق البيان ثم لا وضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وبعض المقصود

من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب

وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه

الاتي خارجة عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند واحوال متعلقات الفعل

والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا او نحو لزوما وفسادا او بهذا تخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة

او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها

يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت الاحوال

احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك هي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما صرح به

المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر والحذف وغير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ

مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد سامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر

والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام يذكر

المسند اليه او يحذف على هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون

من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد

وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان

تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال

اللفظ باعتبار ان كون الجملة موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي لهو اصطلاح لان

صنع الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع

خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام

على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم

به الثاني انه فسر التراكيب تراكيب البلغاء حيث قال واعني تراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي

تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه

بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه

والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظ فقد جاء الدور وان اراد

غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها

القصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشا
لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم والتفسير بوقوع النسبة ولا وقوعها
او بايقاع النسبة وانتزاعها خطا في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة
ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة ان يكون بين الطرفين في الخارج
نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين
او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج
كذلك فانشاء وسيرد الذهن وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له
متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا يختص
بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد
والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ
اما زايد على اصل المراد لفايدة احترز به عن التطويل على ما ياتي ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان
ما لا فايدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزايد لا لفايدة لا يكون بليغا او غير زايد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان
جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي
يهمه ان تبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فهو لكل من المسند اليه
والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة
وبين ذلك تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فما ذكره اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة
او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل
احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال
ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر فرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له

مزيد شرف وعلم جم بزيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا قيل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد او لا جملة بل يجري فيهما وكان له
شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث
راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث
بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في
احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ليلزم ان نفيه
من فساد دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى
نسبة للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور وقد اتفقوا على انحصار الخبر
في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فقد ذهب الجمهور الى ما ذكره
المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات
والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته
للواقع بيان ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا
ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى
مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع وقصد به الاخبار الحالي فلا بد له
من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح
في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام

حاصل له بل في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (وقيل) قائله النظام ومن تابعه (صدق الخبر مطا
بقته لاعتقاد المخبر ولو كان) ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (وكذب الخبر عدمها) اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك
كذب والواو في قولنا ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد
الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم
يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالمعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان
الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين
والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى يعتبر الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه
ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم والاشعار بين الشاك بمعنى انه لم يدرك
وقوع النسبة او لا وقوعها او ذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في
الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر وهذا ظاهر (ورد) تمسك النظام بدليل (بقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى سجل عليهم بانهم
كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما
صح هذا (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون في الشهادة) وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع
الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما
ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد بعينه غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء
(او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها) اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة

[illegible] فكلامه خبر

مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لانه تسمية شيء بشيء ليس من بابه
ولو سلم فاشتراط المواطاة في معنى الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار بقوله (او المشهود به) اي المعنى
انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم
الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود
المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد
وعدمها فبين المعنيين بون بعيد قطعا بما ذكرنا اندفع ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان
يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول
يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل
فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي بن
سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وصدقه فاصابني هم لم
يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى
اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد (الجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة) وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة
اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في

وفى الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفى الثانى عدمها مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما وهى الاربعة الباقية
اعنى المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون
الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام
لانه اعتبر فى كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتبصر وكثيرا ما يقع الخبط فى نقل المقام وتقرير
مذهب النظام وقد وقع ههنا فى شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى
افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبى عليه السلام بالحشر والنشر فى الافتراء والاخبار
حال الجنة بمعنى الكذب ولا خبره فيه اى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشئ
يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى الصدق فقد اظهروا تكذيبه لا يريدون بكلامه
الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر فمرادهم لا دلالة لقوله ام
به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم ان يكون كلامه خبرا حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس
بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا فى نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم
اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على
عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه
اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثانى ليس
قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب
لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من
الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل قلنا لا والمعنى
افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم
حصر كلامه فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا فقد تكون دليلا فى التقييد

للكذب

فى التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا تمسك لان للقصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام
فان قول المجنون او النائم او الساهى زيد قائم كلام ليس باستقا فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة
وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجرى
فى غيره من المركبات مثل الغلام الذى لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر
بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام سمى خبرا و
تصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا سمى مركبا تقييديا وتصوريا كما فى قولنا يا زيد الانسان
او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان
صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب التقييدى
دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة
فى بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو على المركب ثم الصدق كما ذكره الشيخ انما يتوجه
الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب
كما ان علمه بها فى بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو لغير التام مما لم يعهد فى عرف اللغة
اعنى اللغة والعرف وان اريد مجرد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبرى وهو ضم
كلمة او ما يجرى مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه
وهو اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند
اليه والمسند من اوصاف الالفاظ فى عرفهم وانما ابتدأ باحوال الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو
الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التى بها التفاضل وكونه
اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت
او زيادة اداة كالاستفهام والتمنى وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه

مبحث الاسناد الخبرى

والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا
اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر
احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها الا ان
قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر
على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى
حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط
منزلته ومثله قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان
تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرته قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن
وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك انه قصد بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد
قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم بقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم
هٰهنا وقوع النسبة مثلا الا ايقاعها لظهور ان ليس قصد الاخبار افادة وقوع النسبة او انه عالم بانه اوقعها
واليه اشار بقوله هذا الكلام لا انكار الحكم ومعنى الامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم
على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى
وانتفائه والا لما وقع شك في سامع خبر بعد ما علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة
الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لما لزم اخلاء اللفظ عن معناه
الذي وضع له ولما تحقق الكذب اصلا ولا لزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين
قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان

البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم
الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين لا تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم
القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم
بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين نعم الحق ما ذكره بعض المحققين
وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول بل هو نقيضه وقولهم
محتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه محتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون
المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع وهي بدون
الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان اللازم بدونه
يمتنع وهو بدون اللازم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هو الحكم او لازمها كون المخبر عالما
به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح
هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته السامع
منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده
المص في تقرير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم
من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده
لما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا يجب فيه من ان يكون هذا الحكم
حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر في
الجزاء المقدر ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فيه على الاول فقوله لا امتناع حصول الثاني قبل حصول الاول
وعلى الثاني بقوله ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه
عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل

كالعلم بكونه حافظا للتوراة ونحو ذلك يكون تسميته هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل
كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه
العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا فاتيا ان لا يكون
علما فيبطل ما قيل الجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم ثابتة في ذهن المخبر ضروري الوجود عقلا عند سماع
الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر
عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم
لكن هذا ينافي تفسيرهم وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده ويستحضره لا يقال انه علم ولو سلم
فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر شاهد اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل
لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد
بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار
وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة
الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف هذا بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم
ترك السؤال ومثله جعل العصا في جواب ما تلك بيمينك ونظايره كثيرة يجب ... موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت
فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتريه ماله في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونحوه وان
شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية فالاية
الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان
لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون عنه وهو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام ملقى
على اثر الاسمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب للحق واصحابه لا دليل

ولا دليل على كونهم عالمين به وحوظ على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان و
لان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته
وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو
واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة
او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة
الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول
الحكم في الذهن ليس بشيء لا تدري انك تقول ان زيدا في الدار مع التردد في انه هل هو فيها ام لا فالحكم ينفي من النفي
والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم
هي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان
المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلايل الاعجاز اكثر مواقع
ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان
تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار
في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما
بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب انكاره قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما
قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة
وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين
في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل
دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله
رسالة من الله ولذا قال الله اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي
ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسول الله وان البشرية في اعتقادهم

انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث لا ١٢
تحاد المرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان على دليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم
اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقوينا هما برسول ثالث وهو بولس
وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها
اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب
الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل
مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر
وقع هذا الكلام وقلت ان زيدا القايم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على
وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه قلنا لا نم انه
ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى
الحال بحسب الظاهر خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم التاكيد
الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما ينتصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او
اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى
مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير
السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه
وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو قوله تعالى ولا تخاطبني
في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام
يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فينزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون
مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق ولما افاد الكلام المتقدم بتيسير اشارة ما الى جنس الخبر حقه

حتى ان النفس تبقى والوهم المسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما
ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا قال الشيخ عبد القاهر ان ان
في هذه المقامات تصحح الكلام السابق والاحتياج له وتبين وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل
غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا
رمحه واضعا له على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكنه
مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح
معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان في هذه ثم الكم بعد ذلك ليس ثبوت
مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الا
نكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلايل والشواهد ان تامل
المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول
لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلايل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وآله لكنه
لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فايدة في ايرادها وقوله
نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا
الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في
بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم للمنكر
نحو زيد قايم زيد قايم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المص انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار وتعويلا
على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظير تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على
سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب

كلا ريب تعريضا على ما يلزم ليوضح لا يكون منا الا ما نحن فيه منافيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب كليا
حيثيه لمعنى ان احدا الا يرتاب فيه بل المعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم
صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل
المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان كلمة
في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي في ذلك الكتاب بمنزلة نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم
السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلايل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه فلا ريب فيه تاكيد
وتوكيد تحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية له
لتثبيته فان قلت فلما ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم البيان بالكناية وهي
ذكر لازم الشي لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب
الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المقتضي منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت
فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه
اليه قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة
من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما
ينتقل منه الى الذهن هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة
جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فوضع هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه لسامع في بادي الراي
ويتوجه لا يلوح الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السايل
وللّٰه المتشرف الى كيفيته ببيانه المترتب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي كانت الامثلة المذكورة الا

للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص
قال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي
ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا تخريج الكلام فيهما على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر فايدة ان في تاكيد الحكم نفيا
او ردا للانكار فلا يجب في كل كلام مؤكد بان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا الحرص على التاكيد
قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشي وهو بمرئ ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل
جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصايصها ان ضمير الشان
معها حسنا ليس بدونها وفيما لا يصلح بدونها كقوله انه من يتق ويصبر الاية وانه لا يفلح الظالمون
لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصح مبتدا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان حسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا واذا اسقطت ان لم يحسن الحذف ولو لم يحسن
انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا يساعد على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه
لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد او يؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة والرواج قال صاحب الكشاف في
قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به
المومنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء
انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لان الباعث والمحرك من العقايد واما
لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان
مظنة التحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به

معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه
المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاءه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده يؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبه
منكرا ليطابق ما ادعاه من ان هذا الخبر وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام وكان المخاطب عالما به
ويلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا
او انشائيا ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا
او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما
اخترناه لان نسبة الشي الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما
لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد على هذا التفسير يعني ان تسمية الاسناد حقيقة
عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شي يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا
لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع
انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة
والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين
في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن يتبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم
المعاني انما يبحث فيه عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم البيان

المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد
الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف وا.....
بعد اي الذي يكون المسند فيه فعلا   مسم الى ما اي شي هو اي الفعل او معناه له اي لذلك
الشي كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد   به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد
والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صايم   ليس النهار عند المتكلم متعلق بالظرف المذكور
اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون
الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف له وحقه ان يسند
اليه سواء كان مخلوقا له او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والا
عتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي نحو قول الجاهل انبت
الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله
تعالى الافعال كلها كان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان
لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد
وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجي دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر
لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ما اراده وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا
كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجي عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجي والثاني ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون
حقيقة عقلية بل ان كان بلا تاويل يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة

ولان المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لم يعلم ان المتكلم
عالم بانه لم يجي يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه
لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والصحيح انها صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند
فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر ايضا كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لم يوجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما
لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع او لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر ولا اعتذار عنه بانه
انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لا مما يلتفت اليه في التعريفات
بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر وللقائل ان يقول تعريف
المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل
او المفعول به بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال
والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر
كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة
نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة
لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول
به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة

بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو ومن المنفيات فان
اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له في الحقيقة ولا في الظاهر ولو اريد ان اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام
ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على
جهة الاثبات والنفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم
في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان الاسناد الى ما هو
له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا اتى بنفيه قلت
ما قام زيد محتملا في الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت
او نفي وكذا الكلام في سائر الاثباتات مثل نهارك صائم وليس نهاري صائما وما اشبه ذلك قليلا تامل
ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده
اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه
له الملابس يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول يتناول متعلق باسناده
حقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل
لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اليه انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل
الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير
التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل
والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل
لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او للمفعول به
يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله
في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيره اي غير الفاعل او غير

او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير
يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد اشتهر ان الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما
استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو
عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولهم شابه
ما ليس فرفع به الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير يقدرون في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء
ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل
مفعم في عكسه اي المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر
الاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التأليف الشعر فيكون
من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي
يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية
دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه
التأديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي
امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف
الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم وان المبني للفاعل قد اسند الى
المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه
ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند
الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو
الضال والاليم هو المعذب توصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف والظاهر ان هذا المصدر

المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن ان يجاب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة
وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل
الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد والم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل
واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند
اليه بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة
له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذلك يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد
الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع البقل
وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه
ذلك من النسب الاضافية والايقاعية والجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية
او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما هو حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما هو حقه
ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه مجاز موضع الاصل فالمذكور
في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور
في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام صريحا كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه
جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما يجعل
الفاعل المجازي مميزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه
نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر في قولهم سل الهموم
انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم ووقوع لا تغفل المجاز
العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل راعيا الاثبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن

لا تاويل فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج
ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر فى بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته فى هذا الكتاب
ثم اى سر فى بيان فائدة التعريض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر
فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم فيه من الحكم فيه لضرب من التاول
افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده
بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس فى العقل امتناع ان يكسو
الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاويل ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بانا لا نسلم
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما فى نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحكم عنده ويرتسم فيه ونحو
كسا الخليفة الكعبة خلاف ما فى نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما توهم صاحب المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل الطرد تعريضا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز تعبيره عنه وح يندفع
الاعتراض الاول ايضا لامتناع فى ان يشتمل التعريف على قيدين يخرج كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما
فى فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل
يمكن ان يسند الى كل واحد من قوله عند المتكلم وبضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق
فى الذكر والمقصود بالثانى اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا
يمتنع طرده المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تفسير
الكلام المعبر به وما عند غير ما هو له عند العقل وفى نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلى
لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واصل الكافر بالتاول والفصل الثانى لانه اسناد
الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر بالجملة ان اريد غير ما هو له فى نفس الامر خرج هذا عن تعريفه

من تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو
الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول
الجاهل فاسد قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما يصدق
عليه انه اسناد الى ما هو له بوجه ما اعنى فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر وح يدخل
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى لكونه
الى غير ما هو له فى الواقع عند المتكلم فاخرج جميعا بقوله بتاول وبقى التعريف سالما ويخرج
عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى المعتزلى انبت الله البقل وخلق الله الافعال
كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى نحو انبت الربيع البقل
بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له فى الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل عند
اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند اتمام
المتكلم فى الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو
له عند المتكلم اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا فى ضمن الخاص عدم ارادة مفهوم العام الا
فى ضمنه ونبين ان الفساد انما كان ناشئا من ارادة الخاص بخصوصه لا فساد فى ارادة العام
لعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن
المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اى الصلتان العبدى اشاب الصغير وافنى الكبير
كر الغداة ومر العشى مجازا اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز ما دام لم
يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم فى الظاهر كما استدل يعنى لما لم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى فى قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا

كله لم اصنع من ان رأت رأسى كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى
الرأس جذب الليالى اى مضيها واختلافها ابطئى او اسرعى حال من الليالى
تقدير القول اى مقولا فيها ذلك ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان لا يكون منقطعا اى اصبغى ما شئت
ايتها الليالى فلا تفاوت الحال عندى بعد ذلك والليالى مجاز خبران بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اى عقيب قوله
ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى اذا وارت
افوفا رجعى كانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون اسناد ميز الى
جذب الليالى بتاول على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلى اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه و
والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب
الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى
الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب
الزمان ازدياد قوتها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة
اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض
الربيع فى عكسه ووصف التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازى لا يخرج طرفيه عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وانه لا تنافى
ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام فى
فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز فى قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا فى
قولنا الحبيب الجانى ملاقاته المجاز اسناد الملاقاة لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما
على مذهب السكاكى ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلى فى القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم
تصديقا بوقوع المجاز العقلى فى القرآن كثيرا والمقصود ان الاسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله

[illegible]

الله منهم واسناد الايات لما يتربح ابناءهم نسب فرعون الذبح الذى هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما
نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب
الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون
اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان
وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب يتسارع عند تفاقم الاحزان
والشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت الارض
اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو عطف على كثير غير مختص
بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز فى الاثبات ومن ذكره فى احوال الاسناد الخبرى بل يجرى فى الانشاء نحو
يا هامان ابن لى صرحا وقوله تعالى ولا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر
وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما
وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل والترك عنه ومنه لجرى
النهر ولا تقطع امر فلان اى ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له
اى للمجاز العقلى من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو
الحقيقة لفظية كما مر فى قول ابى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اى بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى احد من المحقين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بى اليك
او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون
بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كبعد وقرب ومرض ومات وصدوره عطف على
استحالته اى وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعى الموحد انه ليس بقائم بالمذكور وان كان
الدهرى المبطل يدعى قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فان هذا الكلام اذا صدر

عن الوحدان اسناد مجازي لان الموحد لا يعتقد الا ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل
والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان
الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول الحقيقي لكن لا يلزم له حقيقة
لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا لما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون
حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي
اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم
واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق
الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمني
نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر
وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك لحيني الحالة وهي ان يضرب بي
المثل الهلاكي في محبتك فان معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض
الناس وهو رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل
فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في سرني رؤيتك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذن بان يكون
المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا السرور
والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف
هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا

لا بد من ان يكون له فاعل في الحقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان مما اضيف اليه
الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاذا انكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك
الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب
اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف
اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع
وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء
اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه
الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر ويجب اليه شيء من
من لوازم فاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله
نعم فهو في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه نحن ولم يكن كذلك اذ ليس معنى قولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق
من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق وانه يستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف
الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد
بالنهار فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو قيل يقولنا تجارتهم
فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للتشغيب في قوله نهاره كالاستخدام في علم البديع
لكن المناقشة في المثال من دأب المحصلين وانه يستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي
صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه وانه يستلزم

ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى
على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا الا ما ورد به الاذن من الشارع
وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع في كلام من سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كالملزوم
فينبغي كونه من باب الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد
بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية وقد قال السكاكي
في تحقيقه نحو لاسم المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه نحو اسم المنية اسما للسبع
مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع فيكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية
لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء
لهامان كما ان النداء له فيكون مطلقا على الله تعالى لكن بادعاء انه بانيه وجعله من جنس العملة لفرط المباغرة ولا يكون
الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل حقيقي
من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر
في علم البيان ان شاء الله تعالى وكانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك
يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما
صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه
لا الاستعارة بل اذا كان وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه
ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لقيني منه اسد بدليل ان السكاكي جعل قوله
قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به هنا
صائم مطلقا فلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة

حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام
الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من الجهالات السبعة وحمل الكلام الذي هو
من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجازا ولغيره حقيقة وفيه
عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما وهم لم يكن الامر له حقيقة ولا مجازا الا نرى لك
اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي
ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف
انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع
ذائع في كلام الجميع من غير توقف الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه
مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة
الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او غير مؤكد التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم
او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال
لانه عبارة عن عدم الاتيان وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف
على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة
ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث الى القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة في
نفس الامر بل بناء على الظاهر فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا او تخييل
معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فهو وان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان
الاعتماد بعد الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى
لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت من الدليل

الا اضعف الى الاقوى وانما قال تخييل ان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين وكلا اعتماد في دلالة
اللفظ بالاخرة على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي
كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل
يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن
عن لسانك تعظيما له او العكس اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي
الانكار ويتيسر لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت به بل اردت غيره
او تعينه او ادعاء التعين له ونحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سامة او فوات
فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول
هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على
تركه مثل رمية من غير رام او شبهه اي ترك نظائره من الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم
لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا
فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة
عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا
الحذف الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء
بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا
لا يمكن ذكره كما قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة
لا توجد في الذكر اوضح من الفظاعة حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السمع على استماعه ومثله
اذا ملكت كيف ملك من سايلا عن الحقائق وبليته يقال لا تسال عما اصابه لا تقدر ان تجري على اللسان توصيفه لفظاعته
واستحقاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لا لنجاسة السامع واستحقاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل
ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح

الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم المفلحون تنكير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما تثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او
او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم
لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث استعمال الاهانات وقد يكون
بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال من نبيكم فتقول
نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله عليه الصلوة والسلام الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر
المسند اليه للتهويل او التعجب او الاستشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار
هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قايم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة
تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر
ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط
الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص من قبيل انتفاء قرينة
الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله نعم واذا كان عام النسبة
ولم يرد تخصيصه نحو خير من هل الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا تحتاج الى القرينة سوى ما يدل على الحال
وقيل ارادة فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال لان كثيرا من
من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على
التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند العكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان
الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين

الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام
بها اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وفلان
زيد حافظ للتورية فاعاد فيه انه فايدة يقتضي انه تخصيص هو التعريف لكنه كمال التخصيص والتنكير وان
امكن ان يخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا
سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع على الاشتراك ثم التعريف يكون
على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب
او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك
الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو
رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم اي تناهت حالهم الفظيعة
في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله
مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب
على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم
وهو في القران كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم
متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد
العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم فشعر بذلك
لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها
على بقية المعارف لانها اعرف فيها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع

ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة
واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف
بلام العهد والاضافة فان احضاره بعينه ابتداء يمكن بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند
اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما
في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول فان
الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا
موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضاره لا يتوقف بعد العلم
بالوضع على شيء لغير من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد
الكنى والالقاب ليكون احترازا عن ساير المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو
العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان
ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في ساير المعارف فانها لا تحضر اول زمان ذكرها الا مفهوماتها
الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة كتقدم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله
الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب المعبود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله
اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا لفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث
انه مفهوم يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من

من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بحق والله علم لذات الواجب
الوجود منه والمعنى المستحق للعبودية لذاته الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق نعم وتقديس او تعظيم
او اهانة كالقاب الصالحة للمدح او الذم نحو ركب علي وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو
ابو لهب فعل كذا او في التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان النسبة الى النار بل على ملابسته اياها كما يقال
هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال الى جهنمي
لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم وهم اوضح اللزوم الى اللازم على الخلاف الرئيسي في الكناية الا ان هذا اللزوم
انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكني المعاني الاصلية وبما يدل
على ان الكناية انما هو بحسب الاعتبار لا باعتبار انه ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او عبد العزى
او عمرا او غير ذلك الا ترى انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب
انما استعمل هيهنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع
له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهاره بابي لهب بهذا الوصف
يكون استعارة نحو رايت حاتما لا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام
استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره
في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه اسم الاشارة لكونه
اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا
صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الترتيب هو المنقول
عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه مذاهب اخر والعلم الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة
الانتساب الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلق المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم ما له الى فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواسطة فان

فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود
بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك وهو وان تخصص بكونه مضروبا
لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون
الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث المرجح له
او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل
عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم
لقلة جدوى مثل هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق
له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود
جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده
يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف
وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة
تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه
وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل تقرير الموصول فيها
لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط
اعبّاد المسيحي يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه دال على عدم خوفهم الضار دون ان يقول ونحن عبيد الله
والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم
قال او لان اللاستهجان التصريح او ان قصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب
من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاقتصر على ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو
فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى وقد يكون في غير المسند اليه قول ابي نواس

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة
كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطا نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم
اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه
على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني قال صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء
الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطا ورد بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان
يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدان صدق على ان الكلام انما عند
ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا الا الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني
عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه
عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه
واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على
الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه
انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ربما
جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع
السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله
ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او
او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها
واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق
بناء الخبر مما ينبي عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان
الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل

وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان ضرب
البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبي عن زوال المحبة وانقطاع المودة وهو يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان
عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء الى وجه الخبر وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر
فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا نرى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم
البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه
من مطارح الانظار والفاضل الشارح العلامة فسره في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة
والسبب كما هو الظاهر وقوله ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله يتفرع على هذا اعتبار انه
ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا للايماء الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه
الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك
ومن الناس من اتفق ابوه في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب من الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد
المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام يبادي
على فساده وهذا الراي عند المحقق وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا
جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده وينهب اموالهم وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل
عليه الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم
الاشارة متى صلح المقام له والاصل والغالب فيه غرضا اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع
بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والمرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله اي قول ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان
بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة

السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك اباني فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او لبيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كالتحقير بالقرب اي بسبب القرب نحو هذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله ووقوعه نحو هذه القيامة قد قامت او لتعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان تحكي عنه او لا ثم تشير اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فقلت لذلك الغرب لان المحكي عنه غايب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وقد يكون لقصد الغرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبته فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي

ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة

على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسدا او لقيت اسامة فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكل النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة كقولك ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد واللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة كون نحو اسامة علما مثل تكلفوا او تعلم بما ذكرنا من تقرير كلام المصنف ان من فسر قوله وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة او من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا صح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة لانه لم يستعمل

الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصده ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في مبحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميع الافراد بدليل صحة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف في كلامه حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به العموم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليس فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجوع والذكرى وان قصد بها الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه ان الاسم عدم تميزه عن تعريف العهد على ما هو التقدير لان النظر في العهد الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار

الشيء ليس لغبا الكدعة وهو ايى الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة
نحو عالم الغيب والشهادة اى عالم كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة
جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني
على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما الذي بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والقاتل
والحايك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك
في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا اتى
للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد
سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج
الواحد واستغراق الجمع والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق وبيان
ذلك ان النكرة في سياق النفي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
الا بقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم
الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت
وفي المقام يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا ولا لقيتم ما بقيتم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو
ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل
في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف

في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل
عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض
وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هو من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا اثنين
مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل ان المفرد يقتضي استيعاب
الافراد والجمع لا يقتضي استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال و
هذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين ايضا من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد
والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع
والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع من الجموع
داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد
او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن
العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة
حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة
الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح
ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن العظام البعض بل الوجه
في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس
الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى
آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي تمكن
الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام

تفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام
باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما
بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن انما اصاب
الكل من حيث هو كل والبعض يقع خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو
وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل
محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا
من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى
رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل
لكن قصد ههنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد الشمول الا انه
والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي به فكيف يكون
العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة للعالمين ليشمل كل جنس
مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما جمع الا لان العالم اجناس مختلفة فيننا ولهما الجمع بخلاف العظام وذلك
لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد واحد كان
من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير
موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر من صاحب الكشاف في غير المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في
المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس ولان يراد به بعضه الى الواحد منه
كما في قوله تعالى واخاف ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد
لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدته

لا في وحدانه كذا في الكشاف فهو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر
من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس
كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام كلام
مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او مرده توجيها لكلام
ابن عباس ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك
وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام الافاضل
الله مهده وكلت دون الوصول الى الحق اذهانهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم
يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار
الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام
التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد
عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها اسمال اي خلق والنطفة مركبة من اشياء
كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اليه اي تعريف المسند اليه
باضافته الى شيء من المعارف اما لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر
علقت الحارثي هواي اي مهويي وهو اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق
المقام وفرط السآمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعدا اي مبعدا ذاهبا
في الارض تمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد

ولفظ البيت جر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف
اوغيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي
تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف
وغيرما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او
المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيد او ينادمه وقد يكون الاضافة
لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن
التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتفرع بذكرهم واهانتهم نحو
علماء البلد فعلوا كذا او كسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة غرضا على اكرام او اذ
اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له
بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة بالولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو
ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار الطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تلك
والاختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى الحضار سوى الاضافة نحو غلام زيد بالبناء او لا فادة
الاضافة جنسية وعيا كقولهم تلك على خزامى الارض النفحة متوطئتها بمعنى على جنس الخزامى وكذلك
الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافته من خواص الجنس دون الفرد علم ان
القصد الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء انشاء الله تعالى واما تنكير
فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل
من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية
غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعدها لهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه او التعظيم
او التعظيم او التحقير يعني انه مبلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن

ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب
حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم
والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا
كالمعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي رسل ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام
هذا ناظر الى التعظيم ومنه للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد
يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات
التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع من التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل
بدله بشمال لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل
المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد
من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او نفح الطيب اذا فاح اي فوحة
وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة ونفس الكلمة ظاهر في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه
مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير
اصلا فلا نسلم الفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل
التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب
والاول لدلالته لفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما
اخذتم عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله صلى الله عليه وسلم الا اعوذ بالله من
غضب الله الحليم ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد والنوعية نحو والله خلق كل دابة من
ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه

من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد
شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق
لصحة التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلق الله تعالى من ماء او انما
مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام
للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فلينتبه له وللتعظيم قال الله تعالى
فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل
الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع
كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق ولهذا يندفع الاشكال الذي
على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ومع لا
لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثل ذلك
وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت
زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد و
والشروع فيه وما اشبه ذلك فهذا لاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث العموم
فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او
اطرحوه ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله حيوما بخيال تطرد الرقم عنهم ويوما
بجود تطرد الفقر والجدبا اي يوما بعيد منهم من ضيوفك وفيه انك وشي يسير من فيضان جودك
واعلم انه كان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع
بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا عليه السلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما
ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا

البيان هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف
المسند اليه انما لم يذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب
التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون
مع تعريف المسند اليه دون التنكير وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه ولاعتبار انه و
والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا الموافق لقوله
وبيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له
اي المسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه
في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول
اوس ابن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد
قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن
كان قد راى وقد سمعا الالمعي والبلغ الزكي المتوقد وهو اما مرفوع بانه خبر ان او منصوب انه صفة
لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول
البيت فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي
انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في التنكير قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه
الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير
او مخصصا اي او لكون الوصف مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد
من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل
التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا
او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل

ذكره اى فكر الوصف والتعيين اما بان يكون لشريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا وتاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف كامس الدابر كان يوما عظيما فان لفظه مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتى ومنه قوله تع وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد ولهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانها انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير وينبغى ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب فى تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف ويميزه عنده بما كان قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تع وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة لمن قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال ان تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل فى كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو فى الصلة دون الصفة حيث ذكر فى قوله تع فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله فى سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان الآية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت

فى سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه منها اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب فى سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبى صلى الله عليه وآله والمشركين لما سمعوا الآية علموا ذلك كما علموا فى سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد نحو التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة فى شرحه ان المراد نحو تقرير الحكم ولم يتبين ان اى موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به فى نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل المطلع عليه التاكيد الصناعى بل مجرد التاكيد نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا الآن المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير للحكم وانما المراد تقرير المحكوم عليه وان السكاكى لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل فى احد مباحث المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره فى نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله والايضاح كما سياتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ما اورده فى فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التاكيد

الذى لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس فى شئ من التاكيد الاصطلاحى ولهذا اعتبر اسلوب الكلام ومثل هذا كثير فى كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكى فى امثال هذا ولهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك غلط فاحش من ارتكابه بغيته مما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى وهو ظ او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان ولهذا يزداد التغيير والتكرير على المس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول وحينئذ الاعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعنى بقولنا ان فائدة الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد به انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءنى الرجلان كلاهما ففى كونه لدفع عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائى رسولان لهما

لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءنى الرجلان كلاهما بل نفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائى احدهما والآخر مريض وباعث وغير ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز وقع فيه واما بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر فى الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت فى قوله تع جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك وذكر فى قوله تع الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره فى قوله تع المؤمن العايذات الطير ان الطير عطف بيان ولكن الصفة اجريت عليها الموصوف نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما فى هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تع لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى باب عطف البيان مصرحا بانه من قبيل الايضاح فالحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير بيان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكى ويكون مقصوده انه وصف صناعى جئ به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع فى كلام النحاة وتقريره ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الالهين باثنين والاله

بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا لهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به الا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الوحدانية هذا كلامه وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل او من المفصل لوقفة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من الاثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث ان في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين انه لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولهذا ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان للصفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه الدلالة عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد

للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كان الداعي ذكر البدل على معنى التقييد والغرض منه التأكيد لا لامر كذلك قيد المحقق الابهري ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح لتحرير هذا من الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام البدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان معناه وجعلوا الجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الرجلين اثنين اذا جعلنا بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الرجلين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت قولهم هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول واضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود

منه نفس التقرير والتثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره الصراط في بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او جاره غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لسبق او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بمهلة او بلا مهلة نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فان هذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الأخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها

فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقال او لتفصيلهما معا قلت قد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفي الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وههنا لا سبيل الى الشك في ان لا كلام فيه في نحو جاءني زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان المجيء من زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءاك عمرو قبل زيد او بعده بمهلة متراخيه فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الآن لا لنفي الحكم عن التابع بعد اثباته وللكن لاثباته للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك ومعناه دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى الآخر نحو جاءني

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عنه
ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو
يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو
جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع
السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاء زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد
وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم من المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال عدم مجيء زيد البتة كما في لكن
وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كا
لمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو
متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق وعرف الحكم في المثبت ظ وكذا في النفي
على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل
في المثبت مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض
بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط او الشك من المتكلم او للتشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام
نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيه الجمع ايضا لكن التعريف
مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وما عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على انها معها
عطف بيان لما قبلها وفي وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا انتزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ

مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاحوال
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند
بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فايدته ترجع
اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فتخصيصه
اي المسند اليه بالمسند يعني قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام
على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولتحقيق في تاكيد لا لعمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص
المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه
وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء
على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا
بالذكر وكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له
المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة
لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث
قال معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين و
تحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه وزعم
ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى الصفة الاخرى وفيه
غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى
لام الخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى اخر

في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيقال مثلا قولكم هو البطل المحامي
لا تريد انه هو البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون
الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك
يعني زيدا فانه الحقيقة له وراء ذلك وطريقه طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل
تعرف حقيقته فزيد هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا
معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فايدة الفصل الدلالة على ان
الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم
التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو
وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل
التوبة عن عباده ان هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا
بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق
الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى
ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هي
الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق
التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار
في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على
الفعل ونحو ذلك مما بقي له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا
على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم

فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم
المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر
باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم
نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه
العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه كونه
اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا
ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل
انما يكون سببا لتقدمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية
فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما لتمكن الخبر في ذهن السامع
لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد الشوق ادوا وقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني
الذي ليس بمشاهد ولان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقولون بالمعاد وبعضهم لا يقول
به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد ادم عليه السلم ولا ناقة صالح
ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع في بعض الشروح لانه لا يناسب السياق واما
لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك

واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل
فاضل في الدار وعليه قوله نعم واحل سمتي عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل
الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد اخباره بصدوره
عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالا بعد حال على سبيل
الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال
وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر
اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمص لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا وان اريد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا كما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا يتم ان التقديم مدخلا في الدلالة على الاستمرار بل لا يدل عليه
عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية انشاء الله تعالى لكان وجها وجها ومثل افادة زيادة
كقوله شعر متى تزرونا نحن قطن نجد هم سبوقا نعرانهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف
الم بهم خفوف والمراد هم خفوف كما في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند
اليه فقول المص هذا انفر المثل باعادة لفظه ليس بشي واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا
جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا
بعزيز وما انت عليهم بوكيل واما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه
بحث للمنع ان الحصر في قولهم هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب بانه لا يريد بالتخصيص

بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله والحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي
ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن فيه ان كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه
المص بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه
والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر
من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا
فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول الغير فالتقديم يفيد نفي
الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شي
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك
قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه
لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم
ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفيها عنه فيلزم من الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض غير
التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد
ان قائله غيرك فيرد لك ان قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس
الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن فيه الكلام كما في هذا المثال بخلاف قولك
ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه

العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل
يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق
ان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل واحد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة
على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على
سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما ان الموضوع
ذكر ائمة اللغة من ان احد اصله وحد بكسر همزته بدلا من الواو ولا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم
ان يكون ما انا رايت احدا رد على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل
ان احد يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد
من رسله وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين وقوله لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من
جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس بمجرد انه
نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لا بد لفظ احد لهم
يصح ان يخاطب به يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث وقيل هو مبني على ان احد اسم وضع
للواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا
اي احدا من الافراد او التثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع
ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان نفس الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على شي فلا يكون لخصوصية احد واثم
يجوز ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى
الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جماعة من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من

من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على احد نفي العموم الذي
هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي
وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان يصدق على الغير انه
لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون
راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيجب
ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح
واللازم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل
احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشي لا يوجب اختصاص اللازم به
لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا
لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو ان رايت كل
احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
ما في الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام
وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير خلافه
واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية
احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا غيرك لم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم انه غيرك او انت تشاركه الغير فتعين وهمه وحصر فيه
فيثبت هذا السلب لغيرك عدم رؤيته احدا من الناس فلو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب هذا وفي الكشاف الداعي في هذا المقام على الشبهة وهي متقاربة ومنشاؤها انهم
لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل وحده

حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص نحو ما انا قلت هذا مثله في نحو انا ما قلت
كذا او ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه
على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر
عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص
في النفي فقولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم السعي في
في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه
اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت
في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب
لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت
الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت
هذا كنت نفيت ان تكون القائل بهذا القول وكان المناظرة في شيء ثبت انه مقول واذا
لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت
اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر واكل كل
شيء ورأى كل احد من الناس فتعيب ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطبك ان
انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ
في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت
اليوم شيئا انا ما رايت احدا ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا
انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص

التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير فيكفيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا
ورأى احدا فلا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت
احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص
ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي الفعل عنه فزعم
انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا تقدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه
المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل ولا ما انا
ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان
المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى
الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان
لا تكون ضربته يعني ان امتناعه لعلة ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي
يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي
انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا عليه وانما يكون المناظرة
في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من
عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا
لا انه ليقتضي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم
لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد واستقر انه
ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق

ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات
منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين
ح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لانه يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول
نفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي
نوزع في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المقتضي لا هو نفي الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا خلف وعندي ان قولهم نقض النفي
بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا اعتبروا بان تعرض عليه وبقي ان النفي لم يتوجه الى الفعل
اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني
منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما
اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل واحد الا زيدا وانت ذلك
الانسان واعلم ان ما ذكره ليس مما لا ثمرة له في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في قولنا ما انا قرأت القرآن
الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى
سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة
له هذا خلف والا عطف على ان ولي حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا
مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن
قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي
واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك

في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول
قصر القلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى وما
اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض
من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك
وفي الثاني انه صدر عنك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى
دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص
نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا ان
غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا
اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي
وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المص له لئلا يقع الفرق بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه يحتمل
الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب
انت مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا
لا تكذب انت نفي الكذب من الضمير المستتر ومؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو المخبر
لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي حكم فيها مسند الى غير المخبر
وانما استند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه
فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي
من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان هذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث
قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع
وجود سعي في حاجته ووقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته

اى المثال الاخير ابتداءً مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان
اى في الفاعل نحو وانما لم يتعرض لذكر التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص واما تعلق
البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قال ورد في هذا المقام على سبيل
التجوز او السهو او النسيان ما لا يرى بك التطرفية الا على التجوز الخبر وذلك انه قال والغرض ايلا
قلت ابتداءً اى من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعينا في حاجتك
لتفيد وجود السعي منك صح من غير ان يكون تجوز او سهو او نسيان غلطا او ما لو قلت في الابتداء
لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يقع الا بارتكاب تجوز او
او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت في حاجتك انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل
لا لافادة وجود السعي فان استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه
فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف
ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل
بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لما هلته
تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني
من المخاطب فيبني على كلامه ما يبني والشيء بشيء من التذكرة هذا الذي ذكره من التفصيل اذا بني الفعل على
معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اى بالفعل
نحو رجل جاءني اى لا امرأة فيكون تخصيص الجنس او لا رجلان فيكون تخصيص الواحد قال الشيخ عبد
القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امر ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر
بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع
القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت واتى

ولم يدر جنسه أرجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد
اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر أرجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان والمقصود لابل الاتحاد
معنى من انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس
طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا او ليس
في كلام الشيخ ما ينبئ عن الفرق بين البناء على المنكر وبين البناء على المعرف بل اشار في موضع من
دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد
كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى ووافقه اى عبد القاهر السكاكي
على ذلك اى على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان
مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى
ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه
موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق لمن يشاء والله يستهزئ بهم وامثاله
مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان
مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى وعلم يتعرض في كتابه للفرق بين
ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وانه لنا زيد عرف نحو انا عرفت
لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد
تعسف والمص اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول
بقوله ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو

انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل
والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اى قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا
اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى للحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء
نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في قولنا
قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم
للمسند كره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه
لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا
مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه عن هذا
الحكم بان جعل في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى
قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال
من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل وانما
جعل من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتداء
بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتداء من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب لا عند الضرورة
ووجه المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اى شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع نحو على ما مر كقولنا رجل جاءني اى معناه رجل جاءني
لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير
الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا للشر اذ ظهور
الخير للكلب لا يهره ولا يعرضه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اى

اى هذا التقدير عن مظان استعماله اى موارد قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد
الى ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع
من التخصيص يقع شأن الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند
اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر فظيع
ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا
بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه
ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتداء كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب
ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع لهذا الا بان يقال
انما اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم
بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال التخصيص الحصري في نحو قولنا ما
ما ضرب اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضرب اخاك الا الاكبر وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي
واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم
ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا
على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال انما
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمل على سبيل الفسخ من التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة
واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديم اللام

كاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال
بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما يعتبر في صورة قطعية فلنعتبر في زيد قام فاذا قلنا
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا
بل هو واقع كالتاكيد في قوله ٭ بيت يعاقبل المحاق بليلة ٭ فكان محاقا كله ذلك الشهر ٭ فان كله
تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله ٭ عليك ورحمة الله السلام ٭ وبيت الحماسة
لو كان تبكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ٭٭ ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه
قبر بسنجار او قبر على قهد ٭ فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا
قت وانت قت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد
اصطلاحي متقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقدم التابع حال كونه
تابعا شايع عند النحاة ولهذا حملوا الطير في قوله والمؤمن العايذات الطير عطف بيان للعايذات
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل
ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديمه الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه
واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون
كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا
وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم
تقديم على المتبوع فقط والطهو انه تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل
واما تقديم التاكيد والبدل والصفة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لا نم انتفاء التخصيص
في صورة المنكر اعني رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم

التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل اي غير
ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن يستلزم كلامه
ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا ولا يلق التنكير
انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا يلق منه مجال الا انا
نقول فتنكير ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه اعتقد وقوعه مبتدا كالمعرف
قوله يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا لتوجه الملامة بل الجواب انه انما
التقديم والتاخير في صورة النكرة اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من
المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة او لا رجلان ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر
لا خير اذ لا دليل عليه نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قام في التقوى لتضمنه اي قام
الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال ثم قلت ويقرب نقدا ان اقول نظرا الى
انما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة اي انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه الخالي
من الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي الخالي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة
عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو
غلام وقد يتوهم قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي
لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين
احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله
وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا
على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في

الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا وعدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة الفعل
على صريح الفعل ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا
قايما ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه
الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا
ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قايم من زيد قايم بناء على
شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كا
كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه
في حكم الافراد فهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا
المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال الخلخالي معناه اتبع عارف في الافراد
اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى
تقديمه على المسند كاللازم مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري
باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل على الادهم وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه
عن المخاطب بلا عن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه
او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف
ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت
الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير او النفي عن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب
ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا نفي الانخداع عن الغير
من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع للعد

لا مدلول الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل
او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب
فيكم فكانت سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى ولا عند الشك
بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير
مماثل وقوله من غير بغير فهما حال لكون ذلك القول والكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي
لم ينشا من ارادة التعريض كما تقول عزيز فعل بمن عز في شبابه اي عزيزا لم ينشا من ذنب كان قوله
غير فعل كذا معناه انا لا افعله وفي هذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه
من تقديمه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي
بهذين التركيبين لان مما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق المبالغة
وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فدل بل لا يجازه ومعناه ان مقتضى القياس وموجب
العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم لم
لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى ويرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يتقدما
حتى لو قلت يفعل مثلك وغيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ
قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ
كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل فرد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم
يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول
النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد

والتاخير المعنى عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله
وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن
التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم
فلم يعارض ما ذكرناه لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القايل يتمسك في اصل
الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان التسبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة
بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
اهمل فيها كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول
لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب
والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود
الموضوع كما في هذه المادة ولهذا احتج جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم
منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول
يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول
في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان يعني انهما متلازمان في
الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع
الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض
الانسان وبالعكس لان التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم

عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد
من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزم نفي الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا
ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد
دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب
ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي حكم القيام عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر ليس في
معنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاول المستلزم
وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته
لبعض وعلى كل تقدير فيستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا الاحتمال
السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في
قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما
قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما
التي تفيد العموم في الاثبات كما اذا صدرت بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان
معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده

لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخرج عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم
لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة
نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى
ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى
لفظة كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد
الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان المفيد للنفي عن الجملة في كل انسان لم يقم
وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى الكل لا لفظ آخر ليكون كل لتقويته
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن
نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع
اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة
لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا
لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر
والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين

فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على
النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد
بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون كل تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في
التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا
سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم
مفيدا للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو
ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون
منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان
هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا
قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله قلنا مم ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان
سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القايل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع
لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور يعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور
في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اوبعضها او
الكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع والظ ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف
الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فلان التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد
فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور
السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
طرا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا بحث وهو انه يجوز ان يكون هيئة القضية كذلك

الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كا انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب وقال الشيخ عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى دخلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل للوجوه بها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه كا في اما الاول فظ واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا تقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كا اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فهو مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما يشمل التاخير في الفعل لاغنا عن قوله كلما ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تأكيدا له نحو ما جاء القوم كلهم او ما جاء كل القوم وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك فاعلا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او معمولا نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وقدم مثال التأكيد اعتمادا على ما سبق جعل

وجعل الفعل منفيا بان النفي بما لا ينفد معمولة عليه بخلاف ما اذا قدمت على المحرر وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك في جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عمل فيها كقولنا في المثل ما كل القوم يكتب وما كتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو كل الدراهم لم آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب فقال الامام عبد القاهر في دلائل الاعجاز الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال باحد من احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما

على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتغليطه له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد له لانه انما يناقض كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت ولم ينصب كلا ههنا مما يكسر الوزن وسياق كلامه انه لم يات بشي مما ادعت عليه فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمله كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا وحذف العائد من الخبر جائز على السعة ولا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب ولهذا نص عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل الا تأكيدا او مبتدأ ولان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما تقدم بها لما اشتملت على ضميره ولان معناها افادة الشمول والاحاطة لاجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدم ما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم لم يستعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها فلذلك يقال الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه واما تأخيره اي المسند فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه

ايام فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام والذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يتعين بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد التفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسيره المقصود وتفصيله بذكر المخصوص بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ و نعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت فلا نقض بهذا الباب لخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضمير هذا امر مفرد وان كان المخصوص مثنى او مجموعا لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم وكذا الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ لا باعتبار او بعدا لا اعتبارا يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او للدفع ليس المخصوص بالفاعل كا هو وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف الظاهر ونختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث ولا يسع هي الامير تبعني غرض عهده وزيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه ولعلها

لم يتعرض المص لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا او قوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه
ليس من باب المسند اليه ليمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي ما يعقب ذلك الضمير اي
يجي على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي ينتظر السامع
ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى المعرفة بما قصد ابهامه
فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب ومعاناة الطلب
له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا المعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم
والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه
قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جد وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى
ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب
نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم
بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى
انا انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع ابرزت عليها الاظلام رواق وقد يعكس
اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه
اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف
لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما تقول مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
اعيت مذاهبه اي اعيته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر الامور علما اي اتقنها زنديقا

زنديقا اي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم
سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص
بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية المتكلم بتمييزه فا
برزه في معرض المحسوس كانه يري السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة
العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص
المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعرف به فهذا الحكم بديع لانه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه
من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون
ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس
عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت
العلة والمرض كي اشجى اي كي احزن من شجي يشجى اي حزن لا من شجا يشجو وما بك علة تريدين قتلي
هذا اللام او الكر الثاني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء ان قتله
قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان اي وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله
الصمد من صمد اليه اذا قصده اي الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد
الله الصمد في وضع المظهر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق
نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى
كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا الى
لمن امر به يبني على الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية

قول الخلفاء امير المومنين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى
المامور من غيره اى غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى فتوكل على الله حيث لم يقل
على لما فى لفظ الله من تقوية داعى النبى عم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
وساير اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا
مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل
انا العاصى لتنبيه على ان يكون العاصى بدلا من انا لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب
الشفقة ما ليس فى لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعم قل يا ايها الناس انى رسول
الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل
فامنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الا
الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا لل
للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير
مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففى العبارة تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غايب والاول اوفق
بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس
بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كانت الغيبة باسم مظهر او بضمير
غايب او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام
ثم عدل عنه الى الاخر ام لم يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصوده لما
من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذا من التفات الانسان عن يمينه

من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا فى علم البيان
مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى قول امرئ القيس تطاول ليلك
بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما فمقتضى هذا المثال من امثلة السكاكى
لما فيه من الخلاف لانه على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه
ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من
من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها
اى بطريق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون
مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص فى الايضاح
وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام
من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية
لنشاطه وايقاظا فى اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات
منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا ونحن اللذون صبحوا
الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير التكلم او المخاطب وتارة بالاسم الظاهر او ضمير
الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدى وفى التنزيل أانت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا
وانعمت عليهم فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على
كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لى هذه
المسئلة فانك الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شئ

بعد كم تعلم فائدة الالتفات وذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من تغاير فيهم وبعد كم جار على مقتضى الظاهر وما في
البعض للابهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشئ قال
الامام المرزوقي وفي نحو قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون
في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال
برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني
قال لولا اشتهاره وموروده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد للاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون
التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرا ليريه بياء الغيبة
فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من
متعلقات ليريه ومتماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير
عنه بطريق منها فعدل الى الاخر عند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير
عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة
ذي العاير الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى
العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي عمصة تمض منها وباتت له ليلة من اسناد المجاز كصام نهاره
فالالتفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا قول
صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق
لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والاخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في
ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في بات باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب

الخطاب لان الكل خطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيتحقق فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب
الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني ان الاسم الى كان
في والمخاطب لنفسه حتى لا يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله
نعم ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم وكما في قوله هل يرجع تكليم
منازل لم يقل ام ليس ينفع واولاك الوكع حيث لم يقل اولاكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير انما
النجاح في التبكير حيث لم يقل انكما ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني
واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت
نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سبق فالمعبر عنه
في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلافه
مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري الاخر
على سنن السابق وههنا الخطاب مثل التكلم وقوله من نبأ جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على
مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي التعبير في خلاف مقتضى الظاهر وهذا اشعر باعتقاده
فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره
فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما اعتبر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق
اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يجئ في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من
من خلاف المقتضى على ما حققناه ومن التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر مكان لنا وفي كون
في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب

في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله بأي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم
نحو يعني تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب
قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان انه طرب في طلب الحسان ونشاط في
مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب
المشيب واقبل المشيب يهجم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل
يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يطالبني ذلك القلب ليلى ويطالبني
بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على
انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب وقال المرزوقي عادت
يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد
يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى حالها كانت عليه قبل ومن الغيبة الى التكلم
نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت ومن الغيبة
الى الخطاب نحو مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلامين في الحالين واحدا كقوله اياك نعبد فانه مثل هذا الكلام وان لم يخاطب
به الله من حيث انه بمنزلة المخاطب به لان ذلك ليس يعرض العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير · ثقي بالله
ليس له شريك · ومن عند الخليفة بالنجاح · اغثني يا فداك ابي وامي · بسيب منك انك ذو ارتياح · فانه
ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته وبالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور
فقول ابي العلاء · هل يزجرنكم رسالة مرسل · ام ليس ينفع في اولاك الوك · فيه التفات عند الجمهور من الخطاب
في يزجركم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال الشاعر اعرض عن خطاب بني كنانة الى الاخبار

عنهم وان كان يزعم انه من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب في يزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك الرسل وقد
يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل
او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم
وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير · متى كان الخيام بذي طلوح · سقيت
الغيث ايتها الخيام · انسى يوم تصقل عارضيها · بفرع بشامة سقي البشام · والثاني ان يذكر معنى فتتوهم ان في
شيء فيلتفت الى الكلام بما يزيل اختلاجه ثم يرجع الى المقصود كقول ابن ميادة · فلا صرمه يبدو وفي اليأس
راحة · ولا وصله يصفو لنا فنكارمه · كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي
اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
آخر كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب او اطريته لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة و
وجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من
نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيد
انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى
على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة
الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء
في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان
يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره
وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاستـ

ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة لمحل انه لا وسيلة
الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها
على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي
ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فانه خوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا
به لان الخطاب ادخل في التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية
ويمكن ان يقال ان افراده بذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به
فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف ذلك اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية
والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستحقوا الاكرام المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والمعاد البتة
فانصرفت النفس بالكلية اليه لشاهد وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته
يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال
العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانه ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى
ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده البا في بغير
للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام
بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى
بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على

الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى
ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو
القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان
وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا بان يصفد اي يقيد ويوثق
من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا كقل الحديد
اثم على خلاف مراده والسائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي
غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى
يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث
قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا
لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم
يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته
وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة
على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم
من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه
خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير
عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في
الارض بمعنى يصعق وهكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام اسيما في كلام

الله نعم اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعم وان الدين لواقع
ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعم ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس لما فيه من الحساب
والعقاب والثواب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فيكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير
تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فيما
اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف
وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قولك ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس
وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما يقع
هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر قلت
لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا
الماضي عند الاكثرين ففيه تنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون
على خلاف مقتضى الظاهر ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر
والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ
عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا ه ولا يك موقف منك الوداعا ه اى لا يك موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة
على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل به
الى المعروض ويرغب فيه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع وغير ذلك لان
القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند

عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار
واما قوله فانك لا تبالي بعد حول ه اظبي كان امك ام حمار ه اى ذهب التصور من الناس واتصفوا
بصفات اللئام حتى لو يقفوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم بحجة كان ام غير فجى بن نفيل له
قلب من جهة اللفظ بناء على ان الظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فطب
الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وجعل المعادلة بين ما وقع بعد
ام وما وقع بعد الهمزة بالزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود
المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه فهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ
وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف
على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على
ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فلا قلب من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والخبر معرفة
كابن رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا
كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا او ان يكون حمارا فافهم وقبله
اى القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن
الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اى غير السكاكي مطلقا والحق انه
ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه
اى مفازة مغبرة اى متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه
سماؤه وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهو معنى قوله لونها فالمصراع الاخير مثال في القلب
من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره
بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا

لطيفة رد لان العدول عن مقتضى الظاهر بغير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على ضربين
احدهما ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى
سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى
كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن
تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن
بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه
كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله شعر
انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع وعنده هذا انثى السن وا
لقروح فلاية وتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في
المعارك بالجذع وعنه كما يقول اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس
المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لا انصرفت
ومعناه لم الف من اصبت الثني الهيبة ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت عتلا دبابا جذع
الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتمدد به
الدم ولان في فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعجلة الحمام وحثا
على ترك الفكر في العواقب ورفض النفس حرصا من المعايب كما في الايضاح وفيه بحث لانا نقول وقد
اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه
من تعقيد النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له ايضا وذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب
صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف

لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا للالف الا انه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه
على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له تندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقارح الا
الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت
من الاعداء ولم ينلني ما ارادوه مني واني على بصيرتي الاولى ولم يتخلل في الاقتحام التندم ولا غلبني الخبال
النظري والاغراق بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مباشرتي

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه تنبيها
للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركني الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث
لم يذكر لفظا فكأنه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس او جمل للشاعر ولفظ البيت خبر
ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد
الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون
غريب خبرا عنهما للافراد ولامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان
وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي
الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر
والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره
ولا تشريك هاهنا في عامل كما يقول البعض زيد قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان
قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا ان ذلك انه لو قيل

الى الغريب وقيار لها وانه يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه
ليبان ان الاغتراب عنهما وقعت عجب الظ بينهما على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في
الاضطرار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال والصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف
جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الخ ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما
الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي
مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني
بامر كنت منه ووالدي ✽ بريا ومن اجل الطوي رماني ✽ على ان بريا خبر الوالدي وخبر كنت محذوف وهو
عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت والوالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال
المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده ✽ وقد كان منه البر والبحر مترعا ✽ ان البحر يرتفع بالابتداء
على تقدير التأخير والمعنى كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة على الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان محل المبتدأ في نية التأخير وانما تقدم لغرض الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف
من الثاني نصبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف
المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال
لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد
يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر
او بالباب ونحو ذلك والفاء فيها للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد

زيدا لازمة للخروج وقيل المطلق حملا على المعنى اي ففاجأت وقت خروجي فيه زيدا والعامل في اذا هو بالباب
فاجأت ولا يكون معمولا به لانه ظرف ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف لانه لا يكون مضافا الى الجملة
وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديمها لتضمنها
اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله
اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا ✽ وان في السفر اذ مضوا مهلا ✽ استعرج سار كثيره صحب ومهلا
حلولا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفقاء وقد توغلوا في المضي لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا لا محالة قصدا الى الاختصار والعدول
الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان
عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو سقطت ان لم يحسن
الحذف لان ان لها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه والضيق فيه ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر
والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني
على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يفصل بدون ضيق المقام فافهم وقوله
نحو قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من الضمير
المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا
فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث او المقصود من البيان بهذا المثال تفسير
المقدر فلو ظهرت لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل
المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ليصح ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفسر يبطل
الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما تقتضيه علم الا
الاعراب فاما ما تقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح

المبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر ببين الكلام في صورة المبتداء والخبر يعني كان قولنا
وهو انا سعيت في حاجتك مبتداء وخبر يفيد الاختصاص فكذا انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فا
فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد مقدم
وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وفي قوله فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل
اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف
المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر
الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على
حذف المبتداء موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتداء وليس
على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الذي
في لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى
صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتداء ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا
بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء
معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل
وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعم
ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اريد الحاق اثنين بواحد
في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتداء قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره
يخرج الى ما ليس بمراد كقولك اتريد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو وام عمرو عندك لخرج الى ما

ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه
او المسند وتقدير على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك
ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لان تقدير الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولك مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقعدت ام قعدت واقام زيد ام
قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ونحو ذلك مع عدم التناسب بين الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد بالسؤال
عن الفاعل الفاعل الاصطلاحي فممنوع وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فقد يكون
مبتدا كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير
اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها والظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمة قيل
الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل وتقديم ال
المسؤل عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول
ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع
اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل

اى يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى المقدر ليس
بقوى من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذى يأتيك للمعروف من غير
وسيلة وتطيح من الاطاحة وهو الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع
ملقحة بمعنى طوحت الطوائح واطاحة الطوائح ولا يقال المطوحات ولا الملقحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية
اى يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على المضارع
بمعنى الماضى عدل عنه لاستحضار الصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو ليبك يزيد ضارع
وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع الفضول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل على نحو ما فعل مجهولا
لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد
اذ قد اسند الفعل الى الاسم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فعلم ان هناك باكيا يسند اليه هذا
البكاء لكن بجملة فاذا قيل ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد
وان الاجمال فى السؤال ثم التفصيل اوقع فى النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد الى الاول
المقدر بمعنى من يبكيه لانه سؤال عن الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند
ثلث مرات اثنان اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا
نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل لحصول غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره
اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الكلام بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل
والمعارض ان يفصل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف
والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث اللفظ لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة
يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل الظاهر يوهم الاهتمام به فوق الاهتمام
بالفاعل وبان فى اطماع اول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع

اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر فى ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد
قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم ومنه قوله
نعم بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه
اى المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما يستلزمه او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه
كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن على سبقه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون
الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم السامع فبالذكر المستغنى عنه والعلم
واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد
قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس مفيدا للتقوى بل هو قريب
من زيد قام فى اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة
نفس التركيب تقوى الحكم فخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت
عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم او بق ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تاكيده بالطريق
المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة
نحو انا سعيت فى حاجتك وعجلت فى حاجتى وما اشبه هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه تفيده
ضرورة تكرير الاسناد وعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح
بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم المبتدا والمسند مفرد لا جملة
كما فى سعيت انا فى حاجتك وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببى موقع الفعلى فى عبارة المفتاح
المراد لان صاحب المفتاح فسر الفعلى بما يكون مفهومه محكوما عليه بالثبوت للمسند اليه او
او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببى ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء

عنه مع ... ان الاسناد حكم بثبوت الشي للشي او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لانم صدق حد التفسير
على المسند السببي لانا نسلم ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق
وانطلق بالنسبة الى زيد الجملة التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق
لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا ... فالمسند اليه هو زيد وقد فسر الاثبات
الخبر ... بان الحكم بمفهوم لمفهوم ... او بانتفائه عنه ... فلا بد من الحكم
بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غايتها
ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اريد هيهنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض بكثير من المسندات
الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم
فصل التقوى يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هيهنا هو ان المسند في زيد منطلق
ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق
بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد
ابوه منطلق فهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان
يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي
كانه ليس بسببي والاظهر ان المناسب ... في الفعلي مثال الامر لان الفعل لا انطلاق اولى بان يمثل به
وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور
في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا
كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المص اوضح ثم
صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها عمرو الكرم ... في الدار وخالد
التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض الم عليه بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة

جملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالد امرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شي واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شي ثم قال وانما قيد
المثال الاخير بقوله اي تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد امرفوعا به لم يصح التركيب
وجميع ذلك تخبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا للقسم مفردا كان او جملة ولهذا
لم يذكر الافراد المسند هنا مثالا لان المفرد اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون
التمثيل هيهنا ضائعا ولذا تركه المص ايضا يدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال والتخصيص تقوى الحكم
في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه وقع
هيهنا في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا
وهذا ظاهر لفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يخف
الاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية اي نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه
جملة علقت على المبتدا بعائد لا بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه
لانه مفرد ونحو قولهم هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد
مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمروا في داره
وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا
المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع
الحكم عليه بانه ثابت للشي الذي بني عليه وذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق
بغير ما بني عليه وذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند

نعم لا يستدعى الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد
ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته
لمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له دون غيره ... ما بين منطلق عليه لان مصاحبا ما جعل مبتدا او واقع
منطلق مثلا خبر لعنه فخرج عن هذا القسم ... منطلق ابوه ولنطلق ابوه لان بحرد اسم الفاعل او الفعل
ليس مبنى على شئ لما عرفت من تفسير ... الثانى نحو زيد ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو
اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالالة لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببى
قسمان وقوله اويكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد يتوهم
بعضهم ان المسند السببى هو القسم الاول فقط وان قوله اويكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان
فى قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهى اذا اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان
المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا فى موضع الالتباس
مع رعاية الاقرب الذى لا التباس فيه اعنى قوله اذا كان المسند سببيا ثم القلم من لفظ المفتاح ان المسند
السببى فى زيد ابوه منطلق هو منطلق وفى عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما فى هذين
المثالين وقد يكون جملة كما فى قولنا زيد ابوه انطلق وليس فى كلامه ما يدل على نفس ان المسند السببى يجب
ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان فى الكلام مسند سببى يجب ان يكون مسند ذلك
الكلام جملة وهذا حق فالمراد من ان المسند السببى لا يكون الا جملة وقعت مسندا الى مبتدا ويمكن
ان يقال فى قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو البيان وضمير هو عايد الى المسند السببى او الى قوله اذا
كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببى يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا
وقت كونه كذا ويكون المسند السببى هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا
واما كونه اى كون المسند فعلا فللتقييد اى تقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل

قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من
من اواخر الماضى واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض
صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فى الاناء الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال على اخصر
وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن ... الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء
مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد لانه هو من لوازم الزمان الذى هو جزء من
من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع
بعض كقوله اى قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه
فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذى
شهر بذلك وعرف يتوسم اى يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر
لحظة فلحظة يعنى انه لى على كل قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بامرهم وتأملونا سماء فلا فادة
عدمهما اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما فى مقام
المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا هو مجمع
فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى ان الانطلاق ثابت له دائما من غير اعتبار تجدده قال الشيخ
عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان
الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغى ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم
على ان يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر
من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا فى زيد يقوم الخ

بقوله زيد قائم لا يقتضي سواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه
من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والا
والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند ... هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما
هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس ... الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون
المخبر لتربيته الا انه مستثنى عن هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان
لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو
قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله
وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعنى ذلك الفعل
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن فيما مضى وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها
فان المقيد في هذا المثال لحكم الانتقال لا نفس الحال التي انتقل اليها وهذا نوع اخر في التحقيق كونها هذه الافعال
مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات
وعدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين
على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لغرض يتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار
او قادر على التكلم فيتولد منه علوق وما اشبه ذلك واما تقييده اي تقييد الفعل بالشرط نحو اكرمك
ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادوات الشرط
ومعانيها من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط
قيد للفعل بمثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا

فخبر

فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه لا يجب تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط فخارج عن
الجزاء فلا يخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء ... ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يقع
موردا ان تقريب اكرمك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مع قطع النظر عن التقييد بالشرط مع ان التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وبهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه
وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما
او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب ويتعلق الاحتمال بالربط بين
القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار
موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك
ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الجملة
بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب

ويجاب عنها بان طرفيها ... تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر
بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار
لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية
قيد مسندها بمفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس الفن
ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في
الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله الا على طريق
الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوع الشرط كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه
انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان
واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم
الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو
ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل اكرمه ام لا فبقي في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال
انما في نحو ان لم اكن لك ابا فكيف تطيعني مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم فيه ههنا انما هو باللاوقوع
الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد وهم
الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك كان اصل ان عدم
الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر موقعا لان لان النادر غير مقطوع به والغالب
ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ
لكونه موضوعا للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل
مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن

ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا
هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة
المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليها او جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من
الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكون كثيرا حصولها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى
وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم النكتة وعدم القطع بالحصول
انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا
لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق
بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص
والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف
عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم
يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ولم يكن للقوم اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد
الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها
وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها لكثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير
قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتى كأنها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى
لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل
ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلانه لكونه ادل على

سوء معاملتهم فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يعتقدون
انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوء
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير
لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر في الاول دون
الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون الحسنة واقعة موجودة فيوافق لفظي اذا وجاء
بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم
بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره
فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا
عليها يكون مشتملا امر موهوما واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما
هو المقرر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها
اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المطلقة الحسنة
المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة
عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء
من غير تعيين بعض فبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها
اي جئ في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله
نعم فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله فاذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده
عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر حقيق

حقه ان يكون في كلام المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر
جدير بان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما
اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا
من السيد وكما اذا استطالت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتحيرا
او لعدم جزم المخاطب بوقوعه كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل وتنزيله اي تنزيل المخاطب
العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع
علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لا
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض
يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم
القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين
اي مشركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا
المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات
الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام اللائق
المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون
ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال
ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام منزل منزلة ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت الخ فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما
ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق

والحمد لله لا يوجد له منافي بكلمة الشك على سبيل الغرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مسا ويا له
في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله نعم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة الآية
حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق
ومنه قوله تعم قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين اي وتغليب غير المنصف اي بالشرط على
كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعي الحصول بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان
كل تغليبا للمتيقن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل له القيام قطعا وقوله تعم وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي
ان يثبت لكم الا على سبيل الغرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على
انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما
ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط يكون حقا
مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل
الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون
ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نقل المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثيرون
النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظا كان نحو قوله تعم ان كنت قلته فقد علمته
وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي فلم يقلبه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد
من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعم واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه
مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى فان
قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم

ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء وكلامنا في هذا
الاشكال الا ان يقال غلب غير المرتابين قطعا على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يحتمل منهم الا
الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع بانصافهم بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه
في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب المذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث
صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعم وكانت من القانتين عدت الانثى
من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب
هرون اخي موسى فالاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت
من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعم انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس
بياء الغيبة لان الضمير عايد الى القوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين
للحسن والحسين ع وما اشبه ذلك كما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم
ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما اليهما جميعا وينبغي ان يغلب على المؤنث كالقرين ولا يخفى عليك ان قرابين وا
والبوان من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعم وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة اجرائه على المذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم
فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد
فلا يطلق قرآن الا على طهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يتق العينان
في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكفي مجازا
وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفة

بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق مع على غيرها وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية
ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى
واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عدّ ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب
الاكثر على الاقل من جنس واحد بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب
لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود
الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعودوا اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب
او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت
والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرء بتاء الخطاب والمعنى انت يا محمد وجميع
من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يخاطب غير معين على اعتبار التغليب الشائع ان يخاطب في كلام واحد
اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك
وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل
للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم
لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء
على غيرهم باطلاقهم في اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم
مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلقكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل
لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للعقلاء
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام

البنت ...

والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيّب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص
بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة
وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من
التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام
خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا لتبقى بقاءكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون
التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها
ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه منتظر الوجود
فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان كان لم ينزل الا
بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم
ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل القول كان
كل تقدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون ادل على الفضل واستقرارا ويكون لا بد كر بتعليله بعده اي ولكون
ان واذا للتعليق اي هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق امر لان
التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد
علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا اعني الشرط والجزاء
فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما
الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه الله

فعلا استقباليا لكن لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر محال في الشرط فانه مفروض الصدق في
الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاؤلا وعرضا للغفلة
الطلب من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلتا كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك معناه وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره
الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجمل
الطلب بالخبري وهم لانه بمعزل عن الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال
قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا اتي
بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر الجزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء ۝ فيا وطني ان فاتني بك سابق ۝ من الدهر فلينعم
لساكنك البال وقوله ايضا ۝ وان ذهلت عما اجن صدورها ۝ فقد الهبت وجدا نفوس رجال ۝ لظهور
ان المعنى على المضي دون المستقبل وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى
بين الصدفين حتى اذا جعله نارا او للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد الاسباب الا شراء او كون عطف على قوة
الاسباب لا على ابراز يعني الحاصل في معرض الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقوله ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها
على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك
هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا

حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم
على البغاء ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تقتضي
جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه
والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في
غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نعلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود
الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون
تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى
ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا
ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف
في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الآية
نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه واطلب
منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء
الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه
عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع
عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر
او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا
للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت

انما لهم كما اذا شتمك احد فتقول ان الكاذبين يشتمني اللعن الحاضر يشتمه ولا يخفى عليك انه لا صغى للتعريض

لمن لم يصيد ما منهم الاشتراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام

من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اى نظير لئن اشركت في التعريض

لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعم ومالي لا اعبد الذي فطرني اى وما لكم

لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقول واليه

ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين اعداؤه الحق على وجه لا يزيد

ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هو

من كلام السكاكي يعني وعلى وجه يعين على قوله اى قبول الحق لكونه اى لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح

حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب

قد انصفك المتكلم بدوا لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب وفي تسميته

الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار

والمحاورات فان قلت في قوله تعم ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء

خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى

تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم ويرتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط

ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاى نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو

المذكور في الكشاف ان الغرض من الدلالة على انهم ودوا قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم

يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتدوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان

الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم

ودادتهم ان يرتدوا وهم كفار الصادقين والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعنى

الاعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لا نهما واعني اللزوم بالنسبة اليهما الان ودادتهم لكفر المؤمنين

ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونهم اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانجاء

مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاء

هما لدى المصادقة بشكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ومانشاء كما عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح ولما

انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه بعيد ولخفى فان

قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون

الاخر ويصح وقوعه جزاء بخلاف تابين عطلت والكسب والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه بخوان

رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اى اذا رجع استاذنت واذا استاذنت

خرجت كذا في دلايل الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع جمل الثلاث لازما

واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فايدة لانها

حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا

على الجزاء وحده فان نحو عطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعم وان يقاتلوكم يولوكم

الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء قال الله تعم وقالوا لولا انزل عليه

ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظ انه من الضرب الاول والمراد

اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد

كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يبق ان الاية نزلت في حاطب

ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه واله وسلم لقتالهم

فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا

بهم ووجدوهم مؤمنين فيتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الى الكفر لانا نقول

هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من خاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان
الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء
كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ولما في
المفتاح وهي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا
لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيه اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق
عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل
منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا
لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء وظني انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر
بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله
بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من مقتفي كتابه فجعله
هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق للثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء
والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط و
الجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تاتني
لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور
بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من
السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنهار والشمس للاشراق فانتفاء السبب الا يرى ان
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة
دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق

فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول
فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا لكانت
الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوما فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم
لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء
الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا
لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول
ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء المسبب واللازم بل معناها
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان
قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم
هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ۝
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم ۝ رعايا ولكن ما لهن دوام ۝ الا ترى ان استثناء نقيض المقدم
لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ۝ ولو طار ذو حافر قبلها ۝ لطارت ولكنه
لم يطر ۝ اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل ولما ارباب العقول

فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح
عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فيستعملونها
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من
غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملون ما في القياسات لاكتساب العلوم
والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا
تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان
اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب
قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح
صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب
واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما
سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه
او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله
ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد
لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت
عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو لا لدلالة
على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو

هو عدم العصيان المرتبط بالخوف بعدم ثانيا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك
من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء
ونعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما
دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد لذلك الشيء وزعم ابن
الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون النفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف
الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويناقض وهذا وهم لانه
ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون في المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا
بالاهانة فلا نم ان المنفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز
ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر
بل يجري على اطلاقه فلا نم العموم في تقييد مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد والجواب انهما
مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله بعدم خيرهم محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم
المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس
الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها للامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء
نقيض التالي لانها للامتناع وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج

واى فايدة تكون فى ذلك وهل يرتكب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد
اللغة يعنى ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على
لو لم يخف الله لم يعصه يعنى ان التولى لازم على تقدير الاسماع فهو دايم الوجود وكذا ذكروا واقول
ان يكون التولى منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشئ
الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم يلزم من هذا
تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولى خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولى بسبب انتفاء الا
خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يق للاجنبى
لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله
تع ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا يحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعنى لو جعلنا الرسول
ملكا لكان فى صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى
لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك فى صورة رجل واذا كان لو للشرط فى الماضى فيلزم
عدم الثبوت والمضى فى جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافى التعليق والحصول الفرضى والاستقبال
ينافى الماضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل
استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهى بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط
وقال ابو العلى ولو دفنت فى دجلة الهمام والمحيط لم تفق من الجرع الا والقلوب حول الصيف نالسفع على
مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ماء دجلة والمعرة وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابه
الهمام فى ماء دجلة كان الامر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار فى حكم المقطوع بالانتفاء فحملها
على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم فى الجهد والهلاك لقصد استمرار عمل النبى
عليه السلم على ما تستصوبون وانه كلما عن لهم رأى فى امر كان معمولا عليه بدليل قوله فى كثير من الامر

من الامر كما فى قوله تع الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ
اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله فى المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا
فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار الفعل الا الطاعة مثلا ليكون المعنى
ان انتفاء عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم فهو خلاف وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار
راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه
انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر الاول والثانى ايضا وجه لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع
بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفى يكون لتاكيد
النفى وثباته لا لنفى التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على
وجه التاكيد وان قولنا ما انا ضربت وما زيد ضربت للاختصاص النفى لا لنفى الاختصاص مع ان تقديم
حرف النفى يفيد الاختصاص ولهذا نظائر فى كلامهم ودخول لو على المضارع فى ولو ترى خطاب لمحمد عليه السلام
او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اى اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم
او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف
اى لرأيت امرا فظيعا وكذا فى قوله تع ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اى المضارع منزلة الماضى لصدوره اى المضارع او الكلام
عمن لا خلاف فى اخباره وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذى اخبر
عنه بوقوعه عنده بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما تكون
فى القيمة ولكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق واستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضى وكان

المناسب ان يقول لو رأيته ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره والمضارع عنده بمنزلة
الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت
امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه السلام ولو للتمني فلا استشهاد
التمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل
الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح
وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله تعالى ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال الكان بعد ربما وما عندهم
نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يجيء ما فيه
من التعسف ورب هنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم
افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق
ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء بها على لفظ الغيبة
لانهم مخبر عنهم كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ابلغ سديدا حسنا واما من زعم ان لو
بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم منقادين لتلك
المقالات كما في قوله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه
ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم

في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع
للدلالة التنبيه على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع
في الجملة كما يقال قد اصابني الحوادث لو تبقى الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم
الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لان نظم واما الجملة الاولى فلا نفع الا فعلية البتة **وأما تنكيره**
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
وبين خلافه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول بقصد حكايته ما الذي عندك رجل
وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب
او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه
يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام
العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر
وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك
وكم درهما مالك وكذا ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع
ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر
معرفة يمتنع عقلا لوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على
الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم
وجواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع
الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم

كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المخصصة معلومة من وجه والحكم على الشئ انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله ولا فايدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما سيجئ في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع والثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما **واما تخصيصه** بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفايدة اتم كما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجئ للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد بغرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتميز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بدلا لو صف **واما تركه** اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفايدة **واما تعريفه** فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف وهذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله بامر آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري

شعري مثلا ول نحو هذا المضاف باعتبار الحالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ للحاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل او لازمه كم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فافيد له من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجئ من بحث القصر وما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا ابراء من جنايته فلست من نفر الجاني فهو الجاني اي هو هو بعنوان الناس الجاني والمنطلق سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتهما الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرئي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة فمعلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة الى الغلام من علامته والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام

وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال الكثير والمعرف بالاضافة فان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن
لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي نحو عكس المثالين وهو
اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع
اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث
يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال
عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تثبته للذات او تنفيه
عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح
رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط تخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف
ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه
المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد على انه يطلبه على التعيين فتقول زيد
المنطلق ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون
انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استبهم من هو فقيل زيد التائب محل نظر وفيه علماء
ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا
مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكماله فيه اي
لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم
ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال

الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين
ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي
على الاستغراق وكثيرا ما يؤتى بلام الجنس فاما ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى
طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرو
وجنس الشجاع يتحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود وظاهر امتناع حمل الجنس
في الوجود الخارجي على الاخر ويجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى
القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم
ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان
المتحد به هو الجنس بعينه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه
نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره
نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد وان كان خبرا فهو
اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس حينئذ مع
واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن ان يتحقق واحد منه في محل بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف
بالكرم فقس على هذا القياس فانما مثل فان فيه دقة وبهذا ظهر ان تعريف الخبر في الحمد لله يفيد قصره على الاتصاف
بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي صدره
في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم لام الجنس المقصور فلا يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون
جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة

هو الرجل الكريم وهو الشاب راكبا وهو الوفي حين لا يفي ملاحد وهو الواهب الف قنطار ونال
الاغنى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا
او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل
قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة
مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب ليس
معناه انك كامل في المحبوبية متناه في المحبة وان غيرها ليس كذلك الا انه بمعنى كما في انت الشجاع ولا ان
لم يحب احد مثل محبتي لك حتى ان ساير المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى انه
لم يصب احد ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق
المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد الى
محبة واحد من محبابك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق
في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مع مثل في انت الحبيب
وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذ قبح
البكاء على قتيل رايت بكاك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا بقياء وزه الى شيء اخر ولا
لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل
لم يحسن بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دراية باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت
لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع
مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون القصر مبالغة او ان يكون لقصر جنس الحسن
على البكاء بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا

ههنا ان اتصاف المبتداء بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يثبت فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من ال هاشم
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعل ظاهر الامر فيها معروفا بها
كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار الجنس مفيد القصر دائما
قلنا قد سبق ان الكلام الذي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى
الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه
انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتداء
والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو
زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر
في الاصطلاح وقيل متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية الاسم
تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتداء المنسوب اليه والخبر المنسوب والذات هي
المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق
خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة
على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد
بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين
وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا
التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان
في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر

مبتدأ لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا
للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند
الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط ناشئ من اشتراك اللفظ وجوز ان يكون الخبر للمبتدأ
انما هو في الخبر في القضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا
ترى ان الظرف في نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق
والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقوله واما زيد فاضربه
وزيد كانه الاسد نحو ونعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع
ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع افادة عدم تقوي
الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون
الا جملة وقولهم هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل
به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا للضمير المعتد به بان لا يكون
مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا لا
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما
الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا
لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا
توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت
وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة

حب كلمة فيها معنى التشبيه الا

والتقديم فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت
به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لشهرة امره وكونه [illegible]
متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه
ذلك مما قصد به التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل
في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم
اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف
لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التأكيد والتثبيت ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون
جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد
التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرف
مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما هو بمشابهته فالاولى عند
الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي
في الدار فله درهم فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمراد غير الجملة الا الفعل
فقط الى الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يعمل في التقدير جملة لا مفردا وح

[illegible]

لا معنى لعبارة المص مع ان فيهما فسادا آخر لانهما ان حملت على ظاهرهما افادت ان الجملة الظرفية مقدرة بالفعل
على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقولا اذا الظرف مقدر بالفعل
واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه
اي لقصر المسند اليه على المسند كما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قايم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى
القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا والغرض بيان ان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه
بل على جزيه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة
في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا
قوله لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي ودينى مقصور على الا
الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظيره ما
ماذكره صاحب المفتاح في قوله تعم انما هم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا
لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون دينى مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجا وزه
الى غيره اصلا وكذا قوله تعم لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيركم ودينى
لا يتجاوز الى الغير بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا دينى والمختص بي دينى لا دينكم كما ان معنى
قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قايما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط وا
والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند
على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب
الله تعم بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعم دون سائر الكتب
الكتب وساير الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر فيه مقابلة
القرآن هو ما في كتب الله تعم كان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا ساير المشروبات وغيرها او لتنبيه
عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه
لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها و
وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له على المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له وان هذا التقد
واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم عليه كانه موصوف محكوم
بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا والا يقع نحو
قايم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل مبتدا بدلا منه بخلاف الظرف فانه
يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم
كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم
يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على
ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول
الفايدة فاذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة او التفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله
اي محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف
عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اعني ثلثة
هو الموصوف قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد
توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير الثلثة والظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق

معنى الفعل المتعدي وهو سهو نشأ من القمي وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والظاهر مما يقتضي تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهلها اللهم اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا التقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وزيد عرف الا انه كلام يفتقر الى بسط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم اليه على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير المبتدا ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره هاهنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها الاسناد عرف الى زيد بطريق القصد واستلزام اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد

والحال ان الفعل في كل منها مقدم عن ما اسند اليه في الدرجة الاولى

بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله ولما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هاهنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما التناقض واما اقتضاء كلامه القول بالاسناد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بعد الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هنا اعتراض صعب الدفع وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير المبتدا الخ لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير لا على اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليلا

وى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة
الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية
بواسطة شئ كاسناده الى المبتدأ بواسطة الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله صرفه المبتدأ الى نفسه
محمول على القسم الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض في كلامه بعد التنقيح والتصحيح و
ولا يخفى ان في هذا القول تحقق ثلثة اسانيد وان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد
الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير للاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله
ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله دلالة
المقصود بزيادة لفظ الضمير والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب
ومن العجب انه لا يقدح في شئ من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف حينا الا ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فائدة
عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح
صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان نحو زيد على يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول
بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقوله في الدرجة الاولى الى اخره كلام عليه فان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد

على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مسندا اليه يستدعي غير اسناد الخبر اليه
ان تضمنه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند
الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد
النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت
وان اراد به الوصف الذي يجعل به اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر انه
الاسناد الى الضمير العايد الى شئ لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد
فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد
هيهنا من زيادة اعتبار ربما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا بد
لجعله الزاما مع انه على تحقيق وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبعاد والا
ستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل
الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي
هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلتفت اليه مصرحا فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان المراد
السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح لا يخلو عن اعتراف بذلك
المعارض غير واف بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت
مع التصريح بانه يفيد التجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى و
وفي الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شئ اخر والاسناد الى الضمير العائد الى شئ اسناد
الى ذلك الشئ من حيث المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما قلنا في نحو دخلت على فلان فقام فان قام مسند الى

فلان باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هنا صريح فى تقدم الاعتبار الاول على الثانى وكلامه فى بحث
التقوى لا يدل الا على تاخير الاعتبار الثانى عن اعتبار اسناد الخبر الذى هو الجملة الى المبتدا لان التقوى
المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرف المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثانى متاخرا عن هذا الاسناد
لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شى اخر بخلاف الاعتبار الثانى فانه
انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عايدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير امر
متضمن وصف له متاخر عنه وانه فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا يعنى بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا الضمير اى مسند اليه لزم اسناد
الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار والمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثانى
من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول وعند وح لم يستلزم كلا
الناقص ولا يقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد كما زعم الشيخ واما الثانى فهو ان معنى كلامه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع فى تلك الجملة فعلا ويقدم
ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى يعنى الى فاعله سواء وجد هنا اسناد اخر
كما فى زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه خبره مقدم عليه او لم يوجد كما فى نحو عرف
زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه فى الدرجة
الاولى واحترز بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعنى عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى
الى المبتدا فانه فى الدرجة الثانية ولا يشترط فى افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه
وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه
لا يفيد التجدد لما مر **تنبيه** كثير مما ذكر فى هذا الباب يعنى باب المسند والذى قبله يعنى باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك

ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اى فى البابين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل
والحال الملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل
مختص بما بين المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند وانما قال
ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية وانما قيل من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى
فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشى لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين
غير مختص بهما لا يقتضى جريان شى من المذكورات فى كل البابين فضلا عن جريان كل منها فيها اذ يكفى
لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى واحد مما يغايرهما **الباب الرابع احوال متعلقات الفعل** قد
فلما سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين
لكنه اراد ان ينبه الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد
بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لها
مقدمة فقال **الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل** فى ان الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما بعد فطن لتامل افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان
فى ان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن ههنا يعلم
ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه ولان كسائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك
فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات المختلفة كالوقوع فيها ولها ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير
ارادة ان يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا
بل العبارة ح ان يقع وقع الضرب او وجد او ثبت و نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود
الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع عنه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه

بمن وقع عليه فقط انزلت الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه ايضا
الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم
منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم
الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه
معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم
الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه
ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة اي لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار
تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ولم
يجعل مطلق العلم كناية عن العلم المخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اهتماما بما ذكره السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر
وذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا
في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور

المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل
المعرف باللام على الاستغراق وعليه انشأ بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم
من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني
افاد اي المقام الخطابي والفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم
في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد
هذه الحقيقة فيصير هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان
لانا نقول لا تم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود وعدم كونه مفاد الكلام
وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان
قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة تنزيل
جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء ولا غيرها وهذا العذر
فيه ما فيه لان ما ذكره من الحصر مما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء
فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اصلا لانه لا يوجد الا الاعطاء فما لا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره
المص وتحقيقه ما ذكرنا فاحفظه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله
شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا الى منازعته الامامة سبيلا فالمطل انه نزل يرى
ويسمع منزلة اللازم اي يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية

والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما فيه التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع فصل انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار تعلق المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء الله لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكره

من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي علي بن محمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول فيّ حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسير الاول به وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لايق ويحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى الشوق فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتيب النظم فليتأمل ومما حذف فيه المفعول لا للبيان بعد الابهام قولك امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي

قوله البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام
اي شدتها وصولتها ناحرتي اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل
ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع
من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه
اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال
العناية بوقوعه عليه اي بوقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول
من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض
وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس
ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لان اعمل الفعل الاول في صريح لفظ
اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء
ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا
الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اي
يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء

بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا
ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الدقيق يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان
الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان
يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به
قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا
بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول
بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او
حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر
عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع
في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن والحاجة اليه وما
بق ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار وليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام
ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد
عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل واحد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث
انه ظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل وهو
فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يؤتى بكل احد مما يجوزه العقل والعرف بلا مرية فقلت
اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون
لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما هو المقصود اعني
التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق

حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا على ان الدعا بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعا بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام ٥ وليث الكتيبة في المزدحم ٥ لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وابونا شيخ كبير فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخ وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف ومثل

مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما للاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عايشة ما رايت منه اي من النبي صلعم ولا راى مني العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وتقول لتاكيده اي لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة نحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه عنه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حيث اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر المفسر قبل المنصوب اي عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول

صاحب الكشاف في قوله تعالى وإياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من
اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق
بانه في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير
الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي
فاعبدوا فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص
كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على المتنة تفسيرا لما هو الجزاء اعني فاعبدوا
فكانه هو هو واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية
ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة
كذا في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير
الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود للالتزام وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما
زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام فهذا جزم بوقوع قيام
زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها
لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء
فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام
جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل بشيء آخر
وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم
على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يشكل

ولا يشكل عمل ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض
المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض ان هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير
بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد
وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص
لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة ولكنك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا المعمول نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر
عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقع تحرك الفك الاسفل لازم
للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام
او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة
او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة
وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والحق ان المثال الاول مما لا
يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وذكر ان التقديم
في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم والسجع الذي هو على حرف النون لا للاختصاص
على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يفيد اياك نعبد واياك نستعين معنى التخصيص بالعبادة
والاستعانة ولالى الله تحشرون معنى اليه لا الى غيره ثم استشهد بما ذكره ائمة التفسير لمثالين احدهما المفعول
بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني المعمول بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وجه اسقط

ما ذكره ابن الحاجب من التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للاهتمام

لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان على انه للاهتمام ايضا حاصل لا ينافي الاختصاص واليه ترجع او بقية التقديم

في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ

في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان

يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم

من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبما كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة

وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في التوافق والاسجاع اذ من البعد ان يكون

في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى فهذا الكلام وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا كقولك بسم الله افعل كذا

ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات والعزى

فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه لو كان قدم فيه الفعل

فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق

برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة

اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول

اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى

كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير للتعدية

والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاصح ان اقرأ الاول والثاني كليهما منزلان منزلة

اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة

اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدا او بعد لا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة

ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته

البعض

معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول

عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه

في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل

بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه

من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق

ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه

والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم

النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا

قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند

اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب

اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم

المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن

لا يقتل فيما انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل ولانّ

في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون

عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه

قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني

فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية

الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان الفواصل

الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها

احدها ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال
وتقديم العامل على المعمول الا غير ذلك وثانيها ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه فى نفسه نصب عينك كتقديم المعمول
على العامل فى قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى على الاول فى قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه فى نفسه نصب عينك واما
لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء
من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية
الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع للمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك
فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله فى سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس
فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان فى التاخير ما نعا مثل الاخلال بالمقصود فى قوله تعالى وقال الملاء من
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم فى الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعنى من قومه
على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست
اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة فى قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى
بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخى فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر
ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره
وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما
على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية بذكر احدهما والجواب انه ليس فى كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا
بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وكاير اده فى الذكر اهم لكونه
فى نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود

بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثانى وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض
اوجب لما يقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخره وان كان
صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة
المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم فى الحيوة التى دنت من قوم نوح اى كانت قريبة بحيوتهم
شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم
الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشار اليه من انه فسر التقديم
مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث
لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه نبه على ان تقديم بعض
المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم
المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل
المتصل من غير تقديمه على الفعل والله اعلم بالصواب **الباب الخامس القصر** وهو فى اللغة
الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسى اذا حبست درها له لا لغيره وفى الاصطلاح تخصيص شئ
لشئ بطريق معهود وهو حقيقى وغير حقيقى لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة والنسبة الى شئ اخر بان
لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقى بل اضافى لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين
اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقى وغير الحقيقى لقلة جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقى
وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر والى تخصيص الوصف

بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر
ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير
من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فيه لئلا يتوهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه
قد اورد الامثلة في قوله هذا القصر من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع ولاحترازه عن وصمة الكذب
وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي فمثل زيد شاعر لا عمرو وليس عمرو وليس الا ومثل ما ضرب
الا زيد وما ضرب زيد الا الاحمر واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي
على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا
او في قبيل كالشعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد
القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان
معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات آخر والمراد
الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في
قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي
فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو جاءني رجل عالم وصدقها
بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا
هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج ونحو ذلك

فذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او
ساجا فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه
لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من مقصور الا وله
صفات يتعذر احاطة متكلم بها فكيف يصح قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا
النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت عنه
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها
لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر
الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد
ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما نشير اليه وقد يقصد
به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من
في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات
المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا
في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي وبين
القصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي
تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي
قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي
التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه
باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل

فكل تجاوز حد الحد وتخطى حكم الى حكم وللقايل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به
دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية
ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لان تخصيص
امر بصفة دون ساير الصفات وتخصيص صفة بامر دون ساير الامور وكذا الكلام على قوله مكان
اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات لمن يعتقد المخاطب اتصافه بجميع
الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا وهذا مما لا يمكن
وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على
صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي
لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب
والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات غير
صفة واحدة ولا يتردد فيه بين ذلك وكذا الاشتراك في صفة بين جميع الامور وكل منهما اي كل من
هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة
مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد

زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي
المخاطب بالثاني من ضربي كل واحد وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر
من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد
اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد
ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلبه حكم المخاطب او تساويا عنده اي الامران عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ
ايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني الاتصاف
بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد انه اما قايم او قاعد ولا يعرفه على التعيين
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى
هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء مكان
آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى
الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر
بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت
ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام
متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء
دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان
آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد
الا قايم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي

هو احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان آخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها مح بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه لما تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا سيما على رأي من جعل قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب بمن يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده وسمى القصر الذي يكون المخاطب به من يساوي الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على ما ذكرنا كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يقتصر له هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر

الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده ظاهر لان هذا لا يتوقف على تنافيهما الا ان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد لا قائم ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط ولما ثبت من هذا اشتراط حسن قصر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل باراه لفظ الايضاح وهو وهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا العكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين بنى على انه ادخل فيه قصر التعيين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبنى على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير

عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند و بغير
قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك كانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة
عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر
لكن تركت ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجريان في غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول القصر
ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اى قصر الموصوف على الصفة
افرادا نحو زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه استعداد بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام صاحب المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد
اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا انا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام
بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف
مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اى قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين
لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح
المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة
العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال
الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه
افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح مثالا لهما ولما كان كل
مثال يصلح لهما يصلح لقصر التعيين لم يتعرض لذلك وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك

كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد
والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا
انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قايم زيد واعلم ان كلام الشيخ في
دلايل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي
عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل لا يرى انه ليس معنى
جائني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جائني زيد وعمرو بل المعنى
ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما
جائيان وهذا المعنى قايم بعينه في انما فاذا قلت انما جائني زيد لم تكن تنوى ان يكون قد جاء مع زيد غيره
بل تنفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمروا
جائيان فان زعمت ان المعنى انما جائني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه
الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه
معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهم بعض الاصوليين حيث
استدلوا على افادته للقصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون فالاثبات ما بعده وتغيير بل
بل يجب ان يكونا للاثبات ما بعدها ونفيها سواه وعلى العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى
القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار
بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون الشي في معنى الشي
وان يكون الشي الشي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجي ثم استدل على تضمنه
معنى ما والا بثلثة اوجه استاد الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه
ما حرم عليكم الا الميتة وهو اى هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة وتقرير هذا ان

ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها
وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي وعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد ولم يستقم الكلام معنى اصلا فاذا فسر قراءة
النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت انما متضمنة معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان فيها
موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر
لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت ما ثبت
ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على تقدير قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح
والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل
انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا
والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم
مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة
وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما
هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما للاثبات ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات
قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مختص
لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وتحقيق ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او للمسند على صفة
مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معها اي مع انما كقولك انما
يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه
التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية

ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد على
هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد
لا لغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما
العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما
عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضنا ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره
اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع
الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد
ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اذ لا يقال الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد
دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه فليس يستحسن ان يقال
انا الذائد بعد المدافع انا مع ان الاصل وصف العدد ولعوق لفظة من الى الفصل فهو اظهر وهو
في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلت لا نم ان الفعل غائب لان غيبته
الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم
فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا
بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد
نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن ابن موسى الرنجي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك
لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا
في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة

[illegible]

فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا
الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه
ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد
للقصر مثل ان زيدا القائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا و
الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها
انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف
احدكما به وكذا الكلام في سائر المعمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في
ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما
في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما
في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة
الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه
التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان
الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف
ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان ما قبل لا المعطوف عليه هو المثبت
والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف
والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه
لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر

ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض
النحاة ان لا هذه ليست عاطفة انما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل الا ما سواه ولا من عداه
وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بقولك ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا النحو
ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم
بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه
لفظ اخصر منهما ولا يكون العطف عليه نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام
مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا ينفي العطف فليتامل فانه دقيق والاصل في
العطف النص عليهما والاصل في الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم و
هو قائم لانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة
مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما المنقول طريق العطف كما في المفتاح
لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم
الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي
بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا
الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي
قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان
نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فكانه يجوز كون
منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته

الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع و
وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله كلمات
النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا دءب الرجل الكريم ان لا يوذي غيره فان المفهوم
منه انه لا يوذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير
لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يجيء انه لا يمكن ان ينفي شيء
بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد جعلوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا
قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا للاول ونحو جاءني الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب لغيرها على ان يكون بلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخير من انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان المنفي فيهما اي
في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به
لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون نفيا لذلك
المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال
ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد وهو يقول ذاك
لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل
على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن
عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو محال
فخرج عن وضعها فالتنبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة
ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي
عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل بتمامه ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد الا القيام لا القعود وقرات الا

الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بها
بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم الصريح بناء على ما يجري في ما زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة
فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعتها اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال
لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا
عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما
تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا
هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان
ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه
بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد
الا قايم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها
بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح ونقله
عن دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة
وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء
لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ ان يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان
ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الطريقين

اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر واشار الى امثلة الاصليين وتركهما كقولك لصاحبك وقد رايت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء
افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك
والمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة
والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه
اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة
حرصهم على بقاء النبي فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل
له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا
بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلم لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا
ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية
تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد
الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي
بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه قالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف
الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية و
والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على
البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى الجواب بقوله
وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء

العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من
العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل
عليهم السلم كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره لكن ذلك لا يمنع ان يكون الله قد من علينا بالرسالة
وهذا ليصح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام
الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول وفق لجواب المتن فليفهم وما
اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول لقصر قلب قوله تع حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل
عيسى ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان
المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح
على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار رأى المخاطبين
وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عندهم فقصروهم على الكذب قصر تعيين وتقول لك
عطف على كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر
به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا
ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يتحقق على ما ينبغي فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخ بل كانه غير مقر
على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي ينزل ما من شانه ان يكون معلوما لكنه طلب الحصر على انكاره لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث اي انما كقوله تع حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر
من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من
جعل الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد

لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم تأكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة
رباعية كاثنين وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انها
لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة اجتماعهما مع لا العاطفة
ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه
يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح
اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما
يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي
كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما يرى بالقلب اذا كان
لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله
تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط
الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما
اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني
راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام
الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل
والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب
زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل
على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا القياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر

قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى ذلك وقل تقديمهما
بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه
واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو
ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في
في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر ولما اشتهى ياقوم الا
كارها بباب الامير ولا دفاع الحاجب وقولك كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا
في سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول
هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة
تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة
الاستثناء عن المقصور عليه كان يقال في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول
على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه يمتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود
فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع
او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر
في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا ولا يجوز عند اهل العربية استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا والمستثنى بلا من نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه
مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي لا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما

او قصر الموصوف على الصفة

مقدمه انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا او يجعل المقصور فى النية ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيد الحد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيد الظريف ومعمولا لغير العامل فيما فى المستثنى نحو رايتك لم يسبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت والعامل فى الموت لم يسبق فلتطلب بيان ذلك فى كتبهم وقالوا الظرف فى قوله نعم وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى منصوب بمضمر اى اتبعوك فى بادى الراى وكذا باب الامير فى البيت الاول اى الا فتح باب الامير والنايح فى البيت الثانى مرفوع بمضمر اى قامت النوايح وعمروا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اى ضرب عمروا قال اللهم وفيه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البناء فنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المقرر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول بغيره يمكن ان يقال انما نلتزم اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام ووجه الجميع اى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتداء والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفى فى الاستثناء المفرغ وهو الذى ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص فى اصطلاح المفتاح ولذلك تراه فى علم النحو يقول تاء تانيث الفعل فى كانت فى قراءة ابى جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفى ترى المبنى للمفعول فى قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى

الا ترى الا ما ساكنهم برفع ما ساكنهم وفى بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وفيه اشكال لانه لو اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير فى الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما فى الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففى الفعل ضمير عائد اليه كما فى قولهم اذا كان غدا فاتنى فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله نعم ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قراها بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب للامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون مثل ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن الترم فى هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس فى اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى فى جنسه بان يقدر فى نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفى نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفى ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفى ما صليت الا فى المسجد فى مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المستثنى فى الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فى ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا فى ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفى صفته بغيره كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته فاذا اوجب منه شئ بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءنى زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد

الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتانى وفى الحديث ما ايس الشيطان من بنى آدم
الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عاملها الا على تاويل العزم والتقدير اى ايس الشيطان
من بنى آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا
به غدا لجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمروا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز
تقديمه اى تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانما جاز فى النفى والاستثناء على قلة
لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر
عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا فى انما ضرب زيد عمروا انما ضرب عمرو
زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا فى ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب الا عمرو زيد فانه يعلم ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وفيه نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان
نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب
اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام
فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا فى افادة القصرين اى قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول فى قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما
زيد غير قائم قلبا وفى قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفى امتناع مجامعة لا العاطفة
لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لان النفى شرطها ان لا يكون منفيها
منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفى والله اعلم

الباب السادس الانشاء

فلا يق على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يق على فعل المتكلم

اعنى القاء الكلام الانشائى كالاخبار والمراد ههنا هو الثانى لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب
الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع للافادة معنى التمنى لا الكلام
الذى فيه التمنى فكذا البواقى ولا يتوهم ان هذا يقتضى كون البحث من غير احوال اللفظ لان المقصود
ينجر اليها آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهى ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر
ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر فى بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية
فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق فى الاعتبار هو
الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا يستدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب
الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعى ذلك حتى لو كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها
على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهى على ما ذكره
المص خمسة التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء لان الانشاء اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكنا او لا
الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر فى الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى وان كان
ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمنى وهو طلب حصول شئ على
سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه
فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجئ وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان
ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى
ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى اشار الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع

حيث يعلم ان لا شفيع لانه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم ولاستدعاء الاستفهام
الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية في صورة الممكن
الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة
على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة و
والمناسب للمقام ههنا التمني وكما يعرض بلو عن الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية
في وقوعه وقيل انهما لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكذا
ما ينفعني بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تع
لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء
همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع
ما ولا المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا
جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني
ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني
المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما
على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى الحثه على القيام
ومع هذا فلا يخ عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله
لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في
لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام
هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ الفعل ليس على ما ينبغي
وكذا قوله ليتولد لانه محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته

اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط
معنى التمني جريانا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل
يناسب السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما لفظا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التعرض في الحروف مما اباه كثير من النحاة وقد يتمنى
بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد
المرجو عن الحصول فيشبه لبعده عن الحصول المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبعد ظهر ان الترجي ليس
بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين شيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور
وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمه
وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما
وما يجري مجريهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان
في الاناء شيئا وتطلب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس
محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي
ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد

قام كما في هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها يكون لطلب
التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلانه يجوز ان تقديم
المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما بينه انه يحتمل ان يكون على مذهب عبد القاهر ينبغي
ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد
قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر عن المخاطب الواقع
على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا
قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما
فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو
قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته
سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان
الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد على ما مر والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا ساير المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم
الجمعة سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلايل الاعجاز ومما يؤيد ذلك
انك اذا تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا كان كلاما معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان
ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما
اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك
فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على

وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل
على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا
لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا تكون الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع
ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت
التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو
غير التصور السابق على التصديق لان التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون
زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكن يقبح لعدم اشتغال المفسر
بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه
لتقبيحه سواء ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه المجيب اجمع على
قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير
قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيصح وذكر بعض المحققين من النحاة انه مع وجود الفعل في الكلام
لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها الفعل
اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف ولحيه ان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير
كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف

ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفتاح من نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل
فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون
قبحها لعلة اخرى فلان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على
ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف
وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها
في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها
فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد الا
فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تتسلى
عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبوت الفعل الواقع في الحال بمعنى
انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار
الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع
في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال لما ان يكون الضرب واقعا
في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان
يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المقام او حالية كما في قوله نعم اتقولون على الله ما لا
تعلمون وقولك اتضرب اباك وانتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواقع وبهذا ظهر فساد
ما قيل انما امتنع ذلك لصحة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنته الى

الحال لوقوع الفعل فانتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى ان صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين
يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين والعجب ههنا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
لما سنذكره تحت الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب
بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل
بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يعتقدوا
فيه من غير تامل ويأخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصصت بالعبادة بمعنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها
مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء
الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل
بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان المضارع انما يكون فعلا
واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي
والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد
اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع
انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف ولان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله من ابقائه على اصله كما هو في هل تشكرون لان هل داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون
لان هل داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب
الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها

اي تركيب الفصل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل
من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد
في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يطلبه
على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل
الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود
وفي الاول شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة و
والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
بكل منها تصور شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين
مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها
او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم
ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
له لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما
ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما

المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشيا
التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها
وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء
فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين او با
الى شخص واحد في وقتين ويمن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي
العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه
واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح ذلك
من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت
تلك الاوصاف بالنظر الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي
اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو
ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظة مفردة موضوعة وما الاسم اي اي اجناس الكلمات
هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون
الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام
ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جوابه عن جبرئيل ان يقال ملك
بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الى الرسول ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما
ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني
ففساده يظهر من جواب موسى عم بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب

بما يفيد تعينه وتخصصه على ما ذكرنا (ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما) نحو (اي الفريقين خير
مقاما) اي نحن ام اصحاب محمد عليه السلام فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه السلام
قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف
اليه اي بوضعه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا
يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا او ايه
فالمقتضي للاشارة الحسي او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي يميز الغير وعلى هذه هو طالب
للتمييز (ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين
ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من فالواو اذا فصل بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه
لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم يقع
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة (ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا)
(وبايان عن الزمان المستقبل) قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيامة (وانى تستعمل
تارة بمعنى كيف) ويجب ان يكون بعدها فعل نحو (فأتوا حرثكم انى شئتم) اي على اي حال ومن اي شق اردتم
بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو (واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا)
اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وفي قوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا ان
في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى عشرون لنا اي من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك
هذا اي من اين سواء كان ذلك من جهة اخبار من احد بعينه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها

فقال الم انه لم يستعمل بمعنى من اين

بعضها مختص بطلب التصديق فقط وبعضها مختص بطلب التصور وهو سائر الاسماء الاستفهامية وبعضها
مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع
بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقول الشاعر هل
الذي هو جبلكم وقوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما يعطي العلوق
به وام ههنا بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير
من هذا الذي هو مهين ويحتمل ما قبله قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون
من ان ام ان كان متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو
ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها ان لا يستفهم
عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا
فاي شيء كنتم تعملون (ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام
بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله (كالا
ستبطاء نحو كم دعوتك) ومنه قوله حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله (والتعجب) نحو ما
لي لا ارى الهدهد ... والتنبيه على الضلال نحو
فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير) قد يقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي
قصده المص ههنا (بايلاء المقرر به الهمزة) اي بشرط ان يلي المقرر به الهمزة كما مر في حقيقة
الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت
ضربت في تقرير بالفاعل وازيدا ضربت في تقرير بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا سرت وعلى هذا
وقد جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل في قوله تعالى حكاية أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد
الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كيف وقد اشار الى الفعل في قولهم

أأنت فعلت هذا بآلهتنا قال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم
أفعل واعترض عليه بأنه يجوز أن يكون الاستفهام على أصله إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم
كانوا عالمين بأن إبراهيم عليه السلام هو الذي كسر الأصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام وأجيب
بأنه يدل عليه ما قبل الآية وهو أنه عم قد حلف بقوله وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين
ثم لما رأوا كسر الأصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا إنه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم
فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه للأصنام وقد روي أنهم هربوا وتركوه في بيت الأصنام
ليس معه أحد فلما رجعوا بكسرهم أقبلوا إليه يزفون ليكفوه وقوله بإيلاء المقرر به الهمزة يعني إذا كان
التقرير بالهمزة فإنما هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فإن هل
يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والأسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو
كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعله ونحو ذلك والإنكار كذلك أي بإيلاء المنكر
الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة نحو أغير الله تدعون وأما غيرها فإن صح مجيئه للإنكار لكن لا يجري
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولنا ماذا أيضرك لو فعلت كذا ومن ذا أفعل كذا أو كم تدعوني وكيف تؤذي
أباك ومن أين تدري ما العواب من الرأي وما أشبه ذلك وأما الهمزة فهي للإنكار مما يليها كالفعل
في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فإن ذكر ما يكون معا من الفعل فلو كان لإنكار الفاعل وأنه ليس ممن يتصور
منه الفعل على ما قد سبق إليه الوهم لما احتاج إلى ذلك وكالفاعل في قوله أهم يقسمون رحمة ربك
فإن المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا فإن المنكر هو
اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي وأما قوله تعالى أتتخذ أصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا
أولى الفعل الهمزة وكالحال في قوله أجلا أمير إليه وكذا غير ذلك من المتعلقات نحو أزيدا ضربت يحتمل
الإنكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تغاير القصد نحو قوله أبشرا منا واحدا نتبعه للإنكار والفعل
فيه مفسر ... وكذا إذا قدم المرفوع على الفعل العامل فقد يكون الإنكار على نفس الفاعل بحسب التقديم

التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح
التقديم على التخصيص كما مر قد يكون لإنكار الحكم على أن يكون
قوله تعالى أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الإنكار نظرا إلى حكم
أن المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف
من قبيل التخصيص نظرا إلى أنه عم لفرط شغفه بإيمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كأنه يعتقد قدرته
على ذلك لا يقال همزة الإنكار بمنزلة حرف النفي وقد تقرر أن ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي
على التقوى دون التخصيص لأنا نقول لو سلم أن الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فإن السكاكي لم يفرق
بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص إن كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
إن كان مظهرا منكرا وللتقوى إن كان معرفا وقد أشار هنا إلى أن ذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل
نحو قوله تعالى آلله أذن لكم على التقديم للتخصيص فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره ولكن
احمله على الابتداء إمدادا لمنه بتقوية حكم الإنكار وهذا يوهم أن مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
وإنكار نفس الفاعل إذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق من أن المظهر المعرف لا يحتمل
اعتبار التقديم وكأنه بنى هذا على مذهب القوم ومنه أي من مجيء الهمزة للإنكار أليس الله بكاف
عبده أي الله كاف لأن إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات وهذا المعنى مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير
أي لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى
ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد يقال إن الهمزة للإنكار وقد يقال إنها للتقرير
وكلاهما حسن فعلم أن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب
من ذلك الحكم وعليه قوله أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين فإن الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه
عيسى عم من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والإنكار كذلك على أن صورة إنكار الفعل
أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله ولإنكار الفعل
صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير أن يتعلق بغيرهما فإذا أنكرت
يعتقد

تعلقه بها نفيه من اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما
اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو
ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي
السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت
والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع
شائبة من الانكار بادنى او انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي ان يحدث ويتحقق مضمون
ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان والتكذيب
في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو
انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر
وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه * اذا ادخر النمل الطعام لعامه * وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى
النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللازم
والتوبيخ ولا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك لانهم اختلفوا
في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو اصلوتك
تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه
ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا
قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا
عنه فهذا كلام ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن
ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة بل الحاكم في ذلك هو سلا

سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من
غير ان يتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي ومن انواع الطلب
الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على
جهة الاستعلاء اي طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس
وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت
فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء
وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وبالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل
هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة
وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلايل مفيدة للقطع بشيء من ذلك
لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل بقوة امارات فقال والاظهر ان صيغته من
المقترنة باللام نحو ليضرب زيد وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة
الامر ثلثة الاولى المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال
والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء يسميها النحويون
امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما
الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تميزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب
مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك
اي الطلب طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق
ائمة اللغة على اضافتهم نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان يقول صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يمد كونهما حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء

لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء
بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى
الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فليتامل ويمكن
ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يميل ذلك في الجملة
وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام
بحسب القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول
اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه
ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة
من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب
منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة
ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل
الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا
والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح له
لدفع توهم عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح
بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما
الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح الانجلاء الانكشاف يقول لينكشف ظلامك بضياء الصبح ثم قال
وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني
لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمناه تخلصا عما عرض
له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها
ولا يتوقع طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على

سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايه فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء
مع قوله لمن يساويك قلنا قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو لجواز ان يتحقق من المساوي بل من
الادنى ايضا ولكن للالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال
السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند
الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى
اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر
بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو
المقام عن القراين بل ليس فيه مفهوم الا الطلب باستعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كما
كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف
عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه
الصيغة نهيا في اي معنى تستعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس
كالامر في عدم الفور وعدم التكرار لا تحقق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب
بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا
الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار
وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو
مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي هو الكف عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل
وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان بل في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب
الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر انه ليس المراد طلب كفه عن الامتثال
او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشتم بي

اعلاى او على سبيل اللطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي
لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله
غافلا اى دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط
بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المقدرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اى ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اى ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اى ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى
الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه ووجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية
ولهذا قالوا ان الغائية يتقدم في الذهن على المعلول ويتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول
الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والسبب لاغلبية معنى الشرط والجزاء الاسببية الاول ومسببية الثاني فالجزم بالسبب الحامل بان مقدرة
بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد له من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة
المخاطب مضمونه وعلى الكلام الطلبي كون المط مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله
وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المط مقصودا لذلك المذكور
لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا
لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان
تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تع قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون
علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضأت صح صلوتك وقد

واذا المدية صدا الشبيبة يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم
رجلا يحيك او استينافا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة
احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل
تصب خيرا فمولد من الاستفهام اى ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة للاستفهام في عدم النزول مثلا
فالاستفهام منه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه
وهمزة التحقيق همزة انكار اى لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط
المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح
تقدير النفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار وان لا تسلم تدخل النار بمعنى ان
تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط
في غيرها اى في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا
بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل
ولي ماسواه فان قلت المثال انما انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقول لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق
للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا
فهو اخوك كاستفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك انهم وان جعلوا استفهام الانكار
بمعنى النفي لم يقصدوا انه لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح
وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرف من له في بحث الايجاز
ان شاء الله تع ومنها اى من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الداعي
تنبيها عليه يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يغني عما هو حقه من السعي فيه وانه لم يسعه

واستغرق جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعمل ان للبعيد تنبيها على انه حاضر
في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا • بانكم في ربع قلبي سكان • واما يا فقيل
حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد وتستعمل في القريب اما لاستقصار الداعي
نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع
تماكده على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه بعيد
نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد عن التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط
شانه وتبعيده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك
لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك
ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر
نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل
اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن
نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب
بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا
فلم يكن التصريح باداته فقوله ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال
ولهذا قال المص في تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو
نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
قال ابن الحاجب فليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا
والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني
او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص

الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصدا الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان
فعله لذلك لا يخص من هو لهم وجهل من المخاطب شانه وانه اذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى
شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء يا للاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب
نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التحسر والتوجع كما في نداء الاطلال والمنازل
والمطايا ونحو ذلك كقوله يا منازل سلمى واين سلماك وقوله ايا ناق جدي فقد افنت اناتك صبري و
عمري ولحالي ساعي وانسابي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكيه عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا عمراه كانك تدعوه
وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم
الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر
عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان
الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر بلفظ الماضي
كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات واما
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة
الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني غدا لحمله بالطف وجه
على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر وفي هذه
الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع
الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى
استعمال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة

يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك
فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد
عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند
اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او بغيره والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة او
محذوفة وكذا الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر فلطفه
ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد للصواب

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة
ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل
والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام
ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة
ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو
ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون
لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية
لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم
اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب
الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون للاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية
جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع

والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا العطف للمفرد على المفرد
وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر
بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان
العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم
يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع
ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين
كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف
مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع
شرط فيهما جميعا قوله لا نافية اي لا ادعت الحبيبة عليه من انه ليس هواه ويدل عليه البيت السابق وهو
قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك
للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف
سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم
من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم بخلاف قوله انا معكم جملة
في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا
وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزءون لانه
بيان لانا معكم دون انما نحن مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت
الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من غير اشتراط امر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب

او المهلة وذلك لما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك
انّ حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات
ولكن او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها
قد يكون للتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهمّ من الاول بلا قصد الى اهدار الاول
وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها
من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشئ او ذمّه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى
نوح ربه فقال الاية ونحو كم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد
الاجمال لا ينافي ان يكون فيهما معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم انّ كونهما للترتيب بلا مهلة لا ينافي
كون الثاني في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر انّ
الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة
ولو قال ان يصير نظرا الى اتمام الاخضرار بجاز وثمّ للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء للاستبعاد
مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انتم هؤلاء تقتلون ونحو ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون للاستبعاد الاشتراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا
اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد
بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقولك ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من

بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا
يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول ايضا الا انك اذا قلت يضر زيد وينفع عمرو احتمل ان يكون نحو
يرفع ويضع يعني انهما عامان في كل يوم وابطال الالهة كما في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء
وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تشكل فيه الامر
والا وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو وان كان للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص بالظرف لما مرّ من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف
وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم
مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع
له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقدم الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على
مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط وان
قولنا اذا خلوت قرات سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا
وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف
شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان
يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت
واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يحصل
المعنى فانا اذا قالوا ذلك استهزئ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس
استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن

عن انفسهم والتكلم عن غيرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله
فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان
لا يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا وذلك بان
فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف
المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اى وان لم
يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق
ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف
الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم
يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال
الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المعتبرة الى المرتبط بالعاطف فاحفظه في تحقيق المقامات
الستة واما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى بان يكون احد الجملتين خبرا
لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى كقوله قال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري
بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة اى
حبستها بالمراسي ونزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم
اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل
الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك
لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر
في جزمه بالعكس اعني تصيير الارساء علة للمزاولة كذا اسلم بدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها
على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب في الجملة الاولى في هذا المثال وقوله

ولما ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين
لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر
الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما من الاعراب او لا يكون فهذا المثال لمجرد كمال الانقطاع بين
الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل وهو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل
من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصرع والجملتان فيه مما له الاعراب
ولهذا لم يجعل نحو قولنا انا معكم انا اخوكم مستهزئون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اى لاختلافهما
خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين
لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان
او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد
طويل وعمرو قايم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة
للاولى او بدلا عنها اتيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال
المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة
النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز وغلط وهو قسمان
لانها اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع
الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك
الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك
الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة
عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى وصف ذلك الكتاب والباء في قوله بيلوغه متعلق بوصف اى
فان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ
ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند المبتدأ بالاشارة يدل على كمال العناية

بنزه ولهذا ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام
يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب هو مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو
الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب
هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا
من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه بلفظ المبنى اي والحال ان يتوهم ان قوله ذلك
الكتاب المفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب
اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف فجعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب
نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه فظهر ان لفظ
وزان ليس بزايد كما توهم والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية
بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية
محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية
يقال ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها يتفاوت
في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقران
فانه فاق ساير الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل
عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله
ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا
جعل بمنزلة التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب

الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدل منه اي من المتبوع عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال
الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية
بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان
الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه لنكتة
لكونه اي لتلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية
من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه
من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه
وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل
لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه
لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتاديته اي
تادية المراد لدلالته اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم
المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان
ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال
نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه
المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته
اي لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
فان قلت قوله فلا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
للنهي واما اظهار كراهة النهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون

المطابقة فقد فات نعم ولكن صار قولنا لا اتم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره
حتى انه كثيرا ما يقال لا اتم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره واتيانه
بالنون دال على كمال هذا المعنى وصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما فهم
منه قصدا او صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة
مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر
مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وعم
صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك تنبيهه عن الاقامة اظهارا لكراهتها فظاهر
ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن
ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن
على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وقوله
اي وان لا تقيمن عندنا وانما حسنهما اذ لعجمي الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او يدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في
مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال
والظاهر ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول القول كما مر في ارسوا نزاولها
وقوله كلا المثالين اعني الاية والبيت الثاني اوفى بتاديته المراد يدل على ان الجملة الاولى
فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما
في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على موكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة

الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي للمقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام
ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه وزان
قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لوسوس اليه
وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف
البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس
فليتامل وقد يعطف الجملة التي يصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى
كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة الرعد ويذبحون بالواو فحيث طرح
الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس
العذاب وان زاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه يبين عذاب اليوم الكبير
بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال
الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها
اي عن الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع
انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين
اللذين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دون لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه
بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان
بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى
اراها اظنها والمسند اليه في الاول محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم
انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله

فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى

الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها توهم
عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا
البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه يتعين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه لم يذكر ظهور
امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية
على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله
فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور ان المناسبة بين المسندين
اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل الاتحاد بحسب التحقيق وكذا
بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر بل لانه علل قطع الله يستهزئ بهم
عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الجملة الثانية
كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته
اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فيفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب
عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام
السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه
الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او ان لا يسمع منه شيء تطفلا علا اعتنا اي مثل ان لا يسمع من
من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل ان يحصل له
تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على
ان الجملة الاولى تنزل منزلة السوال كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل
قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها
منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب

الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية
مسوقة لبيان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما
على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا
اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ
عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع
له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون
الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا فكما يسمى
مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا
نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة
انه اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما
السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه الحزن والسهر لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال
عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس
لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد
وهذا الضرب يقتضي تاكيده كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا
له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك
ان العبادة حق له فهو واجب السؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له كما اذا قلت في العبادة
حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب فوصل ظاهر عجب في موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له

فهو وصل خفي تقديري والاستيناف في جواب سؤال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا
ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي
حياهم بتحية احسن من تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي فسلم سلاما وتحيته
بالاسمية الدالة على الدوام والثبات اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته
مما ينكشف كما هو شان الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا
عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا
ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل
على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعينه
وللاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما
ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف وحذف المفعول بلا واسطة والاصل
استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه
عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استينافه الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذا اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي لعادة ذكر
ذلك الشيء بالصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا
احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على ما استونف عنه ابلغ واحسن
لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم الصداقة في المثال المذكور بما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم
على الوصف ان الوصف علة له ولما افاد تعقيب المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكر ثم في
الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان

بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت
ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف
عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا
سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا
الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان
سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
استحقاقه هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
هو هذا الوصف وليس يجري هذا في ساير صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الا
ستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل
رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم
كما مر وقد يحذف اي الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم
ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى
اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفين وبعده
اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم
ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته
عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسؤال الذي اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما
قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان وكذا في الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف الى اخره بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى
ان يكون استينافا جوابا للسؤال عن السبب فما فيه مقام المستقل قلت بل يحتمل التاكيد والبيان

فكانه جعله في الوجه الاول مؤكدا للاستيناف الجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون
قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
اي هم نحن بحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة
المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم
لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه
جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن
ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد
فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها
بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى انني ابغي دفعا للايهام واما للتوسط اي
اما الوصل بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط
عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع ويقول اما الوصل اما لدفع الايهام فكذا واما الوصل
او معنى للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك
هذا القيد استغناء لما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور
انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس او كان كلتاهما
انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس
فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى واورد للقسمين الاولين مثالهما كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
المتفقتين اسمية وفعلية او المتناسبتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق

والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام
الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا
فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون
اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح
الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان
يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف
على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين
لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله
تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر
لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام وهما
وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد
قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل
تؤمنون اي امنوا فلا يحسن عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا <u>قبل</u>
اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فانذر يا محمد وبشر وفي بشر بشرتك فانذر اي سر اي صار مسرورا
ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله
واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان
لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب
الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف

الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من
امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على جملة
وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالعطف والاطلاق
قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال
ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله فانذرهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي عم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للغلام وقد ضربه زيد قل لزيد اما تخشى ان تقرب
علامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما
والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار
المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقارنهما في خيال اصحابهما او يعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما
عند تغايرهما فلا بد وان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد
طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي يشترط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او
العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يجب ان يكون احدهما سببا من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو
كاتب وبينهما اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل
وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز

الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي
ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل
القامة وعمرو شاعر لكان خلفا عن القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف
فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم
نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهو القوة العاقلة المدركة للكليات
ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة في الذئب ومنها الخيال وهو قوة تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق
الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو وبعض
بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن
نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع قوة الوهمية
فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد
في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون
بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال
او الظرف او نحو ذلك فظاهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصورا تهما ثم اشار الى سبب كون
التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد
بينهما لان العقل يجرد ولا يدرك به الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج

معنى

ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال كما في ... الجملتين

ويشرع عند المعنى الكلي فيدركه فالتماثلان اذا جردا عن التشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة
حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة
انه متميز عن ساير المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات
الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن احدهما الكلي
بالذات والجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص
في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما الجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد
انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو
وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر
وهو ان التماثل اذا كان جامعا لا يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو
مثل اللاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد يرد بطلانه والجواب ان المراد
بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون
الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم
حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال
او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر
او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح
العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر اللذين
لا يمكن تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل شخص
من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستين رطلا وبالعكس فالمفهومان معقولة لا محسوسة وان اريد
ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار

كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اريد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية
ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان
الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد
في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك
الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين
الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض
الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد انما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه
يعرف ان كلا منها نوع اخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز
او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين الامرين الوجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية
الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة
لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلعم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير اباء والجحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان
عما من شانه الايمان ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه
وجوديا مثله وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان
على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض
في المحسوسات فانهما ليسا متضادين لكونهما وجوديين احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط
لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فانهم
المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي

يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين
لكونهما عبارة عن الجائين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل التضاد
فلم يجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزءا مفهوميهما بخلاف السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول
والثاني وان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف
لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون ...
وشبههما جامعا وهميا بقوله فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره
احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي
ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على
حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خياليا عطف
على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك ان العقل من جهة الذات غير
مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك ولاسبابه
اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور
لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال اخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما
لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على
الجامع لاسيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات مذكورة في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد
بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان
التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف

فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه
الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد
وهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التضايف والتماثل
وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها
على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله
صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت
من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم
الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي في قميصه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو
الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما
ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع
العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متماثلين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارها
جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين
الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي
ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له
وجه صحة واما ما يتوهم من ان مراده بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو
غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور عرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا

الكلام فمن تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق والمعين ومن محسنات الوصل بعد تحقيق
المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي فكونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين
في المضي والمضارعة وما اشبه ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد
في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب
المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله لكن لاحتمال كونهما اسميتين
بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين
لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى
فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر عن مثله بل وجه الفصل ان
الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب
رعاية ذلك في الثانية ايضا محافظة على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة
نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه
اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ
والضمير محذوف اي اكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه
وتعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم
السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف
الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته
وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى
الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان
الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما

في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء وكان هذا تتميم لباب الفصل
والوصل وتكميل له الحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة
مطلقا او غير مؤكدة والحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة ويزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية
ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة وليسم
دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا الا
عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير الواو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء
انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها
فيكون مغنيا عن تكلف تعلق اخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان
وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ حيث
انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد
كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب
له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي وان الحال في المعنى
وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال
مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود به حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود
والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات الغير المنتقلة فيهما نعتا لا حالا وبالجملة
انه من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذا الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو
ايضا اما الخبر ففي باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبرها الواقع بعد الا نحو

ما الحد والاولى نفس امارة واما النعت فكما في الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد
لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تع سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تع
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك محمولة على خلاف الاصل تشبيها بالحال
على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فيعم وذو الحال كما يكون
معرفة يكون نكرة مخصصة وحملها على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير
الواو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون
القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير
ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها
لما مر من انه لا يقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل يثبت على حكم ثم نوصل به الحال ونجعلها من صلته ليثبت على سبيل
التبع فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا
عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها
الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع لتناسب او للاخبار بانها مرتبطة على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على
قيد فيه صار كانه من تمامه واكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا من الكلام بدونها وقد علم
ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فقوله الجملة التي تقع حالا اما ان يكون
خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب
الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور
الملابسة على قلة ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة

واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون
فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل خالية عن ضمير
صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله صح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال
عليه الا مجازا او انما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير
المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه
حال في الجملة فيكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال شاملا الا المصدرة بالمضارع
الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم
عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط
فان قلت قوله كل جملة يشمل الجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه
الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا اذ الجملة انما
المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وقالوا
انما اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط
فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي
لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشي قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت
فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يعرف له نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت
لما بينه وما بين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شي واحد بخلاف الحال فانها
فضلة يتقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المذكور على جوابه عما قبله من الكلام ولكن
اذا كان فيه الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط

كقولك اكرمه ان يشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انهما الحال والعامل فيهما ما تقدمهما
من الكلام وعليه الجمهور وقال الجندي انهما للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
وان يشتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة وانهما ا
اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا
على طريق الالتفات كقولك انت طالق والطلاق البتة ان دخلت الدار وقوله ترى كل من فيها وحا
وماشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت
اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها
يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك في بيان اشيا
بقوله فان كانت فعلية والفعل المضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير
نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة
المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان
الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام
في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع
في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فان الفعل يدل
على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما
يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وفي الحقيقة اجزاء

متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع
مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع غير دال
لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول
الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت حالا مع الواو في النثر والنظم اشار
الى الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن
همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم
خشيت
فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم
تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر
هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت
راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع
حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر
عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية
مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح
واما مجيئه بالواو فنحو قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون خبرا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال
قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو
فكقوله نحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله
وحقيقته ما سبب عدم ايماننا واما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالنفي هنا النفي بما ولا دون لن

لانهما للاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا ان تخلو عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك
لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان المعتبر في قولنا جاءني زيد غدا راكب
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه مستقبل في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلا فقط
ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو
ما وجوابه ان خوات الدلالة على الحصول لجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا
من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال
والمعنى وجدت غير مبال بالوعيد وغير مبال بالعدو والمعنى يجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا تجويز
الامرين اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله
تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا
فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنفي به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى المضي
واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله و
فضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل
مثال المنفي بما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين
في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه
فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد هاهنا الاشكال
المذكور وهو ان المعتبر في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون عاملها لا زمان التكلم واذا كان
العامل والحال ماضيين يجوز ان يكون متقارنين كما اذا كانا مضارعين والتقريب لفظة قد انما يقرب
الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته

مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب ولو كان المعتبر هو المقارنة
للحال التي هي زمان التكلم لجاز تصدير المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير يقاد
الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام
ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عاملها ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط وكان الحالان متشابهين لكنهم
استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة بحسب اللفظ فادخلوا قد لتكافؤ الحالية وقالوا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت
بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن
تصديره بلفظة قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء لحمد قد قوافي مرثية وقد امرت صحابة
موسى بعد ابانة التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي
هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السيد وغيره من انك اذا قلت جئت
وقد كتبت بيدي فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع
في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي وللتلبس
بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران
مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة الى زيادة بيان فقال
واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته
على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستمرار النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل
استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم فيحصل به اي بالمنفي وبان الاصل فيه الاستمرار [illegible] عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قو[illegible] امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان

فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تقابل الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود للحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل فانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من الاطلاق الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو بعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع عائدا على ما ابتدأه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان ترك الواو في الاسمية ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الا

الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع فذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه بالمفرد وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى رجع عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وقد يأتي الشيء مرة عن طيش يقربه في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو وكما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز خروجها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك

قلنا اهبطوا

جاءني زيد الجمل او وهو فارس كلام فصيح واما جاءني هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض
عدو في موضع الحال اى متعادين يعادى بعضها بعضا ابليس ويعاديانه فاوكد وبزل منزلة المفرد وهذا
بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا احكم بانه خبيث والذى
يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك
تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني
زيد بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا
احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتنا لها حالا
لا يخرجها كونها حالا مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت
لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان
من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على
سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي الذي
هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال
تركت فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض مع
قد وقال المص لعل اختياره تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو الافراد ولهذا كثر فيها ترك
الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وانّ امرأ اسرى اليك ودونه من الارض
موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو

الواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه لما كان اصل الحال الافراد وكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي
اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي اي الا انه لم يختر تقديره بالفعل مع
هذا لم يمنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل
ان يكون في حكم الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار
زيد وأقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة
بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو وفي الجملة
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن
كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ
يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بنيّ حوالي
الاسود الحوارد من جرد اذا غضب فقوله بنيّ الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرني
ولولا دخول كأنّ عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بنيّ لما في
حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله
اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة
وهي ان يكون لاحوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال
المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي عمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل
قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو
والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض

عدو أو خبرًا نحو وحيدته حاجزًا لجود والكرم فلا يحكم بضعفه لمجرد عدم الواو لكون الرابط في اول الجملة
وهذا ان البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله اضعف النهار الماء غامره **الباب الثامن**
الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اى من الامور
النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه
وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين
يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار
اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على
التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اى والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو
متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اى كلامهم في مجرى عرفهم في تادية
المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية
مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت
ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداءه
باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه وترجع
تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد مما ذكر متعارف
الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب انى وهن العظم منى واشتعل
الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قوله يا ربى قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مقتضى
المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط الكلام فيه غاية البسط ويبالغ في ذلك
كل مبالغة فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما
هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا

قال م

جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله [illegible]
بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا ... وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف
المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب انى وهن العظم منى ويمكن اعتبار مثل هذين المعنيين
في الاطناب ايضا لكنه ترك لانسباق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا
بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب بالمعنى الاول وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان
الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح
باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز باصطلاحه لا يطلق على الثاني اعني ما يكون بالنسبة
الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور
النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتوقف تعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد
تعسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب حتما وهذا امر ضرورى وليس المراد
ان لا يمكن ان يبين معناها اصلا لان ما ذكره السكاكي تعيين لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان بين الحكام
الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لان لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط
حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات
مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هى من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال
والبلغاء فلهم قدرة على تادية المعاني بقدر معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم في المحاورات اليومية بحسب الطبع على المعاني
المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف
فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط
على ما مر تفصيل ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب ان المقبول من طرق التعبير عن المقصود
اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد

اخصر

الكلام م

اما ان يكون لفائدة او لا لفائدة ثم ... ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ

مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والاخلال

ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله اى الحارث بن حلزة اليشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق

والجهالة ممن عاش اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم وفى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش

الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا ... لانه ...

العيش المقيد ... على العيش الناعم ... دون العقلاء المتاملين فى عواقب الامور ... مطلق العيش فى ظلال

النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن ... العقلاء ... فى امورهم ... العيش

فى ظلال الجهل ... لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل

الشاق لكان كالتكرار ... على ذلك لفظ ظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة

ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كقوله اى قول عدى بن الابرش ... جذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى

اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة فى الجمع بينهما ... التقطيع و... عرقان

فى باطن الذراعين و... جذيمة وفى قددت وقولها للزبا ... فقتل الزبا جذيمة

... عن الحشو اى واحترز بفائدة عن الحشو وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان

لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون المفسد كالندى فى قوله اى كلفظ الندى فى قول ابى الطيب ولا فضل

فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هى اسم للمنية غير منصرفة للعلمية والتانيث ... وعلى ذلك

للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح

فى الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقدام فى الحروب والمعارك لعدم خوفه

من الهلاك فلم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على

المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال ...

... بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله افضل ...

العيش الناعم ...

واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل ... ان اكلت ... وللاكل ... باق

ان المراد بالندى بذل النفس ... لا بمعنى ... لفظ الندى ... على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل

النفس الا عدم التحرز عن الامور التى من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ...

الامام ابن جنى وهو انه فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن ...

البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اى كالحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله فى قول زهير بن

ابى سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى فان قلت فلفظ الامس ...

بادنى ... ولا يجعل هذا من الحشو لو ... نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم

قلت امثال ذلك انما يقع فى مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفته ما كتبه يا هذا ... كتبته

بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون

به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا معانى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول

بالفم ومعناه موثر فى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس

فى قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله

وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى عنك واسع

الموضع من انتاى ... اى بعد عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل ... فى حال سخطه

وهوله والمعنى انه لا يفوت المدعو وان ابعد فى الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان

له فى جميع الافاق مطيعا لامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الاية حذف المستثنى

منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد

النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا

وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا

الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم فى القصاص

حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قُتل كان ذلك داعيا الى
ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ا
ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما
ستر الظرف مستقرا وجب تركه لعدم ا[illegible] نادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا وفيه اى فى
فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بحسب رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر
لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام
فى هذا المعنى القتل انفى للقتل بتقليل حروف ما يناظره منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة
لان قوله ولكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة
احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا
لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة نصا لا
قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما
كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او
او النوعية عطف على التعظيم اى ولكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه
فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا
لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص
لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار
افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار
رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا مسلم ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار

يقلله حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل

[illegible]

بان يكون كل من اللفظين غير الآخر واستغنائه اى وباستغنائه قوله ولكم فى القصاص حيوة عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة
المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ونحو ذلك مما فيه من المزايا وهو ان القصاص قتل
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته عن توالى الاسباب الحقيقية التى تنقص سلاسة
الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد ويحتويه
عما يشتمل عليه قولهم من التنافر بحسب الظاهر وهو ان النفى يبعد نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة
وعما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص والمبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر
مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص والايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شئ والحذف
اما جزء جملة يعنى بالجزء ما يذكر فى الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان
او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قول العرجى انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب
الامور اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا
كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او فى كقولهم
ومنهم دون ذلك وكقولهم ما فى القوم دون هذا وغيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة فلذا جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيزيد فى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا
لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص
الفعل ولا غالبا فيه بارادة وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعلا
وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ
كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبله
وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط

كالامر والنهي والتمني والاستفهام او جواب شرط اما مجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اي اعرضوا بدليل ما بعده

وهو قوله تع وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار

يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع

كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه ولو ما اذا ذكر

فانه تعين وربما سهل متن خطبه امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك

وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من العذاب

وكذلك اذا قال الشيخ للصبي اذا رايتني شابا وسكت جالت الافكار لديه ما لم تجل به لو اتى بالجواب مثالهما اي

مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا

على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله

تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او الحذف وقع غير ذلك المذكور

كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى

نحو ليس جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يارب ويا غلام وكجواب القسم نحو

والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق

من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين

انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل

اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فسآنا او سبب

لمذكور نحو قوله تع فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب فانفجرت فقوله فضرب جملة

محذوفة هي سبب للمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا

فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت

فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تع فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في قوله

ما بين يديك وما خلفك لعلكم ترحمون

في قوله فانفجرت بتقدير فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني

وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور

في تمثيلهما قوله فقالوا لخراسان اقصى ما يراد منا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اي غير السبب

والمسبب فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول من يجعل المخصوص

خبر مبتدا محذوف واما الكل اي والحذف وقع اما الكل من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف

اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا واتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء

البارق المتعالي ببغداد وهنا ما الف وعالى اي طربن ما حنت اسكنها وهي لا يكن ثم اعاودها

وتدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء

مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان

تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام

السبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر

على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال

دون الاعيان فلا بد هيهنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف ما دل الميتة لان الغرض الاظهر

من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام

وقدمها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل

عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على

الله تع ويدل على تعيين المحذوف فاية الامر الى العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر

او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه

فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام

على فعل الشيء واما التعيين فقيل المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته

لئلا يتراود فيهما عن نفسه فى شانها حتى يمنعها اى الحب المفرط للايلام صاحبه عليه فى العادة لتهوراته
اى لغيه الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا لهما بل يتعين
ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع فى الفعل اى الشروع مثلا الذى دل
على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدال على الحذف فهو ما هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من
متعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام والقعود بسم الله
اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام بالفعل او اقترانه
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان
المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق من رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحته او هى منه والا
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلى تقدير
من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع
فيها من ان يبين اولا او ليكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل بشعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل له الشعور بوجه دون وجه تشوقت
النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كمل لذة العلم به للعلم
الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى ولكنهما لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا يقال يشرى ولكن
يشرى بان عزة الداعى فى يوم المهرجان وما يؤاخى ذلك ما وقع فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل
من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشئ اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اشد فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع فيها من حيث
يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب
شرح لشئ ما له اى للطالب وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل

يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه
ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا حيث
ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار يشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح
بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل زيد والى الايجاز
من وجه حيث حذف المبتدأ الذى هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين وهما الايجاز
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور العزيزة المستطرفة التى
تظهر فى النفس عند وجدانها تأثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لانه لا تحقق جمع المتنافيين ان يصدق
على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه
اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف
على الاول نحو قوله يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار
لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكن ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان الوشيع
لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على
سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذكر للتنبيه على
فضله اى مزية الخاص على العام حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير فى
الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز الخاص عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شئ آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يحتاج الى التنصيص عليه

والقرينة ترد ذلك فقد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوة الوسطى أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم
للأفضل الأوسط وهي صلاة العصر على قول الأكثرين وعند قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكائيل وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لأن المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
وإما بالتكرير لنكتة ليكون الإطناب بالإطالة لا بالتطويل ككمال الإنذار في كلا سوف تعلمون ثم فقوله كلا ردع وتنبيه
على أنه لا ينبغي للناظر لنفسه أن يكون الدنيا جميع همه وأن لا يهتم بدينه وسوف تعلمون إنذار ليخافوا
وينتبهوا عن غفلتهم أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي
تكريره تأكيد للردع والإنذار وفي ثم في الإتيان بلفظ ثم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد كما تقول
للمنصوح أقول لك ثم أقول لك لا تفعل وذلك لأن أصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج في
درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان وذلك إذا
تكرر الأول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والإيقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله
تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التفجع
والتحسر كما في قوله فيا قبر معن أنت أول حفرة من الأرض خطت للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها التكرير لما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن
العاطف كما في قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها
لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد أني خطيبها وقد يكون مع العاطف
كما في قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن
المفعول الثاني وإما بالإيغال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر وإن صخرا لتأتم

ثم كلا سوف تعلمون

ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا

لتأتم أي تقتدي الهداة به كأنه علم أي جبل مرتفع في رأسه نار فإن قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو
تشبيهه بما هو معروف في الهداية لكنها أتت بقولها في رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة و
كتحقيق التشبيه في قوله أي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خيامنا وأرحلنا
الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض
شبه به عيون الوحش لكنه أتى بقوله لم يثقب إيغالا وتحقيقا للتشبيه لأن الجزع إذا كان غير مثقوب
كان أشبه بالعيون قال الأصمعي الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فإذا ماتا بدا بياضها وإنما
شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا
في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل إن المراد رحمه الله قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى ألفت
الوحوش رحالهم وأخبيتهم وكدفع توهم عدم المقصود كما في بيت السقط فسقيا لكأس من فم مثل خاتم
من الدر لم يهمم بتقبيله خال فإنه لما جعل الفم كأسا أضيفا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما
يكرع فيه كل أحد من أهل المجانة كأنه يقبله دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره
فعلى هذا يختص الإيغال بالشعر قيل هو وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
ومثل لذلك بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فقوله وهم مهتدون مما يتم
المعنى بدونه لأن الرسول لمهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل أي لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة
بجملة تشتمل على معناها أي معنى الجملة الأولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل أعم من الإيغال من جهة أنه
يكون في ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو أي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل
نجازي إلا الكفور على وجه وهو أن يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله و
وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد بالجزاء العام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في معنى

الآية لما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور
بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون
الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو
وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله أفإن مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو
ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للثاني يعني
قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا
لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي
يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في
قوله وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه
حال من اخا لعمومه لوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهو الحسن من ان يكون صفة لاخا يعرف
بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم
خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال [illegible] من البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال
وعدم تاكيد ذلك بتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما التكميل ويسمى الاحتراس
ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقٍّ عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر لمثال ان ما يدفع الايهام
قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد
الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل
لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله

قوله تع فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم
بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم
واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين
عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين
اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم
بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع
الثاني فزعم العلامة انه تأكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون
الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا
تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان هذا
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المص وان المصراع الثاني تكميل وذلك لانه لو اقتصر على حليم في حال يحسن فيها الحلم
يوهم انه في تلك الحال التي يحسن فيها الحلم لا يكون مهيبا لما فيه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك
التوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه
العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود
بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي
يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تع اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه
لانه لتأدية اصل المراد وكتقليل الدلالة في قوله تع سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى به في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام لبل المراد

ونذكير للنعم العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه
يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب
مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض
غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام ايضا فتوافق فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها
جملة متصلة بها معنى بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة متصلة
بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء كلام او في اخره او بين
كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة كانهم لا يخالفوا الاولين
الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون
لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون
بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث
كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون
لها محل من الاعراب وهذا لما يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة
اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها لانها او تاكيد او يكون الغرض منها تاكيد الاولى
اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما
يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونا اي جوز الفرقة الثانية من القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين

بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
فعلم ان القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون لدفع الايهام

بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه كاشر بيده قوله تعالى ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل لانه مصدر وقع في اثناء الكلام لان
قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون
اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف ابن محلم الشيباني ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان اي ترجمة كلامه اذا فسر وطلب اخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية وليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة ويدل عليه ما ذكره صاحب الكشاف
حيث ذكر في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة
غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء
ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدر آت البتة
وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله فعلم المرء جملة معترضة بين اعلم ومعموليه
والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو
اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة نحو قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب
التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث
امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصيل في الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا
به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما
كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك
فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا

متصلين معنى لكن لا اشتراط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشتمل من التتميم ما كان واقعاً في احد الموقعين
او لا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر فبينه الخلاف لانه اما ان يشترط في الاعتراض
اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعاً في احد الموقعين
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان
المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب وانه يشمل شيئاً من التتميم اصلاً لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة
من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعاً
في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة
يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو
لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب وفي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك كقوله
تع الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤ
منون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوماً وحسن
ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيباً
فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها
المص في هذا المقام قوله رايته بعيني وقوله تع ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل
في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان
يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تع تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا
يرى انه لو جالسهما جميعاً او واحداً منهما كان ممتثلاً وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل عن ا
الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية تكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضاً من قبيل التكميل

معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقهم تشرط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين م

التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصاً عما يادي اصل المراد او زائداً عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك
الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة
وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر الناهد المرأة التي نهد ثديها
اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اراد بالغنى السيئة اي الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والامن
لد ونهايصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى
مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجاز القصر السابق وان يكون
مساواة وان يكون اطناباً وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تع لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير
ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقياداً لهوانا واقتداء بمرضاتنا يصف رياستهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما فيه
في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضاً والله اعلم تم علم
المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على نواله ونصلي على محمد واله ونسأله التوفيق في اتمام
الفنين الاخرين بمنه وجوده

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة
الاحتياج اليه لكونه جزءاً من علم البلاغة ومحتاجاً اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع
فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه
اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة
على ما حققناه في تعريف علم المعاني فلا بد من التقدير علم بالقواعد او ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا والله

العلياء كل مكان مشرف والعلاء والرفعة والشرف وكذلك المعلاة والجمع المعالي صحاح

الدعة الخفض والهاء عوض من الواو وتقول منه ودع الرجل فهو وديع اي ساكن ... بان فلان المكان اذا دعا غيره ... ورجل متدع اي صاحب دعة وراحة صحاح

الحزم ضبط الرجل امره واخذه بالثقة صحاح جسر على كذا يجسر جسارة وتجاسر عليه اي اقدم صحاح

بيان كون البلاغة محتاجاً الى البيان ان البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع رعاية الفصاحة كما عرفت الفصاحة هي مذكورة في تعريف البلاغة والفصاحة محتاج الى البيان فانه به يعرف انه التعقيد المعنوي الذي شرط خلوص الكلام عنه منه

فيه اى في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه
الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة
العقلية لما سياتى والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل
في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له
هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معانى متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر
على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار
بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان
يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقول في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح الدلالة هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح
ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث
والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة الوضعية كما سياتى ثم لا يخفى
ان تعريف علم البيان بما ذكرهما اوضح من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة
اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب
تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء اخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا
فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان
على النار واضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها
بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان

ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي
التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطباع و
والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه ولكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم
عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع والمراد
بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام

ولقرض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني المفهومية فهو صفة
المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نم انه ليست صفة اللفظ فان معنى فهم
السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية
ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ
او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ يفهم منه المعنى الا ترى
الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم
حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما
على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان
او على الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة
المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول اللازم

اعني الفاعل فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول

الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويجعلون
العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى
والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع
له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع
له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ
المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها
انها دلالة على ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق
عليها انها دلالة على اللازم الخارج مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها
ببعض فالجواب انه لم يقصد بتعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما التقسيم على وجه
يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو
ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على
جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا احتياج الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة
اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى
فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد وفهم
لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين و
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا
فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع
فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
اولا والمعنى بالدلالة ليس سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن

في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم
في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما
مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام
يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني
بين الموضوع له في الذهن والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له
في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى
الموضوع له كنسبة ساير الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح
ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر
بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك
بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم
بينهما ذهنيا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل
مدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل
هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن
دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد معنى الواحد بطرق
مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا

بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء كذلك فانها مطابقة مع تضمن
فانها احتملت بصدق عليه تعريف الاخر فيه

يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي
هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام
كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات
كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات
ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه
المشار اليه بقوله والا لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء
منها فلا يكون شيء دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض
وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض دالا فليتامل واياما كان لا
يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو
فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه
ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع ولا يتوقف هو على فهم المعنى في الحال بل في
ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز
ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضرها نهما في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة
والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر
ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان
المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك
لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية
كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند

لزم العلم بالوضع

عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية
في العقل وبطوه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وسياتي بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتي بالدلالة العقلية لجواز ان يختلف
مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الا
لتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تاديته ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه
لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تاديته ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن
حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما
عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا [illegible] معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تاديته هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فلما مر انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر
فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك جزء من جزئه مثلا
دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الشيء الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة
البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا
هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى
التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته
بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال
ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحالة امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع
بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا

[illegible]

وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الا وردية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكره مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناها التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع النظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له نعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم اي المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه

لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ليشتغل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة اما على وجه يبنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه الظاهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه فظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجي في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه في الاصطلاح عند العلم هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعا

التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليست فيه دلالة على مشاركة امر لاخر عند المص لان
المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقي على ما سيتحقق انشاء الله تع فدخل فيه اي في التفسير التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد
لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن
المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله
صم بكم عمي في المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها لا استعارة لان الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه
انشاء الله تع والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا الفصل انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي
اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق
الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر
في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه
التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه
والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت
الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد
الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان الصوت
الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم
رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس
هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر

العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما
كونهما جهتي ادراك على ما سبق تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او
على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية
يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان
المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول
محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب قلنا في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء
في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا
للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان الحصر
اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا
او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس
كما في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد
احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل
من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من
زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها
كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي

ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه
لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة
ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد تميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس
أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني
في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال
يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدرك بالحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه
له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس
ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقهما في بحث الفصل والوصل
وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها
احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها
ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له
تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة و
مفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها
كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما
بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار يسمى متخيلة
او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته
المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما
اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة
ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين

العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقلية الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة
ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او
الشهوية ما هو خير عندها كالكيف اللائق بالعضو اللامسة كاللين والباصرة بالملاحة
والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي
فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليقينية
وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلكونهما عبارتين
عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا
المدرك المستندة باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد
اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا ولا فرد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان
في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه الشبه
فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة
في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على
سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي والتالي
وكان النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم والرواية الصحيحة
دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش
كالقيل تبدى بيد العيني وتاتي حديثا الاستماع كان النجوم البيت سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه فيه اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة
بيض فى جوانب شىء مظلم اسود فهى اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى
بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه اى الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها يجعل ص
كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل
بها اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو
علم بالنور لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجهل كما ان النور مقابل للظلمة وشاع ذلك اى كون السنة والعلم كالنور والبدعة
والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق
نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد
واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق
والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه
النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اى الازهار
مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم
الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شىء ذى سواد على طريق التاويل وهو
تخييل ما ليس بمتلون متلونا فعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت
بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها فعلم من وجوب
اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه الشبه فى قول القائل النحو فى الكلام
كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان
النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام
فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه
لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به لا يستغرق وقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه كانه
الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او

اكثر فلو ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا
يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والبناء
الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه
التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اى وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك
بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين الاخرى او مميزا لها عن غيرها
كما فى تشبيه ثوب باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او
من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة
وتلك الصفة اما حقيقية اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى
مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة فى العصبتين
المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال الشكل هيئة احاطة نهاية
واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير
ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون
لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ومعنى ان يكون اجزاؤه
المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض فقط و
والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط والحركات والحركة
عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر اعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء وهى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل
المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقادير من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته وا
والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والمتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما

وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الشكل والحركة والخلقة التى هى عبارة عن
مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء
والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر عطف على قوله
والسمع قوة رتبت فى العصبة المفروشة على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات
الضعيفة والقوية والتى [illegible] بين ومن الاصوات الجارة والثقيلة والتى بين بين والصوت يحصل
من التموج المعلول للقرع [illegible] اساس عنيف القلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع [illegible] قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف فى صلابة
المقروع او ملابسة [illegible] الاغانى الممتدة او فى قصر المنفذ او ضيقه او شدة النوائد كما فى المزامير
الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهى قوة مبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان المطعوم
واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والدسومة والحلاوة و
والتفاهة او بالشم وهى قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح ولا حصر
لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة
الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهى قوة سارية فى البدن كله بها يلمس
الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها يتفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة
كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات
وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى صعوبة ذلك والخشونة وهى
تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهى كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء
واللين وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه
ولا يمتد كثيرا بسهولة انما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهى
تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات منعه بعض الحكماء والخفة وهى كيفية تقتضى بها الجسم

الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهى كيفية يقتضى بها الجسم ان
يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما فى الحقيقة مبدء مدافعة محسوسة يجد
مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة
لا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا احبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه
مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور فى غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية
اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات
الانفس من الذكاء اى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة للاكتساب الاداء وقيل هو
سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة
المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقع على الادراك المفسر بحصول صورة من الشئ عند العقل وعلى
الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر
بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة
والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرائز جمع غريزة اى الطبيعة و
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة
من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة
والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية
كما تطلق على ما يقابل الاضافى الذى لا يكون متقررا فى الذات بل يكون معنى متعلقا بالشيئين كازالة الحجاب
وتشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة او الشمس ولا فى ذات الحجاب كذلك
قد تطلق على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية
الشبيهة بالمخلب والناب للمنية ولا كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى منحصر بين
حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود

او العدم عند النفس او كارتفاعه بشئ صورى وهى محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التى تفرع
على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكى بالاطلاع على
اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب
البلغاء فانه لم يزد فى هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة
التى فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا
بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة
انتزعها العقل من عدة امور وبهذا اشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اى من الواحد
وما هو بمنزلة الواحد حسى او عقلى واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه
اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى
عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك
المتعدد كذلك اى اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون
كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسى طرفاه حسيان لا غير يعنى ان وجه الشبه سواء
كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين ولا يجوز ان يكون
كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شئ يعنى ان وجه الشبه امر
ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلى ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل
لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلى اعم يعنى يجوز ان يكون طرفاه
عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل
من الحسى شئ اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسى وبعضها
عقلى ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى يعنى ان كل ما يصح فيه
التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس فان قيل هو اى وجه التشبيه
مشترك فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك

الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه
وكل وجه تشبيه فهو كلى ولا شئ من الحسى بكلى لان كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك وكل
ما هذا شانه فهو جزئى ضرورة فلا شئ من وجه التشبيه بحسى فهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه
حسيا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فى تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها
الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان
هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق فى وجه التشبيه يابى ان يكون غير عقلى
لان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسى شروع فى تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسى
او عقلى والاخير اما حسى او عقلى او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان
او المشبه حسى والمشبه به عقلى او بالعكس صارت ثمانية وعشرين قسما لكن وجوب كون طرفى الحسى
حسيين يسقط اثنى عشر قسما ويبقى ستة عشر قسما فالواحد الحسى كالحمرة من المبصرات والخفاء اى
خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا فى قوله وطيب الرائحة من
المشمومات ولذة المطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اى فى تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلى كالعراء عن
الفائدة والجرأة اى على وزن الجرعة الشجاعة وقد جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة
لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن الروية فيمتنع
اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اى الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس
فى تشبيه وجود الشئ العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية
سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان
التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معانى ذلك وحكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد
وللعلم حكم النور فى انك تفصل به بين الحق والباطل كما يفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل

القليل الفائدة هو معدوم او هو والمعدوم سواء لم تثبت له شيئا من شئ بل اثما نفي وجوده كما اذا قلت
ليس هو بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيها فقلنا الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ كلا شئ
وموجود مشبه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع
بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى
الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص
كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي جعل بعض الامثلة
تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من
امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم
الملكة التي بها يقتدر على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب في الشرط انهما كان
في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين
العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي
من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه
الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان
قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب
ان يعلم ان ليس المراد صحة تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع
بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر
يقع في تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب وعطف الاسياف صح
من تقديم الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا يرى ان ليس لك
ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى
كواكبه جملة وقعت صفة الليل فالكواكب كونه على سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة لشاع ان يقال
ليل وكواكب تهاوى فهو لم يقتصر على ان اراد لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب بل عبر عن هيئة

تركيب

تركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد
كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية
واحد او منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشئ
واحد فتنتزع منها هيئة فتجعلها مشبها او مشبها به او وجه التشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجئ ان شاء الله تعالى ومع
لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة اشياء
لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني
ان تقصد الى متعددين وتنتزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما
انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون
اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد
لاح في الصبح الثريا لمن رأى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وتخفيف
اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت
اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها اي تقارنها حال كونها
على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة
قريبة مما تحدثه في رأي العين بين تلك الانجم وهذا المعنى الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ
القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف
قد جمع بينهما فكان اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض

المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراد
الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء ووصل الى الهيئة الحاصلة
منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره
وسيجيء ان المفرد يكون مقيدا وانه لا يقتضى التركيب وفيما اى والمركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه
مركبان كما فى قول بشار كان مثار النقع اى الغبار اى هيجه فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى
كواكبه اى يتساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا
لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه فى اثناء
شرحه وقوله من الهيئة بيان لما فى قوله كما الحاصل من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ
فى اسرار البلاغة حيث قال لم يقصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع
بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم
الصلة للمصدر لئلا يقع فى تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف
كواكب فنصب اسيافنا لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها الا ترى انك لا يمكن ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها لرضعها فتجعل
الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل وان الكواكب مذكورة
على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة لشابهما لقال ليل وكواكب تهاوى وتحصل مقصوده يقتصر على ان اراد
لمعان السيوف فى اثناء العجاجة كالكواكب لما عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهى تعلو
وترسب وتجىء وتذهب فهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع فى النفس الا بالنظر الى انها
من جهة واحدة وذلك لان للسيف فى حال احتدام الحرب واختلاف الايدى فيها للضرب اضطرابا شديدا
وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وتصدم بعضها بعضا

بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهى قوله تهاوى فان الكواكب
اذا تهاوت اختلفت جهات حركتها وكان لها فى تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوى تستطيل اشكالها
فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهى على صورة الاستدارة هذا كلامه وقولنا ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر
معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى المقارنة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما تقول
زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا فى حكم الصلة للضرب ولئن سلم ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم
والمركب الحسى فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والاخر مركب كما مر فى تشبيه الشقيق باعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة
مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجىء فى تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل
مقمر وسيجىء لهذا زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسى ما اى وجه الشبه
الذى يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب
ويكون ما يجىء فى تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون
قد عبر المص عبارة الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجىء فى
الهيئات التى تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها
من الاوصاف والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما فى قوله اى كوجه التشبيه الذى فى قول ابن
المعتز والى النجم والشمس كالمرآة فى كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض
من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرتد اذا انعم والمعنى ظهر له رأى غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بدا له
الى الانقباض كانه يجمع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين
جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت فى يد الاشل والوجه الثانى ان تجرد الحركة عن غيرها
من الاوصاف فهناك ايضا يعنى كما انه فى الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى لا بد من
اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال و

ويكون اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة

الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف
الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اخرى فان فيها اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى
جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك لجهة واحدة فمن شانه ان يعز وجوده
وكلما كان التفاوت في جهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف
ذلك قول الشاعر في وصف الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح
جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كالتشبيه الذي في قول
ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم يجدل
اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة بيان
من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص والمجموع صورة
خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض و
ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم
من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه فهو اللوثة
والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول
لان هذا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
بابلغ النافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعم مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل
مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه اعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا
انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة من ابرق في القوم اذا اصابهم

اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا القول الطمعنة بالتبسم وصلها فلما رأوها اقشعت
ويقال من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت
لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اقشعت
وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب
انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور
الغمامة للقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه
والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس وهذا من البيت مثل في ان يظهر المضطر الى الشيء الشديد
الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال هي التي تدخل في
المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه
بالوجه العقلي اعم فان قلت هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر
تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه
يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا
متصلا بانتهاء موئس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر الا
من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض
لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم
يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كما ذكره المص وقد غفل عنه اهل البلاغة
ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سيجيء
ان شاء الله تعم ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل
ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في
افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات
نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال

الباقي في افادة ما كان معناه والله اعلم وقد عرفت ان وجه الشبه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ
من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في
تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر
على الانثى في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي
وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه
انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبهٌ بالتحريك اي تشابه وقد يكون
بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق او المراد هنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك
الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي
اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم او سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما محتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما الفرق بينهما بحسب المقام فان
كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح
من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم
فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة
الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني عن ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك
جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم
ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم
وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا
من الملاحة والتهكم في شيء وح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على
احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في
التضاد اي مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه
هو ضد الجراة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكها

لاشتراكهما في الضدية كما يحمل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراة لكن با
عتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان
للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر في
المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك
شخص قايم لكن لما حذف الموصوف اي كانك وجعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر بعينه صار الضمير يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من
غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام
المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهات وما يؤدي معناها والاصل
في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبيه بخلاف نحو كان وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كالاسد وقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تع او كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون
اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني
عطفه على قوله كمثل الذي استوقد فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ واما جعل
ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تع انما مثل
الحيوة الدنيا كما انزلناه ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه
اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان
قوله تع يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله
ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من
انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيك خفوق النجم اي زمان
خفوق فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدرا يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف الاداة

ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر
قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين
بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين انصارا والشارح العلامة قد رد
قول هذا البعض بان لا يترجح لا يكون نظير القوله او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول محالا وجعله هذا
غلطا منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في اللفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وفق قول
عيسى ع كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء
بعينه نعم ما ذكره الشارح اولا في توجيه لفظ المفتاح كما في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه
اي تشبيه كونوا المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين انصار الله على
ما يفهم ضمنا ويستلزم من قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى ع على ما هو صريح يعني ان المشبه كون
المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان
يكون قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كون
المؤمنين بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم
حواريو محمد عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه وخلفاؤه والله اعلم وقد يليه عنه اي قد يلي نحو خلفائه
الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن
قوله تع مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر
عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الثاني نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها

وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره
الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف وتقديره كما في
في قوله تع او كصيب فان الضمائر في قوله تع يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب كما في اراعي الكيفية المنتزعة
سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتي به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية
كيف ولي الماء الكلام وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر ليتمحل لتقديره ومما هو بين
في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار وانما يشبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل ان طلب
مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فاوجب الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس
ذوات صيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي
ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء
بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد فليتامل
وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل
الكاف لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا وقد لا يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا
اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق
التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه اي قصد تبعيده لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون التحقيق وفيه اشعار بان تشبيهه بالاسد بعيد بحيث يتخيل انه هو هو
بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان
على ذلك وانما يدل تحقيقا دانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما
في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه

عليه علمنا اسدا لا يكن ممنوعا بل يم

اى من التشبيه فى الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعنى بيان ان المشبه
امر ممكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما فى قوله اى قول ابى الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس
من حيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع
لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فا
فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما
فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل
عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال
وقد فاقها حتى لا يعد منها فالتشبيه بحال المسك وليسم مثل هذا التشبيه ضمنيا او تشبيها مكنيا
عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب باخر
فى السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال الا انما مبينة او مقدارها اى بيان
حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى شدته اى
اى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية
شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه
فلا تجد فى غيره لان الف الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك
اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا تجد السامع فيه
من الانس ما تجده فى قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت
فى وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور او كلمح البصر او كانه ساعة لا تجد فيه ما تجده فى قولهم ايام كاباهيم القطا
وقول الشاعر ظللنا عند باب ابى نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشىء لم يزل ذلك
عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شىء فالسامع لا يتصور فيه من الاريحية
ما يتصور فيه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض

الاربعة تقتضى ان يكون وجه التشبيه فى المشبه به اتم وهو به اشهر اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف
ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به مسلم الحكم
اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى الا كون المشبه
به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين فى السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله
لا يقتضى كون المشبه على قدر مقدار المشبه به فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا
كلما كان وجه الشبه ادخل فى السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين
جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر اميل فالتشبيه لزيادة التقرير والتقوية احرى فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك
قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضى الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندى الشديد السواد
بمقلة الظبى للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه فى وجهه ولا هى اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه
المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست فى السلحة اتم ولا هى بها اشهر وكذا فى الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى
كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف
بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره ولا يلزم فى معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشىء بما يساويه بل التقرير لا يبلغ ادنى
فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لقلة الامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف
الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر اى لقلة حضور المشبه به
فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه اى المشبه لمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كما ذكره الشارح العلامة
وعلى هذا يكون علم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف خاليا عن التعليل
وقيل معناه لمثل ما ذكر من امتناع التعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه
الدال على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه
او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو
الهيئة المشتركة فلا وح لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله

بعضاتهم ان اشكال النبوق مستطيلة فتبجل صانه الا فايق بكلية واحدة وهي قول الطاوي
فان الكواكب لا تتفاوت تختلف بجهات حركاتها وكان طلق طاوها تدافع وطلوعهم
نقاما النهاوي سبيل الدمع والمتر اذا احصل واسلت السماء الباء في الحر للتعدية
ولبث بزايد على ما توهم ام من جرحت كنت اشرب لما اعتمله التساوي بين الدمع
والخمر ولم يقصد ان احدهما ازيد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه و
ترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه وانه كتشبيه غرة الفرس با
الصبح وعكسه اي تشبيه غرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من
ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط و
فرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح
مشبها به فانه ان يد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد
ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد
اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل اللون او جمع وصفين على
وجه يوجد في الفرع على حده او قريبا من ان الاصل فات العكس يستقيم في التشبيه
ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان
يجب الحكم بالتشابه لا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه
التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب
من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي
قصد الاشتراك فيه كان الاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه كون
احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه التشبيه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
والغرض منه واما التقسيم فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر
باعتبار وجه التشبيه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض حكى هذا الادب

ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقدار
لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص فيجب ان يكون اتم في وجه
الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه الشبه
اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه وتزيينه مرفوع
معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه
مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بيحر من المسك
المشبه موجه الذهب كما مر لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز
في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في
قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية شرهو قال الجوهري زها الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو
زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدين غاية التباعد ووجه لحزانه اراكشبيها النبات غض يرف واوراق وطيب من
لهب نار في جسم مستولي عليه اليبس وبين الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغفة
اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته
وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين با
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام
به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض الذي هو
المطلوب هذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في
الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه التشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص
في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر
زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان اولم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها و
مشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في
الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي

لسبيل الدمع

على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار طرفيه اى المشبه و
المشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه
الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر فى قوله تعالى هن لباس
لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد المشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان
كل واحد يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان
قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا فى المشبه قلت لا اذ لا مدخل له فى التشبيه لعدم توقف
الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على الحاصل كالراقم
على الماء فان المشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم
المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة
وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اى احدهما
غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها فى كف الاشل وعكسه اى تشبيه المرآة
فى كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب
بمركب كما فى بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد مر تحقيقه ويجب
فى تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان
العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض تشبهها بنظائرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء
احد الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا

لوامعا درر نثرن على بساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن التشبيه الذى يريك الهيئة
التى تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة فى اديم السماء وهى
زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما المريخ والمشترى قدامه
فى شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ
كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر بكل جزء من اجزاء احد الطرفين
ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى
استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التى لا
يتكلف لواحد واحد منها شئ يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان
جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو التحقيق ان يقال فى الاول شبه المنافق
بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفى الثانى
شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه
من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن
من جهة اهل الاسلام بالصواعق والمعلم والتشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه
الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو
الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار ابتر
مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد
المقيد يحتاج الى التأمل فالمشبه به فى قولنا كالراقم على الماء انما هو الراقم
بشرط ان يكون رقمه على الماء وفى تشبيه الشقيق او الشاة الجبلى هو المجموع المركب من
الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلى
من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور
وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وجعل التشبيه فى قوله والشمس من نزرها

تدلت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب
وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما المريخ من تشبيه المركب
بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يميز تشبيه
المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة الجبلي بابن قصد في الثلج الا ما لا يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف
الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي
تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه
وكذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يعني صوره الثرى
حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يسترها غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها
لانها انضر وانعد اشد فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر فالمشبه مركب والمشبه
به مفرد ولا يخفى ما في هذا من التسامح واعلم ان تقسيم امر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه تعدد
طرفاه فاما ملفوف واما مفروق وهو ان يوتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا
ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور
كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف هو
اردأ التمر البالي شبه الرطب من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها
بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها
ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ
وحسن الترتيب فيه لا ان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يوتى
بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي
الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم
هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول اعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية

التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد
طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما حتى الصباح
اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد
منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور يشبه به ثغره فشبه ثغره بثلثة اشياء
وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة
اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور
لفظا ولا تقديرا الا ان يقال كما تقدم في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وسيجيء
في هذا كلام ان شاء الله تع ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف ا
ابيات اهديت اليه بالآس ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب
وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم القبا وصفو الدنان
الدنان وريح القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله وباعتبار الطرفين اي
التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني
مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي
التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا
والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب
بالبدوع للمصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت
الى غير ذلك وقيده اي المنتزع عن متعدد والسكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا عن عدة امور خص باسم
التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس

تحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه
ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا
للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التشبيه الشرع من اصوله واذا لم يكن التشبيه عقليا
بل انه يتضمن التشبيه ولا يقال فيه تمثيل وضرب مثل وان كان عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب لاسم مثلا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن
والكفر للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون ويكون وصفا
حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس تمثيل عند السكاكي
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه
اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد
نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا
يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا
وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب
فان موضع الافتراغ منها يكون طرفا وما يقابله وسطا ذكر جار الله العلامة ان هذا
قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت
عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت
اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني
المهلب للحجاج لما سأله عنهم ايهم منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وانهم
اما كذا وكذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا

وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه خفي اي من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
يعني الوصف الذي يكون فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل الاثير بالشجاعة هكذا
ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه
التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة
غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك
كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به
كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل يستصبح لعبس لي والليل عذفني كنيته
ذكر الوتى في سلامة الغضب صدفت عنه اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني
وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يعني فعله واول
شبابه وحدته اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه
لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض عنه او لم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه
اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه
ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده ولان كثيرا يا ديلذي ووصل مواهبه اي
طلبته عنه او لم اطلب كالغيث فكأنه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما
مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثاني
ان يكون امرا مستلزما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي
بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعا له كقولهم للكلام
الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيهما لازمها اي وجه الشبه في هذا
التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح

لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات فان السكاكي وهذا الشارح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف الطعم
اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ونشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث
قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح
ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى حسي
وعقلي صح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور الحسية قطعا كذا ذكره الشارح
العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التشبيه هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه
على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور الحسية ايضا فيكون الحاصل على فكيف
التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في
تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة الكلية
الكلية اللازمة للجزئية الحسية فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل
وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل
فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهره اي اذا
جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراي وظهور وجه
التشبيه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس
من التفصيل الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من
ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق ولان التفصيل يشتمل على الجمل وشيء لهذا
كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذا ادراك الحواس فان
الرؤية يصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن
النظر ولم يتبعه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والمطعوم والروائح وغير ذلك في الزمان
الاولى وقيل عطف على امرا جمليا الثانية او قيل عطف على الثانية ما لا يدرك في الزمان الاولى
او قيل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه التشبيه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به

المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع
ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه
فان في وجه الشبه تفصيلا من حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة
او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون
لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف كالشمس اي كتشبيه
الشمس بالمراة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المراة المجلوة
غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره
المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر
على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من
المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للانتقال بتذالك كما
سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو خلافه اي هو التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي خفاء وجهه
في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف
الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا
لا يقع في نفس الراي للمراة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او تتدرج
اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا عقليا كمثل الحمار
يحمل اسفارا والكلام اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس
كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المراة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس فان الرجل ربما يقضي
دهره ولا يتفق له ان يرى مراة في كف الاشل وانما كان ندور الحضور المشبه به سببا لعدم ظهور

وجه الشبه لانتزع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلابد وان يحضر الطرفان او لا ثم يطلب ما يشترك كان فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل الذي ينظر فالكثرة في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاعراض وصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في الكتب حين عزل الدخان عن الشعاع وجرده والثاني ان تنظر من المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الاعيان انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبار مثله في العنقود اللاحية منثورة فذلك والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما لشيء كلا حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعم فلا اكون لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل تداخلت فانتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي غريبا غير مبتذل لاسماع ولا مسوحيه عليه الغاكيد لا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني في الابتذال ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ويعني بعدم الظهور في بادي الرأي

الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض من المعاني الشريفة فلا اشتغلت عن بيان على الوجه وبيان ورد تالي السابق فيحتاج الى نظر وتامل وهل شيء احلى من الفكر اذا صادف منهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته وهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء والا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وان تقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه صريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي هو كما في البدر لو كان البدر يسكن الارض وهذا القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتباره اي التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته نحو وهي تمر مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة الاصيل وشعاع الاصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لما لبه اسحار وهو فيه امر الحلت والشمس تنفض ما الهكذا عب ان ينقد الذهب واللجين المذكور في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وقد شبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على ما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الادات المشعر بحسب الظاهر بان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي بافادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء به اي في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من قطعه

ممثلا لاعتبار ثمانية لان المشبه مذكور قطعا ووجه الشبه اما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور
او محذوف وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار
اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا اسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها
والا فمتوسطة وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه
كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب
مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه
واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم
اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للترتيب في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف
المشبه نحو زيد كالاسد او كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ولا قوة لغيرهما اي لغير المذكورين وهما الاثنان
الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان
متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل
عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه
بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد يرمي ولقيته في
الحمام اسد وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها
وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما
ان يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا
استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول
الثاني في باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان الاسم المشبه به اذا وقع هذه
المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فوضع
الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له
فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان با
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق
بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة

البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد
اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير
التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في
او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة
بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا
ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون
في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا
القسم نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه
وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كا
كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة الكلام
كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة
موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر
شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف
ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل
ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة
قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه
لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع
السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس
خضاب يده دليل على انه دونه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري ابلى

اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلى منه اسود ومظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الشائع
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر
انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف للبدر فهو مبنى على
تخييل انه زاد فى جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما
بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن
اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به فى البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه
خارج عن الاصل الذى تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبنى على
ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل فى اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع
دخول الكاف فى هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسب لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول
الثانى امرا ثابتا فى الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول مشكوك فيه كقولك كان زيد
الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيد الاسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فلو قلت كان
وحسبت عليها كان القياس على المجهول وايضا هذا الفرق اذا تاملت وحققت سره وجدت محصوله
انك تدعى حدوث شئ من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن هو م
لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد
المذكور ولا يتوهم جوازها على ذلك الجنس اعنى الاسد الحقيقى فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول
كلامهم ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة و
للمناقشة فى هذا المقام كلام نذكره فى [illegible] بحث الاستعارة ان شاء الله تم
اى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصود الا
صلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه
تقابل العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على

والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون
له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له فى الجملة فالتعرض
للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد
والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى او العرفى فالمقيد بالعقلى ينصرف الى الاسناد
والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا
ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى والتا
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول
فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة
ظريفة واما على الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على
موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل
او امرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى
فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فى هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت له تلك الكلمة فى اصطلاح به التخاطب اى وضعت له تلك
الكلمة فى اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة لانه لا معنى
له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله
فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز
والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل
الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا
الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله فى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل
عن المجاز الذى يستعمل فيما وضع له فى اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها

المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانما تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح
الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في
في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب فيثبت له
اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة مقصودا في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو
الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل
بنفسه وبقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين
اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج
الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره انه مشروط في دلالتها على معناه الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نم ان معنى الدلالة على معنى
في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره
فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل
بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم
بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا
وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض
الاشتراك لا ينافي ذلك التعيين وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز
الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام
منتسبا الى الوصفين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة اما اذا خصصته باحد
الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة
لدفع مزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه
للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه
على ذلك وقال اذا اطلق فهو مفهوم احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا

فلا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند
الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو
ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية
فقد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ
لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسد
في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو المعنى الكنائي ففساده ظاهر لظهور ان دلالته على اللازم ليس بنفسه
بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير
قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
ايضا دخول قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل
معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي
حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه
قلت هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له على راي المص بل انما استعملت في لازم
الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا
فيه وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره
فاسد من العجايب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الا
الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي ان الدلالة بنفسهما ان يكون
العلم بالوضع كافيا في الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره الفساد توهم ان السكاكي
اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يحمل كلام غيره ويحمله على معنى
قائله بري منه هذا كلامه واقول كيف قال ان ابطال كلام المص يحمله على معنى هو بري منه و
والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه وان السكاكي

ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك
اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي
نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك
هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من ان الله تعالى
وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم
واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات
الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور
على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد
يفهم من كل لفظ انه ضمن له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي
دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية كما ذكر
ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين وهذا كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود
والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وهو جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين
وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين وهذا اولى من قولهم
لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول كلام القائل بدلالة اللفظ
لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة الاشتقاق والتصريف من ان
للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير
ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان

كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل
شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه
اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي والكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا
بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا
مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار
التناسب في تسمية شيء باسم مغاير لاعتبار المعنى في وصف شيء نحو تسمية انسان له حمرة باحمر فان
اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره
وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعلى هذا زال الحمرة
لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما
بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما لغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية
ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما مخالف حقيقة الاخر
فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
وجه م على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
لا يسمى مجازا كما لا يسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما
وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت له ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له
في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا
استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا
معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعمل فخرج الغلط من تعريف المجاز كما في قولك خذ هذا الفرس
مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع
قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في

في غير ما وضع له فقد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول
منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني
وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس
ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلق على الفرس باعتبار مجرد انه يدب
على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة
اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية
بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه لا لزم
ذلك الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم
ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما
يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي
وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين
ناقله وهذه التسمية بالقياس الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية
وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فا
لمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ
الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا
لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون
حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون
حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة للذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني
فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل النكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز
مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة

فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا
ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر
فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه مستعارا
منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه
ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعارا لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به
لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية
لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي
فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة
لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض
اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة
التوحيد جامعة لهم ولما ذكر الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على تغافلنا عنه
من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول
وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد
اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر
للمرسل عدة امثلة اراد ان ينبه على عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون
مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق
المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت
ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم

المجاز موضوع بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة بل ترتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف
قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق
الرواية على المزادة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا
مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح
كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت
هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها
الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا
لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور
يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة
جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته
اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث وتسمية الشيء باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم
المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب
انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم وما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم
ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم
محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل
في ذلك الشيء كقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي ففي الجنة التي تحل فيها الرحمة
او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت تعتبر في جميعها اللزوم

بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن
عن المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك
في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة وغيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ
اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق
فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك
الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا
لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي
اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى
او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع ثم اما ان يكون احدهما جزءا للاخر او مجاورا له كالقرآن
للبعض والرقبة للعبد وخارجا عنه واللزوم بينهما فلا يكون بحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل او سببية
احدهما للاخر او مجاورا له او يكون لاحدهما شرطا للاخر وجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء
على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز
اطلاقهما على الانسان لا يوجد بدونه ونحوهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق
العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى لا يتحقق بدون العين
فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة
وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي ان اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا
مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها لتسمى تحقيقية لتحقق
معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان

وانما

ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى
على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اى قول زهير ابن ابي سلمى لدى
اسد شاكي السلاح بالقلب اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف
اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة وبسالة تمامه له لبد اظفاره
لم تقلم وهو القطع فالاسد هيهنا لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم
وهو القطع فالاسد هيهنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله تع اى والعقلي كقوله
تع اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب
المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان
وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما تلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع
اللون وتغيره ورثاثة هيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل
ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال يغشيه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث با
باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون
عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه
هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن
تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول
قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء
به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت اسدا لانه اذا كان عين المعنى الموضوع له لم يصح
تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما
وضع له هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله

حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه هيهنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد
قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد وقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان
لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك
وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على
زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة
عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة
وقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون
استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد
علي وفي الحروب نعامة اى مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اى باكية وكقوله عليه السلام
هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه
الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور ما سماء ترجمها
اكنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون
هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اى رايت رجلا كالاسد في الشجاعة
ولاحت من تصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط
والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا
جزء كلام كما في قوله تع صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعة
بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين لسواد اخر الليل وبعد
من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تع ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء
متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تع وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا

ملح اجاج من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما فى الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه
فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصى عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة فى غير ما وضع
اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقى موقعه ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه فيصح فى نحو رايت
اسدا ان يقول رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالعذب والملح المؤمن
المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد
التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب فى منافع الكافر خلو عن
عن المنفعة فهو فى طريقه قوله تعالى فهى كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء
ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما مثالين للاستعارة
ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز
لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد
مثلا فى قولنا رايت اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع و
ولا لامر اعم منهما عقلى من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق
الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله فى المشبه والمشبه كالشجاع
مثلا استعمالا فى غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا
وهذا الكلام صريح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس
من المجاز فى شئ كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل
الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته او كسوته فقلت وضع
نعم ما فعلت لم يكن لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير
من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص و يعترضون ايضا بانه لا دلالة
للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاء عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال

والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل
انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها
اى استعمال الاستعارة فى المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له
وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان
مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا
واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا
الى مفعولين كان بمعنى صير و يفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة
الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا
بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع
واقعا مجاز عقلى و لهذا اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله
فى جنس المشبه به صح التعجب فى قوله اى قول ابى الفضل ابن العميد فى غلام قام على راسه يظلله
قامت تظللنى اى توقع الظل على من الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب شمس
اقول يا عجبا ومن عجب شمس اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء تظللنى من الشمس فلولا انه
ادعى له معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى ان يظلل
انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهى عنه اى ولهذا صح النهى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى
غلالته هى شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر يقول زررت ا
القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن
عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بسبب ملابسة انسان

كالقرنى الحسن ورد بان الادعاء اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه به لا يقتضى كونها اى كون
الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بانها مستعملة فى الرجل الشجاع مثلا والموضوع له
هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله فى جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد بطريق
التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرءة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة وهاتيك
الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك القوة
لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف
استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا
يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة
السبع المخصوص واما التعجب والنهى عنه فى البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على ما تناسى التشبيه
قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين
بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعنى ان فى الاستعارة دعوى دخول
المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا
تاويل للكذب وايضا لا بد فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع
له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة
لبناء الدعوى فيها اى فى الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن
عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف
ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما هو عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا
لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل
والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق

والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه
الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون
الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك
والجنس يقتضى العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف
من الاوصاف كحاتم فانه تضمن اتصاف بالجود وكذا مادر فى البخل وسحبان فى الفصاحة و
باقل فى الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتاول فى حاتم فيجعل كانه موضوع
للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود او طى لغزا وغيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان
متعارفا او غير فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف
وهو من يتصف بالجود لكن استعماله فى غير المتعارف يكون استعمالا فى غير الموضوع له فيكون استعارة
نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما فى قولك رايت اسدا يرمى او اكثر اى امران او امور
يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمانا فان فى ايماننا نيرانا اى
سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران
هو السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف
او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى جهة كونه
قسما لقوله او اكثر كقوله اى قول البحترى وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على
انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفى
من انكفى اى انقلب والباء فى قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها
على رؤس الاقران خمس سحائب اى انامله الخمس هى فى الجود وعموم العطايا سحائب اى تصبها
على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها والمراد بالرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة

جمع القلة والكثرة تستعار للاخر لما استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر هناك صاعقة وبيّن انها من نصل
سيفه ثم قال على ذوى الاقران ثم قال خمس فذكر واحد والذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة
وباعتبار اللفظ وباعتبار امر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار له قسمان لان اجتماعهما اى
اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى قوله تع او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق توصل الى المطلوب والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واما استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن
اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه فى ومن كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة
التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما
ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود
كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن
عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك اسم الميت للحى
الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ قال اللهم ثم الضدان ان كانا
قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف
قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن اقل علما اولى بذلك من اقل قوة لان الادراك اقدم
من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعنى الحركات الارادية مسبوقة با
بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له
من الحيوة وتقريبا له الى ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يق
انه بعد الموت حى هذا كلامه ولا يخ عن خلل لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر
باعتبار معنى قابل للشدة والضعف وكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه

الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها
فى شئ عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
فى ضده اى الاستعارة التى استعمل فى ضد معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب
اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذى هو
ضده بادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح
والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعنى ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى
يسمى فى التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار
له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها
او رجل فى شعفة فى غنيمة يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى تفزع
منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان
فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض الجبال فى غنم له الجبل
قليل يرعاها ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران قطع
للعدو والجامع داخل فى مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو
داخل فيهما اى فى مفهوم العدو والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو وقال الشيخ فى
فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمه فى صفة توجد فى جنسين
مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع
المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس
ثم قال قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان فى كل
من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن فى طار
مرعى فى استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور على الاقر

ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم
الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة
غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة ان تلك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن و
والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما
فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون
الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف
يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا
يرى ان السواد جزء مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما
يجعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في
احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تع وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق
الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل
كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ
في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها و
ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في مفهوم الطرفين
وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع للحيوان ا

الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع
المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له المجموع ايضا ليصح ان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار
الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد يكون في
في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك
يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وفي الصحاح القربوس
السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد
بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر بشبه هيئة وقوع العنان
في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي
ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان
في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقول انه شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان
بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين
اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي
القربوس من العنان اعني من الذي يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم
جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان
البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في

وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا القى ثوبه اي قطع سرجه

في الولوج للاستعجال الخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في
ما الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة سة والشبه فيها ظاهر عامي
لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او
اعناقها حتى افاد انه امتلاءت الاباطح من الابل كما في قوله تع واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق
في السيلان السرعة والبطوء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرها في الهوادي وسائر
الاجزاء يستند لها في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق ا
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف
الليل في الطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل
له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره الشدة المشقة له فاستعار له كلكلا ينوء
به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي
المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان
او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا لما عرفت في مبحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي
او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا
حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان
الذي خلقه الله تع من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها
من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا
يق للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع
حسي يدرك بالبصر وقد عد السكاكي من هذا القسم قوله تع واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو
النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة
هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية جعل السكاكي ان

ان يتأول به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم
المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر
تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعار
التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظلمة وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر
على اخر اي حصول امر عقيب حصول امر اخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على
كشف الضوء من مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها
بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه
الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وقع في عبارة الشيخ
عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك
لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة ا
الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور
النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار وابن ربطة ظاهر
اي زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال
ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون
بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة
فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما من الاول واستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر
على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف
باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون
بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد

على الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما
يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل
بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع
ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية
لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع
اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زواله وزوال ضوء النهار فليتامل
واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسي
ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعمالان
الجامع في احدهما حسي وفي الاخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال ولان الاستعارة مبنية
على التشبيه تتنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا
حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار
له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية
قلت لما سياتي من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر
سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور
في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو
ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي
هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقال الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة
فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص

لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون
لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اي الطرفين حسي والاخر
عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي
والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة
وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما ضربت الخيمة او القبة على من فيها او جعلت
الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب
القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي
الطرفان المختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار
اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم
جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وا
افعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولنا جسم ابيض وبياض صاف دون
معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او عروضه لها دون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم

غير محذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بتسليم صحته عين مثال
لاسماء الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير
ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست
بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح
لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة فان المقتل اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون
الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا لكان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا
هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات
واسماء الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة
او اسم زمان او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب
ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث
اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض
فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى
وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع ذلك الى هذه بنوع استلزام فقول
المص في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه انفا فيقدر التشبيه في نطقت
الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة
فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة
لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير
قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى الواحد يجوز ان يكون مجازا

مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان
من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد التشبيه
في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يحمل التمثيل على الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو
فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين
بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده
ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة
في المجرور هذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على
طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما
كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان
المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان
التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ ثم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور
لا اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو
لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا لا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة
التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل
انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار
السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه
في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة

التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه والفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال
او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل
والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري الوادي لقريهم لهزميات نقد بها
ما كان خاط عليهم كل زراد اللهزم من الاسنة القاطع فاراد بلهزميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول
الثاني اعني اللهزميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة
كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع
والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشرتهما
او على الجميع اعني الفاعل او المفعول والمجرور نحو قري مرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات
واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سري النوم في الاجفان ايقاظا
فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسري لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سري
استعارة لان السري في الحقيقة السير بالليل فليس بشي لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة
واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كما في الاحوال نحو قتلت زيدا
اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار
الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشي يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت
بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي
كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي
على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي
كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر
الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا
اي شارعا في الضحك اخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال يعني غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر

ادا الدين يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تع فاذاقها
الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل لكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
عموم الملابس فهو قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على
والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتهما بذلك الامر الحادث الذي استعير
له اللباس كانه قيل فاصابها الله بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه
الاية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه
ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون
الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية مما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت
تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة
ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف
له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه فترشيحها وتجريدها
وترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقويته ومبناها اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه المرهعد٣
وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه على علو القدر الذي يستعار له علو
المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر
اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود

لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصد
الى ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا
الكلام وجه ونحوه اى ونحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه ما مر من التعجب
في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهى عنه اى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى
غلالته لانه لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه وجه كما سبق الا ان مذهب
التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه
وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة
ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا
والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء
على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا
كا نوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يتشبهون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اى قول العباس
بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز اى امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزول ونحو تقديم الظرف على
المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اى هذا جواب الشرط اعنى قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع اولى
مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعنى المشبه وجعل الكلام عنه
وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز في المفرد واما المجاز المركب فهو
اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة
في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين

الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة
اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى كما كتب الوليد بن اليزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما
اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت والسلام
شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر تارة اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو
الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من متعدد على امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه
منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية
كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن
عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة
فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع
المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار
بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان
كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد البيت
فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحسر والحزن فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه
بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اى استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اى على سبيل
الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلى يسمى مثلا ولهذا اى ولكون المثل تمثيلا فشا
استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ
الذى هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغير لما كان هو اللفظ الذى يختص المشبه به
فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى

مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيّعه قبل ذلك يقول له بالصيف ضيّعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم عن نحو ضيّعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تع مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثه اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورد المص ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب

ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي اعلقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي تجعل معاذة اذا اعلق للموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل يروى انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر ورثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنه دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقتان مستعملتان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون التخييلية البتة فان قلت فماذا تقول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في قوله اسد علي وفي الحروب نعامة بل ترشيح للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع

في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود
كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له
هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تع وينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين
المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر
شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد يكون
تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر
فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت
للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك
انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينتقل الاسم عن مسماه الى محقق يمكن
ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته و
يوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت
وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا
لا يصح ان يقال اذا اصبحت بيد الشمال بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى ذلك
التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك
في تصريف الشيء بيده فيجد الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال
مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له
ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه
شبه شيئا باليد وانما المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف

خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو
على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله
وعري افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية
ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على
التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين
انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الة ما كان يرتكبه
وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك
الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال
بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه
الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير
والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل و
الفتوة كذا في الصحاح من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى
الحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى
الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى
وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اعني استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب
اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المص في هذه المواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا
وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع
عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير
الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف

فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدًا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز
عنها قلنا انما اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو
ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فخرج قولنا المستعملة
فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يقصد
السكاكى لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله
مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو
فى كونها مجازا لغويا ام عقليا لا فى كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما
وضعت له فى الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس باصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من
غير تاويل فالتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز عن الاستعارة ويرتكب كون الكلام قلقا وعرف ا
السكاكى المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى
نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة
الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح
واد اعلى المقصود اقامه المصنف مقامه فقال فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة
مانعة عن ارادته اى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح واتى السكاكى بقيد التحقيق اى بقيد الوضع
فى قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق لتدخل فى تعريف المجاز الاستعارة التى هى مجاز لغوى
على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى
فى التعريف اصلا اذ لا يصدق عليها انها مستعملة فى غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته فى هذا المقام

فى هذا المقام قلقة لانه قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة هذا فاسد لانه احتراز عن خروج
الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها فى قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وقوله استعمالا فى الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها
كما استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط فى فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة فى الدعاء مجازا
او صاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايضا فى الظم فاسد لان مثل ذلك مجاز وهذا الحكم فكيف
يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك ورد ما ذكره
السكاكى بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة
الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه اذا انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف
الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد فان اراد ذلك
فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبنى على التجوز والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول
الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين
اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى
الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما
هو لنفى المتعارف لتعيين المراد اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون
استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدى
معناه كالا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا
كذلك لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن
ما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص بانواع
الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفهما انما
يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت

له استعملا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزوم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقى من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقى ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب لا لاعليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى بقيد الموضوعة في قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى وقع فيه التخاطب ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا الجواب ان في الامور التى تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتكلمون من تعريفات الدلالات ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى واحد ايضا قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا لكن بحسب الوضعين كامر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له اى مع قطع النظر عن امر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف جواد مشعر بالحقيقة كما يقى في قولنا الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة من حيث انها جواد انها موضوعة له وخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء لان استعمالها في الدعاء ليس لمن حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقى فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد وهو قوله في اصطلاح به التخاطب في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هى موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط

الجواب

بل

انها موضوعة للدعاء ولا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انه

وهذا غلط لا اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة [illegible] وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان [illegible] طرفي التشبيه وتريد به اى بالطرف المذكور الاخر اى الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه [illegible] المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت [illegible] ما يخص المشبه به كما تقول وهو اسم جنسه كما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد لبست الاظفار في معرض السبع مع انها انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه مستعارا هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامه ما ينافي جميع ذلك في الجملة فقد وقع منه خبط على زعم القوم في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اى قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا او عد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى منها اى من الحقيقة حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين عن امور بوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اى

اى التمثيل مستلزم التركيب المنافى للافراد فلا يصح عده من الاستعادة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد لان
تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم
وجوابه انه على التمثيل قسما من مطلق قسم الاستعادة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمته
المجاز المفرد الى الاستعادة وغيرها ان استعاده مجازا مفردا كما يق الابيض اما حيوان او غيره
والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وما قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعادة من اقسام المجاز المفرد
المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى
وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفايدة و
متضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة الكلمة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد
القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله وكلمة الشهادة
فلا يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة فى اللفظ
مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها
هو المجاز فى المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد
بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصى وان اريد ما هو اعم من الشخصى
والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما بين
فى علم الاصول الثانى انا لا نسلم ان التخييل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى
والتشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تع مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية وفيه نظر
لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه قد يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لتوجيه كلام ابو كلام المص
حينئذ على استلزامه التركيب فلا يصلح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد يعد من التحقيقية مثل قولنا اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس ما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته
بل فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد

الافراد ايضا وهذا كاف فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شئ او تقييدها بالواقع انها بالقرشى لا يخرجها
عن ان يكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو
التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وهذا فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية فى
الحذاقة والاستيهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى
استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكى الاستعارة
التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اى معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شئ من التحقق
العقلى او الحسى كلفظ الاظفار فى قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع
فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورة تمام اى تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه
لها اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اى على ذلك المثل يعنى على الصورة التى هى مثل صورة
الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية
عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع
ولسان الحال الشبيه بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى
الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال فى الكلام واما قول
ابى تمام لا تسقنى ماء الملام فزعم السكاكى انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم
للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون
قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضافة الماء اليه استعارة تخييلية
او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
فى شئ وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه

ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اى فى تفسير السكاكى التخييليه بما ذكر تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه كثرة
الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم
لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم
تخييليا ذكر ابو على فى الشفا ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن
حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهى التى لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعانى الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره للتخييليه
تفسير غيره لها اى غير السكاكى للتخييل بجعل الشئ للشئ كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار اعنى تفسير السكاكى المنية
يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية
واستعمالا للفظ فى غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة
فى معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم
ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية على تفسير السكاكى دون الغير لان الاستعارة فى شئ يقتضى
تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشئ هو للشئ من غير
توهم تشبيه بمعناه الحقيقى لما سبق من تفسير الاستعارة فان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير
النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوى
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو للاستعارة بالكناية التى هى من اقسام
المجاز اللغوى فهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييليه وتحقيق معنى الاستعارة فى التخييليه
انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعملة فى معناه الحقيقى
ليكون حقيقة لغوية او فى غير معناه اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة المصرح بها كما هو مذهب السكاكى فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى ثم القول
باجماع السلف على ان التخييليه من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضى

ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية
اثبات بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه ما يختص بالسبع الذى هو المشبه
به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذى
هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر
ههنا ايضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح فيكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين
تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا
فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه
مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله فى الايضاح ان فى كل منهما اثبات بعض لوازم
المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظه الموضوع له وفى الترشيح
بغير لفظه فالمشبه فى قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذى اثبت له بعض لوازم المشبه به
وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعنى الاظفار التى هى موضوعة
للصورة المحققة التى هى المشبه به وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى المتوهم
فى التخييليه وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس
من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل
بما يناسبه وحاصل الاعتراض انه مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى
هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به
هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا تتلاطم امواجه فالمشبه به
هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف اظفار المنية
فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا

ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكى م

لعهد والاعتصام استعارة م

استعارة للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل م

الامواج م

عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا
لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة
المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية فى
فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة
اضافة الاظفار التى هى من خواص السبع اليها اى الى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه به
اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل
الاستعارة ورد بما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ
المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك
لانه فسرها بان يذكر احد طرفى التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة
المستعملة فى غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة للاستعارة انما هى قرينة التشبيه
المضمر فى النفوس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل
به التفصى عن هذا الاعتراض حيث ورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس
المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره وسمى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه و
ولا اعتراف بحقيقة الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل
فى الاستعارة المصرح بها باسم المشبه فكما ندعى هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر
حتى يتهيأ لنا التفصى عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل
المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل
المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة
ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت

قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى
يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل
المذكور يصير استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع
بالتاويل المذكور يصير استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل
احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة
وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة
فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن
لا نسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق
من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع
له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له فى مثل قولنا دنت
منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف
كما فى اظفار المنية فالاستعمال باعتبار الاول على سبيل الحقيقة قطعا وباعتبار الثانى فان استعماله فيه
ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده
فليفهم هذا غاية ما امكن فى توجيه كلامه على ما نموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية
هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد له ادعاء والمنية مستعار له
والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه و
وارادة المشبه به اراد بهما المعنى المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد بها اللفظ
المستعار فقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال
عليه الا انه صرح فى اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم
الى غير ذلك من الامثلة وفى اخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فاء

الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع
ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فتأمل فوكلامه
في بحث الاستعارة بالكناية نوع تسامح فيندفع الاشكال بحذافيره اختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون
في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكي في
المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت
الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق
للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا
في قولهم نقريهم لهذميات جعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم
ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الاستعارة ففي قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا جعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل جعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة
بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب
الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اى السكاكي ان قدر التبعية كنطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اى
التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز
المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون
صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية
لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون
اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر

وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا
استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى
هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى السكاكي من
من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتيسر
له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في
الفعل لا يكون الا تبعية ومايقال انه مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون
اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت
اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة
لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله
في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف
فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان
فلا بد من استعارة المتكلم للحال ضمنا استعارة مكنى عنها عن التخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى
عنها موجود دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا
كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقول بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى
نظر فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم
دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف فيهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا
امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وا
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف وغيره لا انه لا تلازم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدون المكنى عنها كما ذكر في اظفار
المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة

المكنى عنها اما امر مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال وامر محقق كالانبات فى قولك
انبت الربيع البقل والهزم فى قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام
السكاكى لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمى يشبه بالنطق
كما ذكر فى الاظفار وهذا قول الاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب
المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر فى المكنى عنها والتخييلية تغير المص بان لفظ (لتفسيرى)
فى نطقت الحال لكنه يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالمتكلم لكناية واثبات النطق لها استعارة
تخييلية فيكون نطقت حقيقة مستعملة فى المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم القول
بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عنده حقيقة كيد
الشمال واظفار المنية فصل فى شرايط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق فى باب التشبيه وذلك
لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح وان لا يشم رايحته لفظا اى وبان لا يشم كل
من التحقيقية والتمثيل رايحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا فى الشجاعة
تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامه رايحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعنى ادعاء
دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى فى وجه
الشبه كقوله ظلمناك فى تشبيه صدغيك بالمسك وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن
ومن زعم ان من شرايط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام
ملائم لاحد الطرفين فقد اخطاء لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة
الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اى ولان شرط حسنه ان لا يشم رايحة التشبيه لفظا يوصى
ان يكون الشبه اى ما به المناسبة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص
لئلا يصير كل منهما الغازا اى تعمية فى المراد يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع

والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير الغازا اذا روعى شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كان تشم
رايحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل فى التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر
وفى التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله ع الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
واريد المثل وفى الفايق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل
جملا كان او ناقة يريد ان المرضى المنتخب فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل والكاف
مفعول ثان لتجدون وليست مع ما فى حيزها فى محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فى
فيها راحلة وهى جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية
او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين و
ويتصل به اى بما ذكر من انه اذا خفى الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا
قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل فى قلبى نور ولا تقول كان فى قلبى نورا
وكذا اذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول كانى وقعت فى ظلمة والاستعارة المكنى عنها (وقعت)
كالتحقيقية فى ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها
بحسب المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المص وليس لها فى نفسها تشبيه لانها حقيقة كما
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها
بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن والحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن بعض (استهجن)
ماء الملام ولقايل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر فى التحقيقية والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلى الى غيره كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر فى الحذف كما النصب فى القرية والرفع فى

في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الاستعمال فيه وهو قد
قد صرح بان الجز فليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على المعنى
الثاني اقتداء بالسلف واحتذا بالشيخ التابع عن الزلق عند وصف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق
المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها الاصلي
من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تع وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تع
ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسال اهل القرية للقطع بان المقصود سوال اهل القرية
وان كان الله تع قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم
حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا ولنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا
كما يق سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي في ربك والقرية هو الجر وقد تغير في
في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم في مثله شيء فالحكم الاصلي في مثله هو النصب
لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تع لا نفي ان يكون
شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يق ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه
لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له
اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تع اذ لو كان له مثل
لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك
لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا
نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت
اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية
من فائدتها وكانهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تع ونحوه قوله تع بل يداه

بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لانها وقعت عبارة عن الجود لا
لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له اصلا
فان كان الاصل الحذف او الزيادة فيما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب
وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة من الله فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه تغير الاعراب والمعنى الى ما تحيا القه داسا كنقصان
الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي في قوله تع
او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في في قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير
المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة
كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كالقول
بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في
في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما تحيا القه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو
فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد
وما يغير المعنى لا الى ما تحيا القه بالكلية مثل ان زيدا قايم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع
له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت
في يوم الجمعة والرجل ثم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح ومن حق هذا النوع ان يعد ملحقا
بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا لكن
العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك
سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة
المفسر بتفسيره بحيث او له وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما
وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها
غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول والظاهر انه لا يتناول هذا النوع من

من المجاز لانه مستعمل فی معناه الاصلی والا لدخل فی تعریف السکاکی ایضا واما تقسیم المجاز الی هذا النوع وغیره
فمعناه انه یطلق علیهما کما فی المستثنی متصل ومنقطع فلا تعرف للسکاکی ههنا رأیا ینفرد به والله اعلم ص
الکنایة فی اللغة مصدر قولک کنیت بکذا عن کذا وکنوت اذا ترکت التصریح به وهی فی الاصطلاح
یطلق علی معنیین احدهما المعنی المصدری الذی هو فعل المتکلم اعنی ذکر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة
اللازم ایضا فاللفظ مکنی به والمعنی مکنی عنه والثانی نفس اللفظ وهو الذی اشار الیه المص بقوله الکنایة
لفظ ارید به لازم معناه مع جواز ارادته معه ای ارادة ذلک المعنی مع لازمه کلفظ طویل النجاد والمراد
به لازم معناه اعنی طول القامة مع جواز ان یراد حقیقة طول النجاد ایضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة
ارادة المعنی الحقیقی للفظ مع ارادة لازمه کارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا یصح
فیه ان یراد المعنی الحقیقی مثلا لا یجوز فی قولنا رایت اسدا فی الحمام ان یراد بالاسد الحیوان المفترس
لانه یلزم ان یکون فی المجاز قرینة مانعة عن ارادة المعنی الحقیقی فلو انتفی هذا مثلا انتفی المجاز لانتفاء
الملزوم انتفاء اللازم وهذا معنی قولهم ان المجاز ملزوم قرینة معاندة لارادة الحقیقة وملزوم معاند
الشیء معاند لذلک الشیء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعریف
المذکور ان المراد فی الکنایة هو لازم المعنی وارادة المعنی جائزة لا واجبة وصحح بذلک قوله فی المفتاح ان الکنایة
لا تنافی ارادة الحقیقة فلا یمتنع فی قولک فلان طویل النجاد ان یراد طول نجاده مع ارادة طول قامته و
وهذا هو الحق لان الکنایة کثیرا ما تخلو عن ارادة المعنی الحقیقی وان کانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان
طویل النجاد ان لم یکن له نجاد قط وقولنا جبان الکلب مهزول الفصیل وان لم یکن له کلب ولا فصیل
وفی موضع اخر من المفتاح تصریح بان المراد من الکنایة هو المعنی ولازمه جمیعا لانه قال المراد بالکلمة الکلمة
المستعملة اما معناها وحده او غیر معناها وحده او معناها وغیر معناها والاول الحقیقة والثانی المجاز
والثالث الکنایة والحقیقة والکنایة تشترکان فی کونهما حقیقتین وتفترقان فی التصریح وعدم
التصریح وبهذا یشعر قول المص انما تخالف المجاز من جهة ارادة المعنی مع ارادة لازمه وان کان یشیر الی ان ارادة
اللازم اصل وارادة الملزوم المعنی تبع کما یفهم من قولنا جاء زید مع عمرو ولهذا یقال جاء فلان مع الامیر و

مع الامیر ولا یقال جاء الامیر معه فوجب التوفیق بین کلامی المص ان معنی قوله من جهة ارادة المعنی من جهة جواز
ارادة المعنی بقرینة ما سبق من التعریف واما قوله فی الایضاح والفرق بینها وبین المجاز من هذا الوجه ای
من جهة ارادة المعنی مع جواز ارادة لازمه فلیس بصحیح اللهم الا ان یراد بالمعنی ما عنی باللفظ ولازم المعنی هو
الموضوع له وبلازم المعنی معناه الموضوع له وفیه ما فیه وفرق ای وفرق السکاکی وغیره بین الکنایة
والمجاز بان الانتقال فیها ای الکنایة من اللازم الی الملزوم کالانتقال من طول النجاد الذی هو لازم لطول القامة منه
الیه وفیه ای فی المجاز من الملزوم الی اللازم کالانتقال من الغیث الذی هو ملزوم النبت الی النبت و
ومن الاسد الذی هو ملزوم للشجاعة الی الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم یکن ملزوما لم ینتقل
منه الی الملزوم لان اللازم من حیث انه لازم یجوز ان یکون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام علی الخاص بل انما
یکون ذلک علی تقدیر تلازمهما وتساویهما فان قیل یجوز ان یدل علیه بواسطة انضمام القرینة قلنا
ح لا یبقی لازما ولا سلم فلیکن المجاز ایضا کذلک وح اذا کان اللازم معرفا بان یکون ملزوما یکون الانتقال من
من الملزوم الی اللازم کما فی المجاز فلا یتحقق الفرق والسکاکی ایضا معترف بان اللازم ما لم یکن ملزوما امتنع
الانتقال منه لانه قال مبنی الکنایة علی الانتقال من اللازم الی الملزوم وهذا یتوقف علی مساواة اللازم للملزوم
وح یکونان متلازمین فیصیر الانتقال من اللازم الی الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الی اللازم
فان قیل مراده ان اللزوم بین الطرفین من خواص الکنایة دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم
ذلک وما الدلیل علیه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما یکون وجوده علی سبیل التبعیة کطول النجاد
التابع لطول القامة ولهذا جوزوا کون اللازم اخص کالضاحک بالفعل للانسان فالکنایة ان
ان یذکر من المتلازمین ما هو تابع وردیف ویراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعکس وفیه نظر
لان المجاز قد یکون من الطرفین کاستعمال الغیث فی النبت والنبت فی الغیث وهی ای الکنایة ثلثة
اقسام الاولی ای القسم الاولی والثانیة باعتبار کونه عبارة عن الکنایة یعنی الاولی من الکنایة المطلوب
بها غیر صفة ولا نسبة فمنها ای من الاولی ما هی معنی واحد وهو ان یتفق فی صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معین عارض فیذکر تلک الصفة لیتوصل بها الی ذلک الموصوف کقوله الضاربین بکل مخذم والطاعنین

مجامع الاضغان الحذم القاطع والضغن الحقد مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي
مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة ويضم الى لازم اخر واخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه
كقولنا كناية عن الانسان حتى مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذه خاصة مركبة وشرطهما اى
شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ما هي
معنى واحد قريبة والثانية اعنى ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص وفيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة
في الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي
معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليتين عن الواسطة الظهور ان ليس الانتقال من حي مستوى القامة عريض
الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة
فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المط بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة
كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها
شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع
مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل
نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر و
في الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع
الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن
المسبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا في المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بحسن وجهه او كانت غيرها نحو
زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوم بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح
فيه الاضافة وكذا يقبح هند تامة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية

كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة
للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو بمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة من معمول
مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم
كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقال منه
الى اللوازم ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن في بادي الرأي وعبد اعتنا زعم البعيد
وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا
قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب
انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك
فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المط بالكناية قد يكون هو الوصف
المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كلامه كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان
الانتقال من الكناية الى المط بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة
الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل صيغة منها عائد الى الكثرة التي
قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها
الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
وعليك بتتبع الاسئلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة
اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقولهم اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي
كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول

انه مختص بها او نحو مجرور معطوف على ان يقول اى او مثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول
اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الملائمة لذلك على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة
له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافته
او اسناده الى الموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره فى
قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف
ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك
الصفات فى قبة تنبيها على محلها اذ قبة وهى يكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج
وانما احتاج الى هذا الوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا
ثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى
الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح
بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من
ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب
الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات طول للنجاد وذلك
هو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات الطول القامة له
وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا
عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير
وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا
كما فى قولنا يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان
احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته
ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون

وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه
كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض من يشرب الخمر ويعتقد
حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر
له باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع
التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال
فاما كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثانى مستلزما للثالث من غير عكس وغرض الشئ بالضم ناحيته
من اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اى من جانب وناحية قال السكاكى الكناية تتفاوت
الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال يتفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريض
وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت
بفلان ولفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب فتريد جانبا آخر ومنه المعاريض
فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له و
التعريض ان تذكر شيئا يدل به على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه
امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير فى المثل السائر
الكناية ما يدل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب والتعريض
هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج
فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه
ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء
فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة
بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما فى قوله اوما رايت المجد القى رحله فى

فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وانت
تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب والانسان الذى معه جميعا كان
كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بد فيهما اى فى الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية
كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا
وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة
التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو
غير موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال فى ملزومه الى اللازم وقد يكون مشابهة للكناية
كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير
الموضوع له وليس كناية اذ لا يتصور فيه اللازم وملزوم والانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا
لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون
حقيقة فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو
الذى قصده السكاكى والحقيقة ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزمه منه التهديد لكل من صدر عنه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب
فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فصـــل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من
الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشىء ببينة وبرهان فان وجود
الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم فى سائر
انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتخيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم
ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتخيلية لان التخيلية والمكنى عنها
ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا

ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيد
خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول
افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك
المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة
لقراه لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترض المصنف بان الا
الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا
رأيت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى
يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بانه ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس
المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان التشبيه فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس
بسبب شىء من الصور فهذا التحقيق فى قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة
الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى
ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له فى الواقع
زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد فى الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا
رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل الا على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفى وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى والدليل على ما ذكرناه
انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للرجل فى الشجاعة ان المساواة تعلم
فى الاول من طريق المعنى وفى الثانى من اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر
ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل
عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح فى ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى
من عبارات الشيخ لا فتقارها الى تامل وافر والله اعلم بالصواب هذا آخر الكلام فى علم البيان والله
المشكور على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبى وآله الامجاد

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف وجوه تحسين الكلام اى يتصور معانيها
ويعلم بدا عدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه الوجوه المذكورة فى صدر
الكتاب فى قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام لمقتضى
الحال ورعاية وضوح الدلالة اى الخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام
ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا فى البلاغة مما يتبين فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس
من علم البديع وهى اى وجوه تحسين الكلام ضربان معنوى اى راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة
وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظى اى راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوى لان المقصود
الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه فى الكتاب تسعة
وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهى الجمع بين المتضادين
اى المعنيين المتقابلين فى الجملة يعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل هو اعم من ذلك فهو ما يكون بينهما تقابل وتناف
فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل
الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجئ من الامثلة
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو قوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
او فعلين نحو قوله سبحانه يحيى ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان فى اللام معنى الانتفاع
وفى على معنى الضرر اى لا ينتفع فى طاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس

النفس وتنجذب اليه فكانت اجد فى تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضى
ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو قوله تعالى
او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل
وهو اى الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد
احدهما مثبت والآخر منفى او احدهما امر والآخر نهى فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا
من الحيوة الدنيا والثانى نحو قوله تعالى لا تخشوا الناس واخشونى ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج
المطر الارض زينها وفسره بان يذكر فى معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا فى تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من اقسام
الطباق وليس قسما من المعنوى برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل محمد بن
حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اى لتلك الثياب الليل الا وهى من سندس خضر اى
ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثانى الكناية
عن دخول الجنة وما فى هذا المعنى البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان
ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما المحبوب الاصفر واسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود
حتى رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق شيئان احدهما الجمع
بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء
بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن
رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا
للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل

تلميح [illegible] الاحمر ما فيه [illegible]

معناها الحقيقي نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اى ظهر ظهورا
تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عنه بالضحك الذي يكون معناه
الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون
التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى في
الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات
المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى معان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى
بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين
معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان
ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم خص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
ثم مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين
بالاثنين نحو قوله تع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الا
الاربعة بالاربعة نحو قوله فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ولما كان التقابل
في الجميع ظاهرا الا في مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله عز وجل
كانه مستغن عنه اى عما عند الله سبحانه فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء وفي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب
من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين
الشيئين المتوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطت هنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرطت
اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الا
عطاء

بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى
مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت
ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه
اى ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والايتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر
وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو قوله تع والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة
امور نحو قوله اى قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اى المحنيات من عطف العود عطفه
حناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير رايت ايها الوزير
اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر نحو قول ابن رشيق اصح
واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر
عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا
ناسب فيه بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل
الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر
اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو
ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى فالمناسبة قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا
للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تع ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق
العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف
بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اى ان تغفر لهم مع

استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين امرين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس
والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان
اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال اليوم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت
السابق تحمل من الرهط الا ماتى من عقيل فى مماليكه رهط والنون هو المعروف من حروف المعجم يشبه به الناقة
فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت رئته وكذلك دال
اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم صفة راء والمعنى تحمل هذه
الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هى فى الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابى لزيارة الاطلال فيضرب رئتها
اذا حرك بها من شدة الهزال ويرفق بها لئلا تسقط راكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسنمة ففى ذكر الحرف والنون والراء
والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف
للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير
او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خز وطرزته مطارفها طرزا من البرق كالتبر
فوشى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخز
خز وطرزت اى اعلمت الطرز والمطارف جمع مطرف وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامر وضر وانفع ولن
واخشن ومر وابرم وانتدب للمعالى اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن
لا يلين خشنا لمن يخاشن ومر اصلح حال من تختل حاله وابرم من يرى القلم تحته اى افسد حال المفسدين
وانتدب اى اجب للمعالى واحمل نفسك عليها يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل فى مراعاة النظير
لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اى ومن المعنوى
الارصاد وهو نصب الرقيب فى الطريق من رصده ترقبه والرصيد السبع الذى يرصد ليثب والرصد القوم الذين

الذين يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم
فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهى فى النثر بمنزلة البيت من الشعر فقوله
هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه اخرى وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل
فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروى فالظرف
متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز فى الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه
اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره فى كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة
حرف الروى كقوله سبحانه وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز ههنا
فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم
اللقاء كلامى فليس الذى حللته بمحلل وليس الذى حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام
وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد فى الفقرة نحو قوله تع وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وفى البيت نحو قوله اى عمرو بن معديكرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه
الى ما تستطيع ومنه اى ومن المعنوى المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته
اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اى وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل
التكليف والتحكم ومن اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد
مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشئ لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا اى خيطوا
ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ونحوه قوله تع تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك
حيث اطلق النفس على ذات الله سبحانه والثانى وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا نحو
قوله تع قالوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له
عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى تقع

عليها الصبغ مؤكدا لامنا بالله اى تطهير الله لان الايمان من تطهير النفوس و يكون آمنا مشتملا على تطهير الله
عز وجل النفوس المؤمنين و دالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا
بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة و وقوع تطهير الله
فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل
الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قالوا آمنا بالله و
صبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قالوا
آمنا بالله للكافرين ولما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا اصبغنا الله
بالايمان صبغة و لم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة
لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد
رجلا يصطنع الى الكرم ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له
ذكر فى المقال ومنه اى ومن المعنوى المزاوجة وهى ان يزاوج اى يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير
المصنف كما فى قولهم تحصيل بين المعنى والتزوان بين معنيين فى الشرط والجزاء اى يجعل معنيان واقعان فى الشرط
والجزاء مزدوجين حينئذ ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى الناهى ومنعنى
عن حبها فلج بى الهوى واصغى اصاخت الى الواشى اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه فصدقه
فيما افترى على فلج بها الهجر زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان يرتب
عليهما لجاج شئ ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها ليع
بين م الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شئ عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة
للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان الجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين
فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر لانه

اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم على اجلسته وانعمت عليه ومنه اى ومن المعنوى
العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء فى الكلام على جزء ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الاخير والعبارة الحسنة
ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم فى الكلام جزء ثم تعكس فيقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر
عبارة المص فيصدق على مثل قوله تع وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد
طرفى جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين
العادات وهو احد طرفى الكلام وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما
انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اى ومن الوجوه ان يقع بين
متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس بين الحى والميت لان
قدم الحى واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان لفعلين فى جملتين ومنها اى من الوجوه
ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث
قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجملة كما
قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابى والجنون فنون حين تعاطيت الفنون وحظها تبين
لى ان الفنون جنون ومنه اى ومن المعنوى الرجوع وهو العود الى الكلام السابق على تطاول بالنقض
اى بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اى قول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة وهى اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع
اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم
ومثله فاق لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اى ومن المعنوى التورية ويسمى الايهام ايضا وهى ان يطلق
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهى ضربان مجردة وهى التورية التى
لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو

استوى ولم يقرن بشيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي يجامع شيئا
مما يلائم المعنى القريب المورّى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد
البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده
كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا وانغر الزمن طول الذي خرفت فاتفرق بين الجدي
في ابان الحلول برج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي
ليس بمراد اعني الرشا وحيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى
كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم
الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن
الملك ولما امتنع هاهنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو
بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل
للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد
تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز
بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل المفردات حقيقة او مجازا وقد شدد النكير
على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة
خوفا على السامع من خطرات تقع على الجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص
في جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ
معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه

ويراد باحد ضميريه احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر وذلك بضميره الآخر معناه الاخر

بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان و
وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا منه و
اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من
غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما
على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله
وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا اللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل
في العظم او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني
وان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير
في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور هو
اجمالا هو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت
النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور
اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق
باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين اي وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى
لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والتقيان
السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انما يدخل الجنة لا صاحبه
بدليل [illegible] وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء
وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان

ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويوفي بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين اللفين
احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا لطيف لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمروا وخرجت من بلدكذا
للتاديب والاكرام وتحاشيا فالشي فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على
سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية
القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا النوع
من اللف لطيف لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو
انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل لتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فاذكره في بيان تطبيق العلل على ما يوافق المذكور
من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس
لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية
القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور
فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر بصوم ما في
ايام اخر وفي هذا الكلام دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة
احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على
الامر بصوم الشهر ثم لما جعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام
الافطار في المرخص له وفيه نظر لانه لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر بكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في
ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة للامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص

له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع
بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء وقيل وجدك في المال وُجدا وَوَجدا و وِجدا وجدة
اي لتغني مفسدة للمرء اي مفسدة هي داعية تدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع
تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير
يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي
التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله
السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر والقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس
في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه
دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير الراجع الى المستثنى منه المقدر العام اي
اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل
اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة يسند الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو
المناسب هيهنا والوتد هذا اي الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته اي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد
يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثى اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب وكل منهما
يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت
لا نم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير
الحي فلو سلم استواء جعلت هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد وبالعكس فحصل التعيين غاية ما في الباب
ان اليقين يحتمل ومثل هذا العيب في اللف والنشر فليتامل ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان
يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي
كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال

والعاشر

القلب من جهة الحز والاحتراق ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس
اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام المدمع وهو
سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة
هى بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء
وهى معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه البلد
وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب
والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا ومن ولدوا والبواقى قوله
والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا
من جنس ذوى العقول او ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم
لك مصطاف ومرتبع وقال فقد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور
فيما رايناه من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المص وقوله الدهر معتذر بعد قوله
للسبى ما نكحوا بابيات كثيرة والثانى كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم او حاولوا اى طلبوا النفع فى اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق تلك منهم
غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى فى الاصل الحدث فى الدين بعد
الاستكمال والمراد هيهنا مستحدثات الاخلاق كما هو كالغرائز منها قسم فى البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما فى الثانى فى كونها سجية تلك منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق
والتقسيم ولم يتعرض للتفسير لكونها معلوما مما سبق من تعريفات هذه الامور الثلاثة كقوله يوم ياتى
يعنى ياتى الله اى امره او ياتى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب
او شفاعة الا باذنه اى باذن الله تع كقوله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى موقف وقوله يوم
لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين

فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت
السموات والارض اى سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهى عبارة عن التابيد ونفى الا
الانقطاع كقول العرب ما قام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما
الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو
استثناء من الخلود فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار و
وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة
ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب
الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا
يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من [illegible] مبدا معين
كما ينقص باعتبار الانتهاء فكذلك ينقص باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان
والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى
تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد اذ الانفس واهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين
شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشىء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق
به كقوله اى قول ابى الطيب ساطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطاتهم على
الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اى حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم
ومدافعة خطب كثير اذا اشتدوا ولان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء اقسام الشىء كقوله تع يهب لمن يشاء اناثا ويهب
لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون

فاذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية
على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث
اهم لكنه جبر تاخير الذكور بتعريفهم لان فى التعريف تنويها بالذكور فكانه قال يهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم
ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن
بل لمقتضى اخر ومنه اى من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر اخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر
ذى الصفة فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة فى كمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون
بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق اخر مثله فيها اى فى الصداقة ومنها ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى
انتزع منه . بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى
قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى قوله لقيت به اسدا
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول
باء المعية والمصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد
بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بى الى صارخ الوغى
اى مستغيث فى الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق
وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس
درع لكمال استعداده للحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها فى اتصافها
بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى
اى تجمع الغنائم الحولة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه

قال الا ان يموت كريم يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل او اموت
وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت منى كريم
فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه
ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان فى البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا
لكنه كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والنعى فى قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدى
او تستريحى ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب
بكف الجواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريقة الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب
بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم
لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شىء وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون
داخلا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله فى
فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول ابى الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد
النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال
ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اى من المعنوى
المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة
مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على نهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء
يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى
من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث
استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون

بيلن وتقيض ونحو ذلك بل المذهب الحق ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تقسيمها المبالغة
مطلقا والى تقسيمها البتعين المقبوله من المردودة ولهذا لم يقل وهى بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في
في الشدة والضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى ذلك الوصف
غير متناه فيه اى في الشدة والضعف وتذكير الضمير قيدا باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في
التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا
له بانه لا يعرق وان العدو فعادى عداء اى في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر
الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منه دراكا متتابعا ولم ينضح
بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين
في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم
جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة في العطاء
على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا
ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابي نواس واخفت اهل الشرك
حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا
وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله تع يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط شهادركبا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يجوز الرجالا ومنها
ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا اى عقدت سنابك
تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك الغبار لامكنا
اى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن
ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقرب الى الصحة و
ويتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اى القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لى ان سمر الشهب في الدجى وشدت
باهدابي اليهن اجفاني اى يوقع في خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها

باهدابها الى الشهب بسهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظة يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو
ان يكون بعد تسليم المقدمات المستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو
فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي النظام م
وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو
القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك لان تعدد
الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة
يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك
ريبة وهي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به
اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غش اداخان واكذب واللام في لئن كنت عنى م
موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اى في ذلك الجانب واراد
به الشام مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاد ومذهب ملوك اى
في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب لفعلك اى يجعلوني حكما في اموالهم مقربا
منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا
يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح
اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميها الفقهاء قياسا
ويمكن ردها الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا
لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تع وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان وقوله
تع حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اى القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه اى من المعنوي حسن

التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة و
ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات
الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا ظهر فساد ما يتوهم من ان هذا
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشا هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل
الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة
التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها
فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك اى
عطائك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب
من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة فى العادة وقد عليه بانه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة
لكان المذكور علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى
اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم حتى
يصفو لهم ملكهم لا لما ذكره من طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثه على
قتل الاعادى لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة
فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك
للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا
مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن
ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير
الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن وليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك
اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءت الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة

اساءة الواشى بان حذاره منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع
حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت لم وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا
المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منطق من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب
يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمته الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان
المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤيته
عقد النطاق عليه ورؤيته عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق صفة ثابتة قصد تعليلها
بنية خدمته الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول اعنى قوله لم يحك نائله السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطاء مرتين لان حديث
نطاق الجوزاء اشهر من ان يكون يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الهيئة الشبيهة بانتطاق المنطق
ولان المص قد صرح فى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تع لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيته ما على الجوزاء من هيئة
الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اى دليلا عليه كان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد قصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الاخرين لعدم العلم
بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة الانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل
الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع التمثيل قلت لا يخ عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل لان
فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه قوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر جيبن تحتها والمراد السحاب الماطرة
الغزيرة المآء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقا بالهمزة فخففها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير فى تحتها
راجع الى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا لنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها
وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فعلل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب
بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد

فان الغرض من الاول بيان ثبوته معلوم وقد قصد كونها علة له ١٢ م

فيصح

جادها وهو هامع

درسا فلا علم ولا نقد لسا البلى كأنما وجد بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا
اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله
على ان صدرى من غرامى بلاقع عشية ساقتنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ من الديوان ان هذا البيت قبل قوله
كان السحاب فعلى هذا الضمير فى تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك
الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على
وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اى قول الكميت من قصيدة
يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث
للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب باكل لحوم الناس فياخذه ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب
ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفى طريقه قول الحماسى بناة مكارم
واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من
داء الكلب ومنه اى ومن المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون
ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان
امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه وليسم تاكيد
الشئ بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة المدح فى صفة الذم
كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فى حدها والواحد فل من قراع
الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات
فلول اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا
زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون
الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اى اثبات الشئ من العيب فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى
يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح ونفى صفة الذم فى هذا الضرب من جهة انه
كدعوى الشئ ببينة لانه علق نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب

ثابت ومن جهة ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على
تقدير السكوت عن المستثنى لكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وكذلك الاستثناء
المنقطع مجاز على ما تقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر
ما بعدها اى المستثنى يوهم اخراج شئ وهو المستثنى مما قبلها اى مما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعنى يوقع
فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل
فيهم شئ من العيب بل توهمت الشئ اى ظننته واوهمته غيرى فاذا وليها اى الاداة صفة مدح و
تحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد
فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب
والضرب الثانى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشئ صفة مدح ويتعقب باداة الاستثناء اى يذكر
عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اى لذلك الشئ نحو انا
افصح العرب بيد انى من قريش بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى فى هذا
الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى
المستثنى منه وهذا لا ينافى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء
المنقطع فى هذا الضرب لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب
صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل فى مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة
مدح اخرى له جاء التاكيد ولا يفيد فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببينة لانه مبنى
على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد فى هذا الضرب
من الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو فيفيد التاكيد

من وجهين وان يكون من الضرب الثانى بان لا يقدر بدله و يجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها
اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن
ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه لا يسمعون فيها لغوا الا هذا الذى
من اللغو و قوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربى تاكيد المدح
بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على كل من ضربى الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان
وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس كلغو الكلام ان تذكر متعددين
ثم تاتى بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول ما جائنى رجل ولا امراة الا زيد ولو قصدت ذلك كان الوجه
ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اى ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون
العامل ما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اى ما تعيب
شيئا منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه
قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار
فيكون بمعنى النفى وهو كالضرب الاول فى افادة تاكيد المدح من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن
فى هذا الباب اى باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء فى افادة المراد كما فى قوله اى قول ابى الفضل بديع الزمان
يمدح خلف بن احمد السجستانى هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول استثناء
مثل قوله بيد انى من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء
لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى ومن المعنوى تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما
ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم لا بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة الذم فى صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء
يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثانى
من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتى منه الضرب الاخر اعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن
منه شئ الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اى ومن المعنوى

المعنوى الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ اخر كقوله اى قول ابى الطيب نهبت من الاعمار ما
لو حويته اى جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد
فى الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى
لتهنئة احد بشئ لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى وفيه اى فى البيت وجهان آخران من المدح احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثانى انه لم يكن ظالما فى قتلهم اى قتل مقتوليه
لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا سرور بخلوده واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلو كان ظالما
فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى ومن المعنوى الادماج يقال ادمج الشئ فى الثوب اذا لفه
فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب على انه مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى
المفعول الاول فهذا المعنى الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فهو
اعم من قال فى قول الشاعر اقلب فيه اجفانى كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فقلت له نعمات فيم انهاه
ودع امر ان المهم المقدم انه اوجع شكوى الزمان فى التهنئة ففيهما ان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة
ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى
اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى فى ذلك الليل اجفانى كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعنى لكثرة تقليبى لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر ذنوبه وقوله لعرادا دبر الحبس
اعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قوله ابى بناته ولا بدلى من جهلة فى وصاله فمن لى
اودع الحلم عنده فانه ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح
لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار نبها
على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان
مريد الوصل لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه
اياه فان الودائع تستعاد اخر الامر ومنه اى ومن المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور ليت عمرا خاط لى عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل

تمنى ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى خيرا وبالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين ويفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي ومن المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي ومن المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تع كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والدهش في الحب في قوله اي قول حسين بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر فاضاف ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تع حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه السلام كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تع وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه

عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ولا انتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تع بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت وثقلت بالاتيان كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم ومنه قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي اضللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريبان منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي ومن المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك يرو يسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث بن شهاب ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن

نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجي تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا
اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والبا والتاء الى الاخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح
وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر
فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف
ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو
الحتف والفتح ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي
اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا
لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم
الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال آجال والهوى
للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد منتهى الاعمار واما مختلفان
نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاول كقوله اي قول
ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى اسم الكريم ويجدده وايضا نقسم آخر
للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون
التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من
من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب
هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا وجدك من منازل عنها اليس عنى بمقلع فطا
فعل ماض ويا حرف النداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ
الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص باسم
المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه

وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صاب
والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة المصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا انزل وهما غير متفقين في الخط
فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم
ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح
فهو عبارة الايضاح فهي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها و
هيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بلا [اختلاف]
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الا [تعاق]
الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور
في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والا التام منه ان يتفقا
او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع
٢٢ والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم
جبة البرد جنة البرد في التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد بالفتح جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون
الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من المفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان
وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما
دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا لكانه في الصورة حرف واحد ثبت فيه كيفيته والى هذا اشار
بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف
بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وعن
قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين
من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بعد ان اتفقا في
النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام

لان الزايد اما حرف واحد واكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وقد يكون
الاختلاف اما ان يكون بحرف واحد في الاول نحو والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط
نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض
قواضب من في من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زايدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها
في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو واقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف
وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب
يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء حايلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي
هذا القسم الذي يكون زيادة حرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل ان يرد اخر الكلمة كالميم من عواصم انها
هي الكلمة التي مضت انما اتى بها تاكيدا للاول حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك
ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا
وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح
وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين
في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا
متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين
كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود
بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من التقارب في المخرج والا
اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن
وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها بناء فعلة يدل على الاعتياد فلا يقال ضحكة ولعنة الا
للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون او في الاخر نحو
قوله تع انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا وفي

او في الاخر نحو اذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب
الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمي
هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا
نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف
ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين
من تجنيس القلب في اول البيت والمجانس الاخر في اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا
ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو قوله تع وجئتك من سبا
بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم
وقواض قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في
الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تع الذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله ع
عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك
فعلك بهذا تهدى وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف واختصاصها كقولهم في مسعود متى تعود
في المستصر به حبه المسي يغريه حبه وقيل للفاضل استصحع ثقة ابن تصحيفه فقال البيت بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق
في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة
وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف
او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين
من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا ومثل هذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم
والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة

اخوان هرون اذا قلبا عمل الحية شيئا عجبا

وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحيته موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنه اى ومن اللفظى
رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين اى
المتشابهين فى اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الا
الاشتقاق او شبه الاشتقاق فى اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر فى اخرها اى اخر الفقرة فيكون
اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثانى ان يكونا متجانسين نحو
سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل والثالث ان يجمعهما الاشتقاق نحو استغفروا ربكم
انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما اشتقاقا او شبه اشتقاق فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول
او حشوه او اخره او صدر المصراع واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الثانى نحو
وان لم يطلع وعهدى مشتهر مشتهر ورأى المص تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر لانه بمنزلة الحشو الثانى اصلا بخلاف المصراع
الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى
وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثنى عشر حاصلة من ضرب الاربعة فى اربعة
لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة
الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين فى
اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول كقوله الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع و
ما يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم
عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه ا
اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول القول فى قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار يعنى
اجارى رفيقى وابائه قصتا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول فى اثناء ذلك متلهفا تمتع
بشميم عرار نجد فانا نعدم اذا اسينا الخروج من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر فى اخر المصراع
الاول مثل قوله اى قول ابى تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود

للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعنى بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر فى صدر
الثانى مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها و قبله الما على الدار التى لو وجدتما بها اهلها
ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن
واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا
تعريجا قليلا فى ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير فى قليلها
للساعة اى قليل التعريج فى الساعة يعنى قفا على الدار التى لو وجدتما اهلها ما كان موضع القيلولة منها موحشا لما
لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن المامكما بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعنى ويشفى غليل وجدى
واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما فى اخر البيت والاخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى
قول القاضى الارجانى دعانى اى اتركانى من ملامكما سفاها وهو الخفة وقلة العقل فداعى الشوق
قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الثعالبى واذا ا
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهى ابريق فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثا
بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المص وما يكون المجانس
الاخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى فمشغوف بآيات المثانى اى القرآن قال الجوهرى المثانى
من القرآن ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل ركعة صلوة ويسمى جميع القرآن مثانى
لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثانى اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق او
مثنى مفعل من التثنى وما يكون المجانس الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول القاضى الارجانى املتهم ثم
تاملتهم فلاح لى ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما
فى اخر البيت والاخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعتها فى السماح فلسنا نرى لك فيها
ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت الرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل
المثل فى ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر فى حشو المصراع الاول مثل

وكعقدا صلوة

قوله اى قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه على نفسه سواه بخزان اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه
ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه حالا من له فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق
و قوله اى قول ابى العلا لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط فى الخصر اى البرودة
يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين فى اخر البيت والاخر فى حشو المصراع
الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول
مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد حين استشهد
تعرى فى الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف
القواطع فى الوغى بواتر اى قواطع فهى الان من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من
من يستعملها استعماله فغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التى اهملها المص
فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق فى اخر البيت والملحق الاخر فى صدر المصراع الاول الحريرى
ولاح يلحى على جرى العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض لوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال
ما وقع الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تلخيص عانى فالاول من عنى
يعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى قول الاخر لعمرى لقد كان الثريا مكانه
ثراء فاضحى الان مثواه فى الثرى فالثرى واوى من الثروة والثرى يائى ومنه اى ومن اللفظى السجع وهو
قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق
على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الاخر وهو معنى
قول السكاكى هو اى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ فى اخر البيت اما الكلمة نفسها
او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل اختلاف المذاهب فلا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر
الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطئة
عليها فى اخر الفقرة وهى التى يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر

كما اراده المص فقوله هو معنى قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى
هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر فكما ان القضية ثمة
توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اى السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفا اى الفاصلتان
فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان
لم يختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اى اكثر ما فى
ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احد القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق على
حرف الاخر فترصيع فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية
يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابله شئ من القرينة الثانية
الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان مثالا لما يكون اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا
فمتواز اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان
يكون ما فى احدى القرينتين او اكثر ما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة او الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت
وهلك الحاسد والشامت اولا يكون لكل كلمة من احد القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف
وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالة على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابى الحمد لله
الذى لا يدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها
والصلاة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما للشرك الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور
وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم وقيل احسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود ثم اى بعد ان لا يتساوى قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم
وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه من التصلية ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان قصرام

متساويتين كقوله تع فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول لا طولا يخرجه عن الاعتدال
كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تع وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسعة وليس في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث
فقر فان الاولين يحسبان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان تجي مخضود وطلح منضود
وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث
ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني
قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصر هو احسن
لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع واتم هو او عسر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة
السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما كان من ثلثة الى اثنا عشر وما زاد عليها فهو من الطويل
ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثني عشر واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تع واذا
اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القراين لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا
بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان
التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لاجل الازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني
الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا بالمحظور في اللغة فما ظنك
بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان
السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا
ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء
واوري به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء
على انه مضارع متكلم من ورى الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر بمعود الى الممدوح المذكور في البيت

ساوية لهما كقوله تع واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود

في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول
يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة
التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعة سجعة مخالفة
للسجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى
كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانات بي
المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام
يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه
مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ
خبره البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول
بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من
من البيت والضرب اخر المصراع الثاني قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت
قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني واذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان
بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان
خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي
الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين
ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل
ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي
تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول
معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي

بعبع ، وما الاصبلح منك بامثلى لان الاول متعلق بصبح وهذا معيب عند التابعة ان يكون التصريع في
في البيت مخالفا للقافية ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار
عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال التي هي كلامه ولا يخفى ان التابعة خارجة عما نحن فيه ومنه
اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين
في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فان مصفوفة ومبثوثة
متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في
في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله
دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحرف الاخير كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في تساوي الفاصلتين
تساوي
في الوزن فلا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا
الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ القرينة
الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض اشعار بان الموازنة المفسرة بما فسرها المماثلة مما يختص بالشعر
او يرد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلم ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله في تساوي الفاصلتين فقال نحو واتيناهما
الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش
الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس وما يجدينك ومها الوحش نواظرها قنا الخط الا ان تلك
القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين

القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا و
وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه
اي ومن اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول
كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون
بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله اراناه الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت
قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم
تدوم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب
في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي ومن اللفظي التشريع ويسمى التوشيع وذا القافيتين
ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين فكان عليه ان يقول
يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما ~~اي من القافيتين فكان عليه ان يقول~~ لانه يعتبر في التشريع
ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان
لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطبة المراة الدنية ا
الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدر دار متى ما اضحكت
في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدي بجلائل الاخطار وكذا
سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى
من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن
هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر
او مجموع قوله ك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر ولفظ دار وههنا اقوال
اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي
على المستهتر الصب الجوى وتعطف بوصاله وترحم ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشف عن حاله لا تظلم فان

فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت
على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى ومن اللفظى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين
والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجئ قبل حرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال
قصيدة لامية او نونية مثلا ويسمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من روى الحبل اذا فتلته وهذا لان
الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال
او من الرى لان البيت يرتوى عنده الارتواء ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل الذى هو فى معنى حرف الروى
من الفاصلة يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى
فى السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه وقوله ما ليس
بلازم فاعل يجئ والمراد ان يجئ ذلك فى بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر والا ففى كل بيت يجئ قبل حرف الروى
ما ليس بلازم فى السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جئ فى البيت الثانى
ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه
من فاصلة الفقرة لشئ لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان الفاصلتان او القافيتان
بمعنى لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وعند هذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغى ان
يقول ما ليس بلازم فى السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه فجئ ما ليس بلازم
فى السجع قبل ما هو فى معنى الروى من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة
حرف الروى وقد جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم فى السجع لتحققه بدونها وذلك
مثل فلا تنهر ولا تنفر ولا تظفر ونحو ذلك وكذلك فتحة الهاء لتحقق السجع فى نحو فلا تنهر ولا تنفر ولا تصغر
كما ذكره فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل
حرف الروى نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتى ايادى لا تمنن وان هى جلت اى لم تقطع او
او لم تخلط بمنة وان عظمت وفى الاساس شكرت الله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت

القوى جمع القوة
الفتل پيچيدن
الارتواء سيراب شدن

شكرت فلانا يريد ومن نعمته فكانه اراد سأشكر لعمرو ويحذف الجار ويجعل الايادى بدل الاشتمال
من عمرو فتى اى هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقع الكناية
عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلاء بل
واستلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفى طريقته اذا افتقر المراد لم ير فقره وان ابصر
المراد ابصر صاحبه راى خلتى اى فقرى من حيث يخفى لانى كنت استرها بالتجمل فكانت خلتى قذى عينيه
حتى تجلت اى انكشفت وزالت باصلاحه لها باياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له
حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جئ قبلها فى الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم
فى مذهب السجع لتحقق السجع فى نحو جلت ومدت وقلت ونحو ذلك ففى كل من الاية والابيات
نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون
الثانى كالعمر والمستمر وبالعكس كقول ابن الرومى لما يؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل
ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال وان قلت
قد ذكر المص فى الايضاح ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشتار العسل
من اختار الكسل فانه كما التزم فى الفاصلتين كاف الكسل والعسل السين التى يحصل السجع بدونها
كذلك قد التزم فى اشتار واختار التاء التى يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك فى التفسير المذكور قلت
يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة
او فى غيرها لان جميع ما فى البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما فى
معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى شنا واختار انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف الروى
لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون فى القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم فى السجع والتقفية قبل حرف الروى ما لا يلزم من مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه يغنى عن حروف القافية او الفاصلة والا كان المناسب
ان يقول فى البيت او الفقرة وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا

الاعتبار الذي سمي لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي واصل
الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون
العكس اي لا يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق
بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر
مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب
عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية
الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء
الدلالات وركاكة المعاني قال اللهم هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهي قسمان احدهما ما يتعين اهماله
ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى الحسنين في الخط دون اللفظ مع
ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلين في الخط كما ذكرناه فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يوتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني
بتجن تفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط واد رك ان زرت
دار ودود درا وورودا ووردا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف
احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف اخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم
ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حرفي
كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا بأس به في التحسين
قطعا مثل الترديد وهو ان يتعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى
آخر كقوله تعالى حتى نوتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته

علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق
واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء
دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وقد اوردوه في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو
كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا
القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات
الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث
وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهم

خاتمة

في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على
العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول و
العادات فيشترك فيه الفصيح والعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه
والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات
بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف
البخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة
وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد

بالجمهور فهو كالاول اي كالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة
ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء الشرط اعني قوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه
الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى
فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه
مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين
فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس
في معرفته من وجه الدلالة والا اي ولئن لم يشترك الناس في معرفته وهو على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه
غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما في باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما غيره عن الابتذال
الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر
وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع
اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ
مع المعنى اما هو كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ
كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى
نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا
لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة فلم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك
عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك ان كان
به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف
وتاثيرا تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
اي عن ركوب حد السيف مزحل اي ان يدخل اليه مزحل اي مبعد يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير

تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا وفعل كما حكي
ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية لعنه الله فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي
يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري
واني لاوجل على اينا تغدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن زبير وقال
الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى
ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما في
في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس
فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده
طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل
بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم
الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ الاول
كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني
اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار
من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر
بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وهو قول سلم الخاسر بالخاء
المعجمة سمي بذلك لانه في تجارته في الاساس سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا
يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد
الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول
سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وقول الآخر خلقنا لهم

فى كل عين وحاجب   بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وكقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم عيونا
لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن
والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو اى
الثانى مذموم مردود كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته هيهات اى
اى بعد لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اى بعد ان ياتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانى
له بدلالة ما قبله قول انسى ابا نصر نسيت اذن يدى من حيث ينتصر الفتى ويبتل لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان
بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان
وان يقال انه لا يعز وانه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوّز
وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان
سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع
ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضى والمراد لقد كان
فان هيهنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعنى لا يسمح بهلاكه ابدا
لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشئ هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله
فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق فى تصرفه
لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد فى تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى الشاعر ذلك
والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا
وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا تظهر قرينة تدل
عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جنى اى تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه
من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا
تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما
اعداه سخاؤه اسعدنى بضمى اليه وهدايتى له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابى تمام لكن

لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابى تمام بخله بمثل
المرثى ولو اشترطنا فى الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الافهام
لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى
بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجة ان المصراع الثانى من قول ابى تمام هيهات البيت وان كان الثانى
مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية
لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى لو تحير الطالبة
للنفوس لو تحيرت فى الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق و
وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت   لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير فى لها
للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا ويروى يد المنايا
فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى
الارجانى لم يبك للاحداث فراقكم لما اسر به الى مودعى   هو ذلك الدر الذى اودعتم فى مسمعى القيته من
من مدمعى وقول جار الله فى مرثية استاده وقائلة ما هذه الدرر التى   تساقطها عيناك سمطين
فقلت هى الدرر اللاتى قد حشا بها ابو مضر اذنى تساقط من عينى وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على
تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابى تمام مقيم
الظن عندك والامانى وان قلقت ركابى فى البلاد ولا سافرت فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى
وزادى وقول ابى الطيب وانى عنك بعد غد لغاد وقلبى عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت
ركابى وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
فى الضرب الثانى منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان
اخذ اللفظ سمى اخذ المعنى وحده الماما من ألم اذا قصد واصله من ألم بالمنزل اذا نزل به وسلخا
وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد للشاة وكانه كشط عن المعنى جلدا و
والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اى مثل ما سمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى اما

ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى تمام هو
الصنع اى الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان يعجل فخير وان يرث
اى يبطؤ فللريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطء سيبك اى تاخر عطائك عنى اسرع
السحب فى السير الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك عنى يدل على كثرته كالسحاب انما
يسرع منها ما كان خاليا لا ماء فيه وما فيه الماء يكون بطيئا المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على
زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول
كقول البحترى واذا تالق اى لمع فى الندى اى فى المجلس القاضى باشراف الناس كلامه المصقول اى المنقح
خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كان السهم فى النطق
قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص
بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم
عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده البحترى
بلفظى التالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار
للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو
ان يكون الثانى مثل الاول كقول الاعرابى اى ابى زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وما ان كان اكثرهم
سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا اى اسخاهم فلان رحب الباع و
الذراع ورحيبهما اى سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم فى الغنى الضمير فى اوسعهم للملوك
فى البيت الذى قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع
وكقول الاخر فى مرثية ابن له والصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان
يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر
فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة
لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك من حاجة كونهم على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء

والنساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب سيف الدولة ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب فتعبير
جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن فى كفه
خضاب ومنه فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك
فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب
او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحترى
سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة غمد له
ثياب لهم وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم
اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى ومن غير الظاهر ان يكون المعنى
الثانى اشمل من المعنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون
مقام الناس كلهم وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالاول يختص ببعض العالم
وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه
فى زمانه غار عليه غيرة افضت به الى النكبة وامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون
امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس على
الله البيت فاطلقه هرون باطلاقه ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول
كقول ابى الشيص اجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب ا
احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله واحب فيه ملامة
كما فى قولك اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو
كما هو راى البعض او على تقدير المبتدا اى وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين
الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى لا يكون الا واحد منهما ان الملامة فيه من اعدائه و
ما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا
النوع ان يبين السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف جدواه

احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال فاراد
ابو تمام ان الممدوح سيلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب
انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لانه عاد ان يعطى
بغير سؤال ومنه اى من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير
على اثارنا اى كائنة على اثارنا رأى عين ثقة بنا واعتمادها ان ستمار اى سيطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى
وقول ابي تمام وقد ظللت اى القى عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم
لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت
مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته
لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأى العين ومن معنى قوله ثقة
ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير
من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا
يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل
الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه
رأى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الماما بمعنى قوله رأى عين لان وقوع
الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الرايات وهو
في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى
الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل
وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اى وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
يتم حسن الاول يعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير
الا انها لم تقاتل لم يحسن الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لانه اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش ظننا انهما

انهما ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف ظلها
على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول
اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من الاتباع   قبيلهم
الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ
من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل
في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه
مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق
احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى
جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة
انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة
فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى فدفع اليه سيف غير
صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه قال
لا استعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان
ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب عن عجب
ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ومن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم
انشد بسيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم
جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا فقد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف

مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كانى بابن القين
يجيء الفرزدق قد اجابنى فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم احببى الفرزدق
بالمجود دون ما عداه فقال محيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل
الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم
فاذا لم يعلم الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم
من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول فى السرقات الشعرية القول فى الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول
فى السرقات ان فى كل منها اخذ شىء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا
من القرآن او الحديث لا على انه منه اى لا على طريق ان ذلك الشىء من القرآن او الحديث يعنى على وجه
لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقع فى اثناء الكلام قال الله تع كذا
وقال النبى م كذا وفى الحديث كذا ونحو ذلك مثل فى الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من الحديث
وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او اقرب منه حتى
انشد واغرب والثانى مثل قول الاخر ان كنت ازمعت اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان
وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه (لفظ الحديث)
وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين ا
اخذ النبى م كفا من الحصبا فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل
قول ابن عباد قال الحبيب لى ان رقبتى سيئ الخلق فداره من المداراة وهى المجاملة والملاطفة وضمير المفعول
للرقيب قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله م حفت الجنة بالمكاره و
وحفت النار بالشهوات اى حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا به ان وجهك جنة فلا بد لى ان اتحمل
مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس

المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى
كقوله اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع
فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تع ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه
فى القران بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف
هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة
ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ
المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان اى قد وقع
ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفى القران انا لله وانا اليه راجعون

وَأَمَّا التَّضْمِينُ

فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من
شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو كان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة
الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير
فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمى اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا بحالى يليق فبالله ابلغ م
ما ابتغى وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت
واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثانى لمسلم
ابن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه م
كان مطويا على الحسن ولم يكن فى قديم الدهر انشد لى ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم فى
فى المنزل الخشن البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير كقوله اى قول الحريرى
يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد على البيع على انى سانشد يوم بيعى اضاعونى واى فتى اضاعوا
المصراع الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة
وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من

من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج
البلدان اى انهم اضاعوني فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الىّ واى فتى اى
كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وايماء بدون التشبيه فكقول الامير قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول توقفا ما فى وقوفك ساعة من باس
المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدونه تقدير الباقي
كامر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقوله كنا معا امس فى بؤس يكابده والعين والقلب منا فى قذى واذى
والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان الكرام اشارة الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الثاني
منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع
المضمن فى شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له
معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى قوله اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لي
لماها اى سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت
ما بين العذيب وبارق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف
للتذكر او المجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول
تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نازلين بين هذين الموضعين وكانوا يجرون
الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب وبارق
معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب مصغر العذب وعني به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان خيل السوابق فزاد على
ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر فى التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى
الكلام كقول بعضهم فى يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو
ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوه فغير الى طريق الغيبة ليدخل فى المقصود وقوله غلطوا وغضوا

وغضوا اى دفعوا والغلط فى حقه وحطوا فى رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد
واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه
ايداعا كان الشاعر الثاني قد اودع شعره من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل ورفوا لانه رفا
خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد
نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول
ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حال اى ما باله مغترا عقد قول علي صلوات الله عليه
ما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا
لا يحتمل مثله فى الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح يكون لا على طريق
الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت
لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا
كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن
اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا
ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق كقول
بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة ويصدق
توهمه الذي يعتاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قوله اى ابي الطيب اذا ساء فعل
المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا
قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما
التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما سمعتهم يقولون فى تفسير الابيات
فى هذا البيت تلميح الى قول فلان على الاتم فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرنا فى باب التشبيه

وهو ههنا خطا محض بناء من قبل الشارح العلامة حيث سوى من التلميح وما التلميح وفسرها بان يشار الى قصة
او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذا مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل
ساير من غير ذكره اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة او الشعر واقسام التلميح
ستة لانه اما ان يكون في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اى كقول ابى تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا
عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ
الدجنة والطوى ببهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه
غيره نضاء ذهب وازاله الضمير في ضوؤها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة الطوى
انظم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع ابن نون فتى
موسى ع استبقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قابل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت
الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله فرد له الشمس
حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اى حارة يرمض فيها القدم
اى يحترق والنار تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب
اللام للابتداء وعمرو مبتدا خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي
حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اى الذي يستغيث
عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار والمطلوب عمرو وجساس قاتلهما من جرم بن زبان لمنافرة كليب
قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة لجرمي ترعى
في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا
وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال لجساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن جملا هو اعز على اهله
فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه
فدق عليه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب

الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها للتغلب على بكر ولهذا اشام من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن
كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد واشار الى المثل الساير دون عليان القتاد او والخرط دونه خرط القتاد
يضرب للامر الشاق قاله كليب لما سمع جساسا يقول لاعقرن فحلا وظن انه يعرض لفحل له يسمى عليان والخرط ان
تمد يدك على القتاد من اعلاه الى اسفله حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر
كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة
من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب ع والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تعق
اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا
قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الى من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار
التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم
بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بني محارب دخل
على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام
واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت بريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل
تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول
الشاعر لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص
والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اى يتتبع الانق والاحسن يقال
تانق في الروضة اذا وقع متتبعا لما يونقه اى يعجبه في ثلثه مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة
اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التقديم
والتاخير والتعقيد الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون
المعاني مناسبة للالفاظ من غير ان يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة
تناسب وتلائم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك
وما يجب المحافظة عليه ان استعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب

الموداد وملابسات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع وان كان عذبا حسن
السبك صحيح المعنى اقبل السامع مع الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن
فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج والدخول وحومل
موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول وحومل كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا
البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب
اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني اذ فيه معان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن
من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف
الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام وفي الاساس خلع عليه اذا
نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا
اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المديح مما يتطير به كقوله اي قول مقاتل
الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي في يوم مهرجان وانشد
لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل
بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي واحسن الابتداء
ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء
ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق
اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئة اي كقول محمد الخازن مهنئا الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز
الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة
هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي وفتكي اي احذروا من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول
تمام مهنئا المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق

انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك
والريب وكقول ابي العلاء في من عرضت له شكاية عظيم لعمري ان يلم عظيم بالعلى والامام سليم وكقوله ابي الطيب
في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار فيه الى افتتاح الكتب
الى الفن المطرفيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد
على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما
شبب الكلام به اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك
يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبب اي وصف
الجمال او غيره والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملايمة بينهما اي بين ما شبب الكلام وبين
المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص في العرف هو الانتقال
مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول مما ابتدأ به الكلام
او افتتح لان التشبيب لغة هو تشبب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال الرغبة وحاله معها في العشق ثم هو تشبيب
بفلانة اي نسب بها فشبه الكلام بالنسيب ونحوه مما لا نظير معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح
به القصائد والمدايح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي
ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا ملايم الطرفين
حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر
كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله ابن الطاهر يقول في قومس قومي وقد اخذت منا السرى
اخذت منه اي اثرت فيه ونقصته والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا وتقول سرينا سرية واحدة والاسم
السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية
وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى
جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة تنسب اليها الابل المهرية

والعقود الطويلة العهود والاعناق والواحد اقود اى يقول قومى والحال انه قد اثر فينا السرى وسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا يعنى ان السرى اخذت منا
واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول فيه قوله مطلع الشمس يعنى ان تؤم بنا فقلت كلا ردع القوم
وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب نودعهم والبين فينا كانه
قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما شبب الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب
اى الانتقال الى الارتجال وهو اى الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة جزع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى
ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين
لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم فى ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله
اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية لو راى الله ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار فى الخلد
شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدى صروف الليالى
خلقا من ابى سعيد غريبا ومنه اى ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص فى انه يشوبه شئ من الملائمة كقولك
بعد حمد الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله
الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاة من
غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فانى فعلت كذا
وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اى قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال
ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى
كل امر ذى بال بذكر الله تع وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله
تع بقوله اما بعد ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تع بعد ذكر اهل الجنة هذا وان
للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اى الامر
هذا اى مبتدا محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تع حيث ذكر جمعا من الانبياء ع

الانبياء ع واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظة هذا
فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام الى كلام اخر
ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من
التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث
لم يبتدا الحديث الاخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع
التى ينبغى ان يتانق فيها الانتهاء ويجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة
لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق
من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما
انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اى قول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اى خليق
اذا بلغتك بالمنى اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فاهله
اى فانت اهل العطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر يا صاحبه عنى من الابرام وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح
او من العطايا السابقة واحسنه اى احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى
ما وراءه كقوله اى قول المعرى بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاك سبب
لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون
فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة
واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة واكملها فانك والتفنن
وانواع الاشارة ما تقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية
الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى
النفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شئ اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة
والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان فى هذا النوع
خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث اخفيت بعض الصور بذكر الاحوال والافراح واحوال الكفار

وامثال ذلك كقوله تع يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك
وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك استناد
الى هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن
فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة
في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك بالتامل مما لا يفي الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا
اخر ما اوردنا جمعه من الفوايد ونظمه من الفرايد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان
والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن
الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام و
وقع الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعا الحادي عشر من صفر
وقد ختم بالظفر سنة ثمان واربعين سبعمائة هجرية
صانها الله عن البليات وكان الافتتاح يوم الاثنين
الثاني من رمضان الواقع في سنة ا
اثنين واربعين وسبعمائة هجرية
حفاد... حماها الله تعالى عن الافات
والحمد لله على التوفيق وهو
الهداية الى سواء الطريق
والصلوة على نبيه خير البرية
واله واصحابه ذوي
النفوس الزكية
وسلم تسليما

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم الثلثا من شهر ذي الحجة الحرام
في سنة تسعة وثلثين مائتا بعد الالف
من الهجرة النبوية صلى الله عليه واله
يد ... الخط في القرطاس دهرا
وكاتبه رميم في التراب
...
...

١٣٣٩
١٣٣٩

[illegible]